المجلة التاريخية المصرية ٥٧ (ديسمبر ٢٠٢٣) ٢٩١-٤٠٦

الاضراب العام للعمال في بريطانيا ١٩٢٦

General strike of workers in Britain 1926

د. نعمة حسن محمد البكر (*)

ملخص

يُعد الإضراب العام الذي استمر منذ منتصف ليل ٣ مايو حتى ظهر يوم ١٢ مايو عام ١٩٢٦، أهم نزاع صناعي في التاريخ البريطاني، وأبرز الأحداث التي جسدت تضامن الطبقة العاملة في بريطانيا؛حيث خرج ما يقرب من مليون وثلاثة أرباع مليون عامل لدعم حوالي مليون عامل منجم تم منعهم من مزاولة أعمالهم لرفضهم القبول بتخفيض أجورهم وزيادة عدد ساعات العمل، توقفت الماكينات ومصادر الإضاءة بأمر من العمال، لتشهد بريطانيا الإضراب العام الأول والأهم في تاريخها، الذي قسّم الأمة البريطانية على أسس طبقية حادة، ومثّل لحظة محورية لتطور العلاقات الصناعية في بريطانيا، ونقطة تحول في العلاقة بين الحزب الشيوعي البريطاني ومؤتمر النقابات العمالية. وتعالج هذه الورقة البحثية أسباب الإضراب وأحداث الأيام التسعة في مايو ١٩٢٦وعواقبها، كما تعالج موقف الحكومة، ومؤتمر النقابات العمالية، وأرباب العمل، وأهداف المتطوعين الذي عملوا على كسر الإضراب، وموقف حزبي العمال والأحرار والحزب الشيوعي البريطاني، كما تحلل مواقف عمال المناجم وقادتهم، ومحاولات تسوية النزاع من خلال مساعي لجنة سير

(*)أستاذ مساعد كلية الآداب – جامعة عين شمس

هربرت صموئيل Herbert Samuel، وقرار المجلس العام لإنهاء الإضراب وردة فعل العمال إزاء قرار وقف الإضراب.

Abstract

The general strike, which lasted from the midnight of third of May until the 12.20 pm on 12th. May, is considered the major industrial conflict in the British history, and the most significant events that embodied the solidarity of the working class in Britain. Around a nearly one million and three-quarters of a million workers came out to support about a million miners who were prevented from carrying out their work because they refused to accept a reduction in their wages and an increase in the number of working hours.The machines and lighting sources stopped at the behest of the workers, so that Britain witnessed the first and most significant general strike in its history, which polarized the British nation on sharp class lines, and represented a pivotal moment for the development of industrial relations in Britain. It was, actually, a turning point in the relationship between the British Communist Party and the Trades Union Congress

This study examines the causes of the strike and the events of the nine days in May 1926 and their consequences, as well as the attitude of the government, the Trade Union Congress, and the employers. It will also investigate the goals of the volunteers who worked to break the strike, the attitude of both the Labor and Liberal parties and the British Communist Party.Further, it analyzes the attitude of miners and their leaders, and attempts to settle the conflict through the activities of the Committee of Sir Herbert Samuel, the decision of the General Council to end the strike, and finally the workers' reaction to the decision to break the strike.

مقدمة:

ينسى كثيرون أن لبريطانيا تاريخ عريق، وتجربة نضالية فريدة مع الحركات العمالية تمتد منذ بدايات القرن التاسع عشر، والتي استخدمت الإضراب[١] كأحد أهم الوسائل التي وضعتها الحركة النقابية العمالية في أيدي العمال لممارسة الضغط على السلطات الحكومية وأرباب الأعمال، والتي شكلت خطرًا عليهما، ولذلك فعادة ماكان يتم حجب التاريخ الحقيقي للحركات الطبقية ومنجزاتها، وغالبا ما تختزل أو تصور على أنها حركات تمرد أو صراعات أهلية، فبعد أن خرج العمال من الحرب العالمية الأولى(١٩١٤- ١٩١٨)،يحدوهم الأمل في قدرة الحركة العمالية على تغيير النظام الاجتماعي، واجهت النقابات العمالية حالة كساد بشعة طوت بريطانيا في نهاية عام ١٩٢٠، ومنذ ذلك الحين، أخذت آمال العمال تتلقى ضربات مؤلمة.

ويعُتبر الإضراب العام للعمال في بريطانيا نقطة التحول الحاسمة في النضالات الطبقية في سنوات ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩- ١٩٣٩)، فقد كان خلاصة وذروة كل نضالات الأعوام السابقة، والمواجهة النهائية المؤجلة بين طبقة رأسمالية مالكة مصممة على تخفيض مستويات الأجور بنسبة ١٣ ٪، وزيادة ساعات العمل، وطبقة عاملة واثقة من قدرتها على مقاومة ذلك الإجحاف. ففي ٣

[١] الإضراب عن العمل، يعني توقف بعض العمال أو الموظفين الحكوميين،عن أداء أعمالهم، بشكل مؤقت، بهدف المطالبة برفع مرتباتهم، أو تحسين ظروف عملهم ومعيشتهم، أو طلب امتيازات أخرى، وهي وسيلة قديمة جديدة، نشأت في أحضان الفكر الغربي، وقد تعددت مواقف رجال القانون الغربيّ في تكييف هذه الواقعة، فمنهم من اعتبرها حقاً مشروعاً للعمال، يكفله الدستور، أوفسخاً للعلاقة التعاقدية بين الطرفين، بينما رآها آخرون جريمة يجب معاقبة مرتكبها، للمزيد راجع : منير عبد الله خضير، إضراب العمال عن العمل تعريفه وتكييفه القانونى وأنواعه وأحكامه الشرعية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية – جامعة آل البيت – الأردن مجلد ٩، عدد،٢٠١٣، ص٣١.

مايو **١٩٢٦** أضرب ثلاثة ملايين عامل بريطاني عن العمل، في محاولة جماعية للتضامن مع عمال المناجم في مواجهة تخفيضات أجورهم وزيادة ساعات العمل، رافعين شعار: ﴿لا لزيادة دقيقة في اليوم، ولا لتخفيض بنس واحد من الأجر﴾، وقد استمر الإضراب العام لمدة تسعة أيام، وظل يوما بعد يوم يكتسب زخمًا وقوة. فمنذ ستة وتسعون عامًا أعلن اتحاد نقابات العمال Trades Union Congress، أن عمال السكك الحديدية البريطانيين وعمال النقل والطباعة وعمال الموانئ والحديد والصلب، بالتعاطف مع عمال المناجم، سينضمون إلى احتجاجهم ويبدأون إضرابًا عامًا لم يسبق حدوثه من قبل، لم تشهد بريطانيا منذ الحركة الميثاقية[١] Chartist movement، المطالبة بالإصلاح الانتخابي، في منتصف القرن التاسع عشر مثل هذا الاستعراض المذهل للتضامن العمالي[٢]، وبالفعل توقف عن العمل غالبية أعضاء النقابات، في احتجاج على تخفيض أصحاب مناجم الفحم لأجور العمال، وهي الأزمة التي كادت أن تؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الظروف المعيشية البائسة لعمال المناجم، وقد استمر الإضراب لمدة تسعة أيام؛ حيث بدأ في منتصف ليلة **٣** مايو **١٩٢٦**، وانتهى ظهر يوم **١٢** مايو، وانقسم الناس إزاءه إلى معسكرين، وهدد بقاء الحكومة البرلمانية، ومن خلال المصادر المعاصرة تبين أنه

---

[١] الحركة الشارتية ﴿الميثاقية﴾: حركة جماهيرية بريطانية كبيرة بدأت عام **١٨٣٨** وامتدت إلى أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر. وكانت حركة تناضل من أجل الديموقراطية السياسية والمساواة الاجتماعية نضالًا كاد أن يكون ثوريًا، تمحورت الحركة الشارتية حول برنامج (ميثاق) للاقتراع العام وغيره من الإصلاحات السياسية الديموقراطية، للمزيد أنظر: روزا لوكسمبورغ، الإضراب الجماهيري والحزب السياسي والنقابات، دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت، الطبعة الأولى، **١٩٧٠**، ص**١**.

[2] R. Palme Dutt, The Meaning of the General Strike :The Communist International, No. 21, June 1926:
https://www.marxists.org/archive/dutt/pamphlets/strike.htm

كانت هناك فقط فكرة ضبابية عن طبيعة الإضراب وأهدافه في أذهان الكثير من الناس[١]، وقد اعتبره البعض [٢] إرهاصة لتفكك المجتمع وإطلاق لسراح كل قوى الفوضوية، وأنه قد "جعل البلاد على شفا الثورة أكثر من أي وقت مضى" بل كانت هناك محاولات قام بها رجال آخرون لإخفاء القضية الجوهرية، بوصف هذه الحركة العمالية بالبلشفية، بل رسموا هذه الدراما معتبرين إياها محاولة لتقويض المؤسسات البرلمانية وذر غبار الاستبداد على الممارسات والتقاليد الديمقراطية.[٣] أما بالنسبة للعديد من الأشخاص من الطبقتين العليا والمتوسطة، فلم يكن الأمر أكثر من مجرد "مزحة"، أما البعض الثالث فقد رأى أن الإضراب العام مجرد استمرارية في شكل أوسع لنزاع صناعي، والذي ثبت أنه كان ضروريًا وحتميًا لأكثر من قرن من الزمان، وهناك مجموعة رابعة اعتبرت الإضراب العام بمثابة أداة لتحقيق تغييرات اقتصادية وسياسية عميقة في مسار وتقدم المجتمع البريطاني.[٤]

---

(1) Todd, S.,The People: The Rise and Fall of the Working Class,1st ed. London, John Murray Publishers, 2014, p.57.

(2) Cannadine, D., Class in Britain. London, Penguin Books,2000, p.7.

(3) Symons, J., The General Strike: A Historical Portrait. London, The Cresset Press, 1959,p.5; Smith, Rennie,The Case For The Strike,Labor's Purpose Viewed as Purely Economic and to Resist Lowered Standards of Living - Russia as a Bugy, The New York Times (1923-Current file); May 9, 1926,p.xxii.

(4) Smith, Rennie, The Case For The Strike, p. XX1;Kudrnová,Johana, The Importance of Social Unity in Revolutionary and Popular Struggle: The Case of the General Strike in 1926, p.1,Available At: https://www.academia.edu/36893209/The_Importance_of_Social_Unity_in_Revolutionary_and_Popular_Struggle_The_Case_of_the_General_Strike_in_1926.

يمكن القول إن إضراب عام **١٩٢٦** إحدى نقاط التحول في سنوات ما بين الحربين؛ حيث نجحت الهزيمة التي لحقت بالنقابات العمالية على يد الحكومة في تشويه فكرة التحرك الصناعي الواسع كوسيلة لتحقيق العمال لمطالبهم، لقد بذلت الحكومة الكثير من الجهود لضمان القبول الهادئ نسبيًا من قبل العمال لأزمة البطالة المزمنة في الثلاثينيات. وقد أزال التهديد للنظام القائم الذي كان موجودًا منذ الاضطرابات التي حدثت في سنوات ما بعد الحرب مباشرة، وقدم التمهيد اللازم لزيادة احترام النقابات العمالية كمجموعة ضغط، ويمكن القول كذلك إنه لم يُكتب التاريخ النهائي للإضراب العام بعد، فالموضوع لا يزال مفتوحًا لمزيد من إلقاء الضوء والتفسير[١] .

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها في أنها تتناول مرحلة دقيقة ومهمة من تاريخ بريطانيا الحديث والمعاصر، وتركز على الإضراب العام في بريطانيا؛ حيث غالبًا ما كان يتم التركيز على الإضرابات في بلدان أخرى، لأنه بالمقارنة مع فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية، فإن بريطانيا لم تكن معروفة بنجاحاتها الثورية، ولم يحدث على أرضها سوى القليل من هذه الإضرابات العامة، إلا أن الإضراب كشف عن أن مواطني بريطانيا يخفون قدرات كامنة وخاصة بالتعبئة القوية، وأنهم راغبون في استخدام أدوات صنع القرار التي تمتعوا بها، ومن هذا المنطلق يمكن وصف الإضراب العام بأنه حدث استثنائي في التاريخ البريطاني؛ حيث يمكن للمرء، من ناحية، ملاحظة تلاحم شبه كامل للطبقة العاملة، ومن ناحية أخرى، ذروة مميزة للعداء بين الطبقات، بل إنه أثبت صحة فكرة كارل ماركس عن الوجود المتأصل للعداء الطبقي في المجتمع الرأسمالي، وهو ما تجلى في بريطانيا عام **١٩٢٦**، واتضح من خلال الشهادات الشفوية وكذلك من خلال أسلوب مناقشة ممثلي

---

(1) Saville,John,Society for the Study of Labour History, Bulletin No. 12, Spring, 1966, pp. 52-53.

الحكومة، إلى جانب تسليط الدراسة الضوء على التطورات التي شهدتها أوروبا ككل، فضلا عن افتقار المكتبة التاريخية العربية إلى بحوث تتناول التطورات الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا في فترة ما بين الحربين.

وتجدر الإشارة إل أنه في أعقاب صدور قانون الإفراج عن السجلات العامة في بريطانيا عام **١٩٦٧**، والذي قلص فترة رفع السرية عن السجلات الرسمية من خمسين إلى ثلاثين عاما[١]، توفرت مجموعة كبيرة من أوراق مجلس الوزراء والإدارات الحكومية والنقابات العمالية، وأصبحت هناك إمكانية لمراجعة وجهات النظر المطروحة بشأن الإضراب وقدمت الكثير من التفاصيل المهمة، لاسيما حول دور الحكومة في أحداث **١٩٢٥- ١٩٢٦**، التي سبقت الإضراب، فهناك كثير من المصادر المطبوعة والمنشورات والصحف؛ حيث قدمت الصحف سردا مجردا للحوادث، دون توضيح الدوافع أو نقل الكثير عن المشاعر التي أثارها الإضراب في أجزاء مختلفة من البلاد أو بين مختلف قطاعات المجتمع، وهناك بعض المذكرات السياسية المكتوبة بعد الإضراب وهي مفيدة بعض الشيء، لكن الكثير منها يكرر الأساطير التي لاقت رواجا وشاع تداولها خلال فترة الإضراب، وقليل منها لديه الجديد الذي يمكن أن يقدمه، وهنا تأتي أهمية الأوراق المطبوعة الصادرة عن مؤتمر النقابات العمالية، والتي تُعد وبحق ذاكرة الإضراب على الجانب النقابي، وقد تمثلت في تقارير سرية وصحافية ودعائية، وتقارير الأحزاب والاستفسارات من لجان الإضراب المحلية تناولت كل جوانب الإضراب يوما بيوم، فهناك مجموعة مختارة عن الإضراب العام في مكتبة مؤتمر النقابات العمالية التي تم جمعها وأرشفتها ومتاحة للباحثين على موقع الأرشيف البريطاني The National

---

(1) Public Records Act 1967, available at:
https://www.legislation.gov.uk/ukpga/1967/44

Archives[١]، فضلا عن وثائق الإضراب العام في مركز السجلات الحديثة بجامعة وارويك Warwick University[٢]، وكذلك الوثائق التي تم جمعها وأرشفتها في جامعة لندن العاصمة London Metropolitan University[٣].

ولعلنا نتساءل أولًا/ لماذا بدأ الإضراب في هذا التوقيت، وبهذا الزخم؟ وهل كان الإضراب بمثابة تحد من جانب العمال للحكومة والنظام الرأسمالي أم كان إرهاصة لثورة اجتماعية، أم كان مجرد مقاومة من جانب عمال بريطانيا لمزيد من التدهور في أوضاعهم المعيشية؟ ثانيًا / هناك مسألة مفاوضات ما قبل الإضراب عام **١٩٢٦** وتأثيراتها في تفجر إضراب مايو، وكيف انقسم أعضاء الحكومة تجاه الإضراب؟ وما تأثير ذلك على القرار النهائي بقطع المفاوضات؟ ثالثًا / ما مدى كفاءة عمل منظمة الطوارئ الحكومية أثناء الإضراب؟ وأخيرًا لماذا انتهى الإضراب بقرار منفرد من المجلس العام لمؤتمر النقابات العمالية ودون موافقة عمال المناجم؟

يجب في البداية وضع الإضراب في سياقه التاريخي الأوسع، وعلينا أن نبدأ بالنظر في خصائص الإمبريالية البريطانية والمشاكل التي واجهتها في عشرينيات القرن الماضي، ثم فحص أوضاع العمال في بريطانيا، وأخيراً الخطوط العريضة لاستراتيجيات الحكومة لتقوية قبضتها التي بلغت ذروتها في عام **١٩٢٦**.

---

(1) https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/ukgwa/20100202222653/https://www.nationalarchives.gov.uk/cabinetpapers/themes/general-strike-cover-papers.htm

(2) https://warwick.ac.uk/services/library/mrc/research_guides/gs

(3) http://www.unionhistory.info/generalstrike/ContactSheet.php?Where=TucGeneralStrikeTheme+contains+%27Historical+Background%27

أوضاع بريطانيا الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب الحرب العالمية الأولى

كانت بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى الدولة الأقوى عالمياً من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية، وكانت لها مكانتها ودورها المؤثر في الأحداث الدولية قبل الحرب، كما كانت تُعد من أكثر الدول الأوروبية استقراراً وازدهاراً، وكان الشعب الإنجليزي يشعر بتفوقه على بقية شعوب القارة الأوروبية، وذلك لعدة عوامل أهمها الاستقرار، إذ أن بريطانيا لم تتعرض لأي غزو أجنبي في أي وقت من تاريخها الحديث، بينما لم تسلم معظم دول أوروبا خلال القرن التاسع عشر من الوقوع لفترة تطول أو تقصر تحت سيطرة دولة غازية، وقد امتلكت بريطانيا أسطولاً تجارياً كبيراً وكانت الدولة البحرية الأولى في العالم بحكم موقعها الجغرافي وقوتها العسكرية البحرية، لذلك كانت تحتكر النقل البحري وكانت نسبتها من نقل التجارة العالمية عام **١٩١٤** حوالي (٦١ ٪)، كما أنها كانت الدولة الصناعية الأولى في العالم حيث كان يطلق عليها إسم "ورشة العالم "، بل أنها كانت أكبر مصرف للعالم إذ كانت تقدم القروض قبل الحرب في حين أصبحت خلال فترة ما بين الحربين دولة بحاجة الى القروض من أجل النهوض وإصلاح الدمار الذي خيم عليها جراء الحرب [١].

وقد اتخذت بريطانيا من الحرب ذريعة لمواجهة المظاهرات الليبرالية والإضرابات العمالية، وأصدرت قوانين فى هذا الصدد، من بينها ﴿قانون حماية المملكة﴾ ضمن إجراءات كان الهدف منها ضبط الوضع الداخلى والحيلولة دون حدوث حركات تمرد، فى الوقت الذي زادت فيه صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، ونجح الرأسماليون فى منع العمال من الإضراب بحجة الحفاظ على الأمن الجماعى، لكن الظروف الصعبة للعمال والضغوط التى مورست

[١] عبد العزيز سليمان نوار، التاريخ المعاصر- أوربا **١٨٧١- ١٩٤٥**, دار الفكرالعربي: القاهرة،**١٩٨٢**، ص**٢٥**.

ضدهم من خلال استغلال الحرب، أشعلت إضرابات عمالية بعد عام واحد من اندلاع الحرب[١].

وبين عامي 1915 – 1918،كان هناك عمل مستقر وطعام أفضل وأجور أعلى، وأصبحت الحياة الاقتصادية للأمة أكثر استقرارا، وكافح الشعب كله لتهيئة "أرض مناسبة للأبطال"، في ظل ظروف الحرب ارتفعت معدلات الإنتاج، وأمام هذه الاحتمالات الواضحة لتحسن الأحوال سأل العمال الغارقون في حلم الأمل وإعادة البناء أنفسهم: "إذا كان بإمكاننا الحصول على هذه الأشياء أثناء الحرب، فما الذي يمنع توافرها دائمًا ؟"، ولكن رافق انتهاء الحرب مخاض عسير انعكس سلبًا على كل جوانب الحياة، فلقد بلغت خسائرها البشرية من القتلى ثلاثة أرباع المليون وهم يشكلون (٩ ٪) من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٠ – ٤٥عام) في حين وصل عدد الجرحى إلى (١,٧٠٠,٠٠٠) وهذا يعني أن (٢٠ ٪) من القوة الإنتاجية البريطانية أصبحت عاطلة، أما التكاليف المادية التي خسرتها بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى فقد قدرت بـ (١٤) مليار جنيه إسترليني الا أن افدح الخسائر التي منيت بها بريطانيا كانت في أسطولها التجاري، فقد دمرت أكثر من (٢٥٠٠) سفينة بريطانية كانت حمولتها تقارب (٧٠٠) مليون طن أي أن (٤٠ ٪) من طاقة الأسطول البريطاني، أصبح خارج العمل، وقامت بريطانيا –حالها حال الدول الأوروبية الأخرى على أثر نشوب الحرب العالمية الأولى، بتوجيه سياستها وقدراتها الاقتصادية لخدمة متطلبات الحرب، تلك الحرب التي أنهكت اقتصاد بريطانيا وخرجت منها مضعضعة ومنهوكة القوى مادياً ومعنوياً، ومن ناحية

---

[١] أماني عبد الغني،" المملكة المتحدة الإمبراطورية التي استعمرت العالم "، المصري اليوم،٢٦ ديسمبر ٢٠١٨؛

Knapman, Kenneth, Working class movement UK – 1800-1926 and beyond, Workers' Resource Centre, London, 2009, p.39.

أخرى فإن بريطانيا خسرت بسبب الحرب حوالي ٢٥٪ من استثماراتها في الخارج والتي قدرت بـ (٤) مليار جنيه إسترليني، وبذلك تكون بريطانيا قد فقدت الأسواق التي كانت تعتمد عليها في تصريف منتجاتها، في حين استغلت دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ذلك الضعف الذي أصاب بريطانيا، فأخذت تُضخ البضائع في تلك الأسواق بغية تعويض المنتجات البريطانية،فقد زادت الولايات المتحدة من إنتاجها خلال فترة الحرب بنسبة (٢٠ ٪)، وكذلك اليابان التي زادت من انتاجها بنسبة ٧٥٪، كما عانت بريطانيا من النقص الشديد في الأيدي العاملة من جراء الحرب، مما أثر سلبا على الاقتصاد البريطاني[١].

على صعيد آخر فقد حملت نهاية الحرب العالمية الأولى لبريطانيا صدمة مؤلمة؛ حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تشكل خطراً كبيراً على مركزها المالي المتميز، إذ حلت محل لندن كمركز للتجارة العالمية وارتفع الدولار الأمريكي على حساب الجنيه الإسترليني، فحاولت بريطانيا إعادة الجنيه إلى ما كان عليه قبل عام ١٩١٤، فلجأت إلى ممارسة إنكماش نقدي قاسي، برفع معدل الفائدة وإجراء تعادل دقيق للموازنة، مما أدى الى إرتفاع قيمة الجنيه الإسترليني، وفي أبريل عام ١٩٢٢ أُعطي له دور نقدي عالمي أثناء مؤتمر جنوه وعاد الإسترليني ليصبح نقداً احتياطياً، وفي ٢٥ أبريل ١٩٢٥ أُقر رسمياً تحويل النقد إلى ذهب، أو ما عرف بالعودة إلى قاعدة الذهب نظرا لأنها كانت تسعى إلى استعادة تفوقها المالي والمصرفي، وأن يستعيد سوق لندن مكانته كمصرف عالمي، وتم تثبيت الإسترليني بنفس سعره القديم القائم قبل الحرب، وكان لذلك نتائج خطيرة على الاقتصاد البريطاني، فقد زاد العجز التجاري كثيراً، بسبب بيع المنتجات البريطانية بأسعار

---

[١] محمد يحيى الجوعاني وعلي حسين العلواني، أفول مكانة بريطانيا العالمية مابين الحربين (١٩١٩– ١٩٣٩)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية – كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، سبتمبر ٢٠١٢، ص ١٩٩.

خاسرة، وساد عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي[١]، كما أن تكاليف المعيشة قد زادت زيادة فاحشة على حين أن الأجور لم تكن تزيد بما يتلائم مع هذا الارتفاع، وكذلك تفاقمت معدلات البطالة الأمر الذي أدى إلى حدوث تضخم نقدي خطير، ففي أبريل عام **١٩٢٠** دب الركود الاقتصادي فيها وظهرت معالم التضخم والبطالة، ومما عمق من أثار هذا الركود هو الاقتصاد العالمي الذي كان يعاني هو الآخر من ارتباك عام، وعلى الرغم من ذلك شرعت الحكومة البريطانية في إصدار عدة قوانين لمواجهة تلك الإضطرابات، منها قانون الإسكان وتخطيط المدن وقانون التأمين ضد البطالة، التي بلغت في عام ١٩٢١ حوالي (٨,١٧ ٪) عاطل عن العمل، وقد خسرت بريطانيا من جراء البطالة في عام **١٩١٤**وحده (**٩,٨٧٨,٠٠٠** يوم عمل)، ثم ارتفعت في عام **١٩١٩** لتصل إلى (**٣٤,٩٦٩,٠٠** يوم عمل)[٢].

أما الفحم فقد فقد أسبقيته أمام مزاحمة النفط والكهرباء، وعلى مدى سنوات عشر، عانت صناعة الفحم، تلك الصناعة العظيمة، التي كانت توظف ما يقرب من مليون من العاملين بأجر في حقول الفحم الممتدة من اسكتلندا Scotland، عبر دورهام Durham، ويوركشاير Yorkshire، ولانكشاير، Lancashire، وميدلاندز Midlands، إلى جنوب ويلز, South Wales، من

---

[١] جورج هربرت كول، الاشتراكية في تطور، اخترنا لك **٧٤**، مطابع شركة الإعلانات الشرقية: القاهرة، د.ت، ص **١٥٤**؛ فرانسوا جورج دريفوس ورولان ماركس وريمون بوادوفان، موسوعة تاريخ أوربا العام، ترجمة حسين حيدر، مراجعة أنطوان الهاشم،ج**٣**, ط**١**، منشورات عويدات: بيروت **١٩٩٥** ص **٣٩٣**؛ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة (**١١٨**)، الكويت **١٩٧٨**، ص**٩١**؛

Angell, Norman, Fruits of Victory:A Sequel to The Great Illusion, New York :The century co., 1921, pp. 22-23.

[2] Mitchell,B.R., European Historical statistics, 1750-1970, Typeset by Lithoset, Chichester, (London, 1975) p.435; ألين فلاندرز، النقابات المهنية في بريطانيا،ترجمة جرانت إسكندر، اخترنا لك، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت ص **١٢**.

سلسلة حركات الصعود والهبوط خلال الحرب وما بعدها مباشرة، فقد شهدت هي الأخرى ركوداً بسبب حلول مصدر أخر من مصادر الطاقة محلها وهي (الطاقة الكهربائية)، لذلك سجل إنتاج الفحم في بريطانيا انخفاضا ملحوظاً كما هو مبين في الجدول التالي[١]:

العام	كمية إنتاج الفحم مقدرة بالمليون طن
١٩١٣	٢٩٢
١٩١٥	٢٦٩
١٩١٩	٢٣٣.٤
١٩٢٠	٢٣٣.٢

بعد الحرب العالمية الأولى، واجه العمال في الصناعات الأساسية المتدهورة في بريطانيا محاولات منسقة من قبل أرباب العمل لخفض الأجور وزيادة الإنتاجية،ونظرًا لحقيقة أن صناعة تعدين الفحم كانت تضم سدس القوة العاملة من الذكور وكانت الأقوى والأفضل تنظيماً على مستوى النقابات العمالية، فقد كان عمال المناجم في قلب هجوم أرباب العمل وتحملوا العبء الأكبر من مشاكل ما بعد الحرب، ونتيجة لممارسة الدولة خلال الحرب قدرًا من السيطرة على التعدين كأحد الصناعات الأساسية في زمن الحرب، أدى ذلك إلى زيادة إلحاح عمال المناجم من أجل تأميم صناعتهم، ومع ذلك أعلن مالكو الفحم بعد الحرب عن تخفيضات كبيرة في الأجور إلى ما دون مستويات ما قبل عام ١٩١٤ وإنهاء اتفاقيات الأجور الوطنية، وشرع أرباب العمل في الصناعات الأخرى يتبعون نهجًا مماثلاً[٢].

---

(1) Mitchell, European Historical statistics, 1750-1970, p.177; Somervell, D. C.,Modern Europe 1871-1950, Methuen & Co. LTD. London 1953, p.162.

(2) Coal and the Taxpayer. No. 1, The origins of the crisis (leaflet), London :Coal Industry Publications, September 1925; Davis,Mary, Historical Background, Centre for Trade Union Studies, London Metropolitan University,available at: http://www.unionhistory.info/generalstrike/background.php

وعلى صعيد آخر مثّلت النهاية الناجحة للحرب العالمية الأولى انتصارًا كبيرًا للنخبة السياسية البريطانية، وخرجت الهياكل الهرمية السياسية والاقتصادية للمجتمع البريطاني من الحرب دون تغيير يُذكر، ذلك أن النظام الصناعي الذي كان يوصف في كثير من الأحيان بأنه قديم وعشوائي صمد أمام القوة المنظمة لألمانيا، وأصبح عدد من كبار السياسيين، من بينهم ونستون تشرشل Winston Churchill، مقتنعين بأن الاستعداد العسكري وحده هو الذي يمكن أن ينقذهم من هاجس التمرد الداخلي، وحتى رئيس الوزراء ديفيد لويد جورج David Lloyd George، شعر بضرورة إصدار تصريح يحذر فيه من عدم الاستقرار، وامتلأت الصحف "الموثوقة" بالتحذيرات الكئيبة في ربيع عام **١٩١٩** م. وكان من الصعب مقاومة الانطباع بأن إنجلترا على حافة ثورة اجتماعية. [١] لم تكن مخاوف الحكومة في عام **١٩١٩** محصورة فقط في الأزمة السياسية، أو القلق بشأن تماسك الدولة، فعلاوة على هذه المخاوف، بل كان أساسها، ذلك المشهد العاصف في القطاع الصناعي؛ فقد بدأ العام بإضراب المهندسين على طول نهر كلايد Clyde في **٢٧** يناير، واستمر لمدة **٤٠** ساعة، وخرجت مسيرات للمضربين متنقلة من شركة إلى أخرى في كافة أنحاء مدينة جلاسجو Glasgow، حتى بلغ عدد المهندسين الذين انضموا إلى الإضراب **٦٠** ألف مهندس. ثم تلاها مدينة بلفاست Belfast بنفس الطريقة، أكثر من **٦٠** ألف عامل أعلنوا إضرابهم في بلفاست وانضم إليهم حوالي **١٠٠** ألف آخرون، وأصبحت المدينة عمليًا تحت سيطرة المضربين، في الوقت ذاته، أدت طريقة استخراج الفحم البالية وتكاليف الإنتاج العالية، إلى وضع مزري للعمال دفع اتحاد عمال المناجم في **١٤** يناير **١٩١٩**

---

(1) Halevy, Elie, Era of Tyrannies, New York University Press 1960, p180; Gould,Gerald, The Coming Revolution (1920), Kessinger Publishing,2010, p19 .

للمطالبة بالعودة إلى نظام الأجور الاقليمي، أي زيادة الأجور بنسبة ٣٠٪، وتخفيض يوم العمل إلى ٦ ساعات، وتأميم المناجم تحت سيطرة العمال، وعندما رُفضت هذه المطالب، أحال اتحاد عمال المناجم القضية إلى أعضائه، وصّوت العمال بأغلبية ساحقة بالموافقة على الإضراب، (كانت نتيجة التصويت ٦١٥١٦٤ مع الإضراب مقابل ١٠٥٠٨٢ ضده)[1].

وفي مواجهة هذا الإنذار خلال الأيام التالية من شهر فبراير، وجدت الحكومة نفسها في موقف خطير، فجميع الظروف كانت تخدم عمال المناجم، فقد كان مخزون الفحم ضئيلا للغاية ولم يكن في لندن منه إلا ما يكفي ثلاثة أيام. في نفس الوقت كان الأعضاء الآخرون في الحلف الثلاثي (عمال السكك الحديدية و النقل) يتشاورون مع عمال المناجم، وقد طرحوا أيضا مطالبهم الخاصة على طاولة المفاوضات، وباختصار كان لويد جورج وزملاؤه يواجهون نذر إضراب عام مفعم باحتمالات ومضامين ثورية، وبحنكة بالغة قام لويد جورج بترشيح لجنة ملكية برئاسة سير جون سانكي John Sankey، لدراسة قضية عمال المناجم، وأسباب هذه الإضرابات وعرض تقرير مبدئي في ٢٠ مارس جاء فيه اتهام واضح للنظام الذي كان متبعاً بشأن ملكية مناجم الفحم والمطالبة بإعادة النظر فيه لصالح نظام جديد يتضمن نوعًا من الإدارة العامة لتلك المناجم تراعي مصالح العمال، وشمل دراسة زيادة الأجور لنوبة العمل، وتخفيض ساعات العمل من ثماني إلى سبع ساعات بداية من ١٦ يوليو ١٩١٩، ثم تخفيضها إلى ست ساعات فقط تبدأ من ١٣ يوليو ١٩٢١، كما أشار إلى أن التقرير النهائي سوف يوصي بتأميم المناجم، إلا أن حكومة المحافظين – التي تغلبت في انتخابات ١٩٢١ على كل من الأحرار

---

[1] Knapman,Working class movement,p.39;

توني كليف، نماذج من الإضراب الجماهيري، ترجمة رمضان متولي، مركز الدراسات الاشتراكية: القاهرة د.ت،ص٢٠.

والعمال – أهملت متعمدة الأخذ بتلك التوصية الثمينة، وكان أن هدد العمال باضراب عام **١٩٢١** ولم تتجنبه حكومة المحافظين إلا بشق الأنفس، بل واتهمت العمال بإضعاف الجبهة الداخلية. وفي **٢٦** مارس قبل اتحاد عمال المناجم التقرير المبدئي وسحب إعلان الإضراب. تنفست الحكومة الصعداء، فقد تلاشى الخطر المباشر والفوري. وفي **٢٣** يونيو قامت لجنة سانكي بعرض تقريرها النهائي وأوصت بتأميم المناجم ومنح عمال المناجم حصة في إدارتها. ولكن في **١٨** أغسطس، بعد أن فقد الإضراب قوته الدافعة، أعلن لويد جورج في مجلس العموم البريطاني أن الحكومة قد رفضت تقرير سانكي[١].

وما كادت أزمة المناجم تنحسر حتى أضرب **٣٠٠** ألف من عمال القطن في يونيو مطالبين بتخفيض أسبوع العمل إلى **٤٨** ساعة وزيادة الأجور بنسبة **٣٠٪**، وانتصر إضرابهم. وفي يوليو أعلنت الشرطة إضرابا ضد قانون قدمته الحكومة يحظر تشكيل النقابات في جهاز الشرطة، ولكن إضرابهم كان جزئيًا، وتركز فقط في لندن وليفربولLiverpool، وقد تم قمع الإضراب وطرد العديد من رجال الشرطة من وظائفهم. وخلال شهر فبراير، طالب عمال السكة الحديد بزيادة الأجور، وماطلت الحكومة، وطالت مدة التفاوض لتمتد من شهر فبراير إلى شهر أغسطس، وخلال هذه الفترة كانت أزمة عمال المناجم قد انتهت، وحاولت الحكومة خلال شهر أغسطس رشوة سائقي القاطرات بالاستجابة لمطالبهم، آملة بذلك في عزل نقابة عمال السكة الحديد عن نقابة سائقي القطارات. واتباعا لنفس المنهج، قامت الحكومة في سبتمبر بمواجهة نقابة عمال السكة الحديد بفرض تخفيض للأجور بصورة مستفزة، ولكنها هذه المرة أخطأت التقدير، فقد رفض

---

(1) Hutt, A., The Postwar History of the British Working Class, (London 1972), p.18; Pelling, H., The History of British Trade Unionism (London: Macmillan, 1987,pp.162-3.

سائقو القطارات الرشوة، وشنوا إضرابا تضامنيًا مع رفاقهم في الدرجات الأخرى، وبعد تسعة أيام فاز عمال السكة الحديد بزيادة كبيرة في الأجور(١).

لجأت الحكومة طيلة عام ١٩١٩إلى المناورات الذكية باستخدام تكتيك فرق تسد، بتسوية النزاع مع قطاع من الطبقة العاملة تلو الآخر، فحاولت الحكومة أن تعزل كل قطاع من الطبقة العاملة عن القطاعات الأخرى، ونجحت إلى حد كبير في تحقيق ذلك. ورغم أنها أُجبرت على تقديم تنازلات، فقد استطاعت أن تتجنب مخاطر حركة ثورية عامة وموحدة للطبقة العاملة،وساعدت فترة الرخاء النسبي بعد الحرب في تمكين أصحاب العمل من تلبية معظم مطالب النقابات بزيادة الأجور، وساعدت سياسة النقابات وقادة العمال الحكومة وأصحاب العمل علي تجنب مواجهة مباشرة بين الطبقات، كما تسببت إضرابات عام **١٩١٩**، تلك الإضرابات الهجومية في طابعها والكبيرة في حجمها؛ في أن يخسر الاقتصاد خمسة وثلاثون مليون يوم في الإضرابات مقابل ستة ملايين يوم في عام **١٩١٨**، ومليون ونصف في عام **١٩١٣**، فكان عام **١٩١٩** تتويجا لفترة استطاعت فيها النقابات زيادة أعضائها بنسبة هائلة من **٢.٥** مليون عضو في **١٩١٠** إلى **٨** ملايين و ٣٢٨ ألف عضو في عام **١٩٢٠**(٢).

وقد تسببت هذه الإضرابات في تمرير قانون سلطات الطوارئ في أكتوبر **١٩٢٠**(٣)؛ حيث تشككت الحكومة في إمكانية الاعتماد على الجنود وولائهم لها،

---

(١) توني كليف، نماذج من الإضراب الجماهيري، ص ص ٢٠ -٢١.

(2) Nottingham, C. J., The State and Revolution In Britain 1916-1926, Ph.D., Department of Political Theory and Institutions, October 1984,p.90 ; Angell, Norman, Fruits of Victory, p. 20;

توني كليف، نماذج من الإضراب الجماهيري، ص٢١.

(٣) بموجب قانون سلطات الطوارئ لعام **١٩٢٠**، يمكن لملك بريطانيا إذا تبين لنا أن أي إجراء قد تم اتخاذه أو تعرض للتهديد الفوري من قبل أي شخص أو مجموعة من الأشخاص من هذه الطبيعة وعلى نطاق واسع بحيث يمكن حسابه، من خلال التدخل في إمدادات وتوزيع الطعام أو الماء أو الوقود أو الكهرباء، أو وسائل النقل، لحرمان المجتمع، أو جزء كبير من=

وقد تحدث توماس جونز Thomas Jones، وزير شئون مجلس الوزراء، في يومياته مرات عديدة عن التأخي بين الجنود وبين العمال المضربين ولذلك كان يتم سحبهم فورا إلى الثكنات، وكانت الحكومة خائفة من الثورة، حتى قبل الإضراب العام، فقد اتضحت مخاوف مجلس الوزراء خلال مؤتمر عقد في الثاني من فبراير ١٩٢٠، ففي البداية تعرف رئيس الوزراء من قيادة الجيش على عدد القوات في بريطانيا العظمي وأيرلندا، ثم تحول إلى هيو ترينشارد Hugh Trenchard (رئيس أركان القوات الجوية) سائلا "كم عدد أفراد القوات الجوية التي يمكنها التعامل مع الثورة ؟" وأجابه ترينشارد بأن لديه ٢٠ ألف ميكانيكي وألفي طيار، ولكن مائة طائرة فقط يمكنها التحليق، وخلال الحرب كان التحليق بطائرة واحدة فقط في الهواء يحتاج إلى ٤٦ فردا، ولم يكن لدى الطيارين أسلحة ملائمة للحرب البرية، لكن رئيس الوزراء افترض أنه يمكنهم استخدام البنادق الآلية وإسقاط القنابل، وأوضح مونرو Monroe (وزير الدولة لشئون اسكتلندا)، أن قوات الشرطة الموجودة لا تكفي للتعامل مع الثورة أو مواجهة إضرابات عمالية كبيرة مصحوبة بإمكانية التخريب.

رئيس الوزراء : "لن تواجه أي عمليات تخريب في بداية الإضراب".

روبرتس Roberts (إدارة الغذاء): ولكن ينبغي أن نضع في اعتبارنا احتمالات التخريب في بداية أي إضراب. فهناك أعداد كبيرة تُعد لتشكيل حكومة سوفييتات [١].

=المجتمع، من أساسيات الحياة، يجوز لنا، بموجب هذا القرار، أن نعلن وجود حالة الطوارئ"، أنظر:

Arnot, R.Page,The Miners:Years of Struggle, Allen & Unwin 1953, pp. 421-2; Jones, Thomas,Whitehall Diary (London 1969), p.57.

[١] كلمة "سوفييت" تعني بالروسية: "المجلس المنتخب"، وقد أنشأت السوفيتات لأول مرة أثناء ثورة روسيا عام ١٩٠٥، وسرعان ما سحقت، ولكن ظلت فكرة السوفييتات حية في أذهان أفضل العمال، فعادت السوفييتات للظهور بقوة خلال الثورة البلشفية عام ١٩١٧، للمزيد راجع : دور السوفييتات في الثورة الروسية، بوابة الاشتراكي ٤/ أغسطس/ ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي : https://revsoc.me/theory/dwr-lswfyytt-fy-lthwr-lrwsy/

إريك جيديس Eric Geddes (وزير النقل): ينبغي أن نفترض أيضا تعطيل محطات الكهرباء.

رئيس الوزراء: لا جدوى من استخدام عشرة آلاف من الجنود ... فلن يستطيع جيش تعداده مليون جندي أن يمنع تعطيل محطات الكهرباء العملاقة بصورة مفاجئة [١].

في صيف عام ١٩٢٠، بدأت تظهر أولى علامات النهاية لرخاء ما بعد الحرب؛ فقد توقفت أسعار الجملة عن الارتفاع، ثم بدأت في الركود ثم الانخفاض بوتيرة سريعة، ليبدأ الكساد الحاد بحلول فصل الشتاء ولتأخذ البطالة في الارتفاع من شهر إلى آخر، فبعد أن كان عدد العاطلين في خريف **١٩٢٠** يبلغ ربع مليون عاطل، ارتفع الرقم إلى **٧٠٠** ألف عاطل بحلول نهاية العام؛ حيث زادت الأوضاع سوءاً مع سداد ديون الحرب عام **١٩٢١**، لتتعاقب ست سنوات من خيبة الأمل المريرة، منذ بدأ الانكماش عام **١٩٢١**، وارتفعت الضرائب، وانخفضت معدلات الإنتاج وكسدت التجارة، وتصاعدت البطالة، التي تجاوزت رقم المليون عاطل بحلول فبراير عام **١٩٢١**، وارتفعت إلى **١.٣** مليون عاطل في شهر مارس، ثم إلى أكثر من مليوني عاطل في شهر يونيو (لتبلغ نسبتها **١٧.٥**٪ من عدد المؤمن عليهم). وانخفض هذا الرقم قليلا بنهاية عام ١٩٢١ حتى بلغ **١.٥** مليون عاطل في عام **١٩٢٢**، ولكن إجمالي عدد العاطلين استمر سنوات عديدة قبل أن ينخفض إلى أقل من مليون عاطل، انتهز أرباب العمل تلك الأوضاع لشن هجوم كبير على

---

[1] Turton,Jonathan To what extent did the 1926 General Strike and the 1984-5 Miners' Strike constitute a Revolutionary Situation ?, MA.Thesis,History Leiden University, July 2012,p.5;

توني كليف، نماذج من الإضراب الجماهيري، ص١٩.

مستوى معيشة العمال، ليسحبوا مرة أخرى جميع المكاسب التي حققها العمال خلال فترة الحرب وما بعدها[١].

أخيرًا في ربيع عام **١٩٢١**، شعرت الحكومة بالقوة الكافية للمضي قدمًا نحو هدفها النهائي، وهو إعادة المناجم إلى الملكية الخاصة، وإنهاء جميع الاتفاقيات الوطنية، وهو ما فتح الطريق أمام هجوم كاسح على الأجور، لقد كان تحركًا صعبًا وخطيرًا،تمثلت عواقبه في استنهاض الحركة العمالية بأكملها، والمطالبة بالتحرك من قبل التحالف الثلاثي، ووضع قادة اليمين تحت ضغط حاد، ولكن إذا نجح، فمن المتوقع أن يعود بفوائد هائلة، فمن شأنه أن يضعف الحركة ويجعلها تنقسم على نفسها، ويشوه سمعة العمل المباشر، وربما حتى يدق إسفينًا بين قادة حزب العمال والحركة في البلاد، وبالفعل أغلقت المناجم في وجه العمال في **٣١** مارس ١٩٢١ بعد رفضهم الموافقة على تخفيض الأجور واستبدال اتفاقية الأجور الموحدة على المستوى القومي باتفاقيات محلية، ولجأ عمال المناجم إلى زملائهم في التحالف الثلاثي الذي كان قائما بين الاتحادات المهنية لعمال السكك الحديدية، وعمال النقل، وعمال المناجم، الذين أعلنوا إضرابا عاما لعمال السكة الحديد والنقل تأييدا لهم، وكانت الحركة العمالية كلها ترى في هذا التحالف قطبًا كبيرًا للقوة، في حين كان النقابيون يرون فيه سلاحًا رئيسًا يمكن أن يستولي العمال به على السلطة، ولكن في يوم الجمعة الخامس عشر من أبريل – التي أُطلق عليها الجمعة السوداء – بسبب

---

[١] في **٢١** يونيو **١٩٢١**، كانت نسب العاطلين عن العمل كالتالي : تعدين الفحم، **١٠.٢**٪، ورش الآلات والمسابك **١٨.٣** ٪، الصوف **٢٤.٩** ٪؛ القطن **٢٥** ٪؛ بناء السفن **٣٩.٢** ٪؛ صناعة الصلب **٥٥.٣** ٪، وقد تم تسجيل أعداد العمال تلك رسمياً كعاطلين عن العمل، هذه الأرقام تسجل فقط الأعداد الرسمية للعاطلين عن العمل، بينما لم يتم تسجيل آخرين كانوا يقدرون بالآلاف للحصول على إعانات البطالة وكان ملايين آخرين يعملون بدوام جزئي للمزيد أنظر:

Nearing, Scott,The British General Strike,p.10; Pelling, The History of British Trade Unionism,pp.161-162.

قيام جيمي توماس، الأمين العام للاتحاد الوطني للسكك الحديدية، وهاري جوسلينHarry Gosling وإرنست بيفين Ernest Bevin، من نقابة عمال النقل بالاتفاق سرا مع رئيس الوزراء، بخيانة عمال المناجم والدعوة إلى إنهاء الإضراب، فكان يوم الجمعة الأسود ظلا لأحداث أكثر سوادًا، فقد استمر عمال الناجم في إضرابهم ولكنهم منيوا بالهزيمة في النهاية، وباء الإضراب بالفشل الذريع، بعد أن رفض غالبية عمال مناجم الفحم، الانضمام إلى العمال المضربين. واستمرت معاناة عمل المناجم، الذين أصبحوا معزولين تماما، لمدة ثلاثة أشهر حتى رضخوا في النهاية وقبلوا شروط رجال الأعمال، بعد صراع مرير استمر ثلاثة أشهر هُزِموا، وتم تخفيض الأجور بنسبة تتراوح بين (١٠ -٤٠٪) في شتاء عام ١٩٢٠ - ١٩٢١[١].

ونتيجة للمطالبات برفع الأجور وافقت الحكومة على رفع أجور عمال المناجم إلى ٣٠٪ لا سيما بعد أن وصل إنتاج الفحم في الأشهر الأولى من عام ١٩٢٣ إلى ٥٥,١٩١,٠٠٠ مليون طن بعد أن كان ٢٢,٩٥٠,٠٠٠ مليون طن عام ١٩٢٠، وكذلك تقليص ساعات العمل الخاصة بهم إلى ٤٨ساعة في الأسبوع بعد أن كانت ٥٦ ساعة، واعتُبر هذا إنجازاً كبيراً تحقق نتيجة للمطالبات التي قام بها كليمنت آتلي والنواب تحت قبة البرلمان، ومناشداتهم المستمرة للحكومة بتحقيق حياة أفضل للعمال وتحقيق جانب من الرفاهية والحياة بطريقة إنسانية متحضرة، ولكن في نفس الوقت رفضت الحكومة مسألة تأميم المناجم والسكك

---

[١] موريس كروزيه (إشراف)، تاريخ الحضارات العام، المجلد السابع : العهد المعاصر، ترجمة: يوسف أسعد داغر وفريد داغر، منشورات عويدات : باريس ١٩٨٧، ص١٠٨؛ ألين فلاندرز، النقابات المهنية في بريطانيا، ص ص ١٣- ١٤؛

An Appeal from the miners, TUC Library Collections, London Metropolitan University,1921; Mason,A.,The Government and The General Strike 1926, International Review of Social History,Vol. 14, No. 1(1969), p.3.

الحديدية لأن ذلك كان يتطلب توفير مبالغ مالية كبيرة من أجل شراء أسهم هذه المشاريع، وكذلك لأن الآثار الاقتصادية للحرب كانت لا تزال تسري في جسد الاقتصاد البريطاني[١].

في بداية سبتمبر ١٩٢٣عمت البلاد مظاهرات عمالية طالبت بتحسين أوضاع العمال المعيشية، وأمام المظاهرات وضغط أعضاء مجلس العموم، وعلى رأسهم آتلي، حاول رئيس الحكومة ستانلي بالدوينStanley Baldwin تهدئة الأوضاع، وإيجاد حلول للمشكلة منها إعادة تشغيل مصانع السيارات عام ١٩٢٣بعد إن توقفت أغلبها خلال سنوات الحرب، والتي استوعبت ما يقارب 192 ألف عامل وأسهمت في حل جزئي لمشكلة البطالة التي انتشرت في سنوات ما بعد الحرب، إلا أنها ما لبثت أن عانت من الكساد بداية عام **١٩٢٤**، بسبب التقدم التقني في الدول الكبرى الأخرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، والتي هيمنت على معظم الأسواق العالمية ونافست بريطانيا في ذلك، وكذلك حاول بالدوين النهوض بالصناعة الوطنية بفرض تعريفه جمركية على البضائع المستوردة، وإعفاء المواد الأولية الداخلة في الصناعات من رسوم الاستيراد، ولكن هذه الاجراءات والمقترحات لم تلق آذاناً صاغية من قبل أعضاء مجلس العموم، لاسيما الأحرار الذين كانوا يفضلون البقاء على حرية التجارة أي بمعنى إعفاء البضائع الأجنبية المستوردة من الضرائب الجمركية، وأمام هذه التطورات قدم بالدوين نصيحة للملك جورج الخامس بحل البرلمان، وبالفعل بعد ثلاث أيام استجاب الملك، واستعدت البلاد لانتخابات جديدة أُجريت في **٦** ديسمبر ١٩٢٣[٢].

---

[١] يحيى المعموري وفاضل كاظم، دور حزب العمال البريطاني في معالجة الأزمات الداخلية (١٩٢٢-١٩٢٦)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد ١١، العدد٢،العراق ٢٠٢١، ص ص ٢٠٦- ٢٠٧.

[2] Vernon, Jensen, J.,Clement R. Attlee and Twentieth Century Parliamentary Speaking, Parliamentary Affairs, XXIII,(1969-1970).P. 278.

وفي مواجهة هذه الحقائق، توصل العديد من أبناء الطبقة العاملة البريطانية إلى استنتاج مفاده أن النظام الاقتصادي آنذاك لم يعد قابلاً للتطبيق وبسببه عانوا وزملائهم من البطالة، وزيادة ساعات العمل، وخفض الأجور، وأن الطبقة الرأسمالية البريطانية المدعومة من قبل حكومة المحافظين القوية، تحاول استعادة وضعها [١]، وتضغط على مصادر أقواتهم، فأرادوا هم وعائلاتهم الفكاك من الصعوبات التي فرضتها عليهم، وآمنوا أنه قد حان الوقت لتغيير النظام، وأدرك قادة الطبقة العاملة البريطانية أن العمال، من خلال منظماتهم، هم الذين سيُطلب منهم لعب الدور القيادي في إحداث هذا التغيير، إن عاجلاً أم آجلاً، ولكن كانت القضية هل سيتم إجراء هذه التغيير بالوسائل الدستورية، أم عبر العمل المباشر والموحد للطبقة العاملة؟، وهكذا أصبح العمال البريطانيون مدركين للحاجة إلى نظام اجتماعي جديد، ولكن كيف السبيل إلى تحقيق النظام الجديد؟ تم تقديم خطين للعمل: أحدهما دستوري؛ الآخر مباشر؛ وقد فضلت الطبقة العاملة البريطانية الوسائل الدستورية، لتنتخب ممثليها في هيئات الحكم المحلي والبرلمان وتحول المجتمع البريطاني بسلسلة من القوانين التشريعية والإدارية الدستورية من إمبراطورية رأسمالية إلى جمهورية عمالية [٢].

ومع تزايد الضغط الاقتصادي في أوائل القرن العشرين، تحولت الحركة العمالية البريطانية إلى العمل الدستوري والسياسي كوسيلة منطقية لحماية نفسها، وكان حزب العمال البريطاني بمثابة حلم، ولكنه ولد بالفعل من رحم الحركة

---

(1) Cook, Arthur James, The nine days: The story of the General Strike told by the Miners' Secretary', London: Co-operative Printing Society Limited,1926, P.5.

(٢) كريس هاريمان،"الإضراب العام ١٩٢٦: الرأسمالية والإصلاحية والطبقة العاملة الإنجليزية"، مدونة أكتب كي لا تكون وحيدا، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٠ :
https://ayman1970.wordpress.com/2010/10/30

النقابية عام١٩٠٠ بهدف إعطاء الطبقة العاملة صوتًا سياسيًا، وقبل الحرب، كان يمثل عاملاً مهملاً في السياسة الوطنية، وفي أعقاب انتخابات ديسمبر ١٩٢٣، تم تشكيل وزارة العمال، ليحقق العمال البريطانيون بذلك هدفهم السياسي على الرغم من عدم فوزهم بالأغلبية، فكان تولي رامسي ماكدونالد Ramsay MacDonald الوزارة في ٢٢ يناير ١٩٢٤بمثابة بادرة في اتجاه العمل الدستوري، واتبع العمال البريطانيون تقليدًا دستوريًا منذ إضفاء الشرعية على النقابات العمالية والنشاط النقابي، تمثل في أنه عندما تكون النقابات قانونية، تكون الوسائل الدستورية أسهل من الوسائل غير الدستورية، ويمتثلون بشكل تلقائي لحالة الشرعية[١].

كما ذُكر آنفًا اشتدت وتيرة هجوم أصحاب العمل في مختلف قطاعات الصناعة، وفرض تخفيض الأجور على المهندسين، وعمال صناعة السفن والبنائين والبحارة (وقام طباخو ومضيفو السفن بإضرابات لم تحقق نجاحا)، كما تم تخفيض أجور عمال القطن بعد إغلاق عام لأصحاب العمل. وبلغ عدد العمال الذين تعرضوا لتخفيضات كبيرة في الأجور ستة ملايين عامل بحلول نهاية عام ١٩٢١، في أعقاب ذلك انخرط عمال المناجم، وعمال السكك الحديدية، وعمال النقل، والبنائون جميعًا في نضالات نشطة مع طبقة الملاك، وكانت حكومة العمال في السلطة آنذاك عندما تجددت هذه النضالات، وكان من المفترض أن يكون موقفها حاسما ولكن بدلاً من اتخاذ موقف مؤيد للعمال، كانت تتوسط بين العمال من ناحية وأصحاب رؤوس الأموال من ناحية أخرى، وعلى هذا النحو فشلت حكومة ماكدونالدز العمالية من ناحية في إدراك التدهور التدريجي للرأسمالية العالمية، ومن

[1] Carter,E. H. & Mears,R. A. F.,A History of Britain, vol. IV :(1815 – Present Day), Oxford, Clarendon Press 1937, pp. 1003- 4 ; Blosfeld, Evgeniya G.,The Left Labourites and The General Strike of 1926 in The UK, Science Journal of Volgograd State University, vol. 22, no. 6,, 2017, p. 145; Smith, Rennie, The Case For The Strike, p.14.

ناحية أخرى، تصورت أن الارتقاء إلى المنصب السياسي كان انتصارًا للعمال، واعتمدت على العمل البرلماني بينما ما يقع خارج هذا النطاق، فقد رأت أنه لا يمكن المساس به ويقع خارج نطاق سلطتها . وكانت هناك قضايا ومسائل أخرى هائلة تتعلق بانهيار الرأسمالية، وتدهور أوضاع الطبقة العاملة الدنيا، والبطالة الدائمة لأكثر من مليون عامل في بريطانيا ونضال الفلاحين والعمال في الهند. وبالنسبة لكل هذه الأشياء، بالنسبة لكل هؤلاء الرجال والنساء، فإن حكومة حزب العمال، فضلاً عن الصعوبات البرلمانية التي واجهتها، لم تكن قادرة على التأثير عليها سلبا أو إيجابا [١].

ووراء فشل وزارة ماكدونالد في تحقيق، ولو جزئياً، آمال مؤيديها، تكمن نظرية ماكدونالد بشأن الإجراءات الدستورية، وتقول هذه النظرية: "فيما يتعلق بهذا البلد، فقد وصلنا إلى مرحلة أصبح فيها البرنامج الاشتراكي مسألة عراك سياسي وستمنحنا الانتخابات البرلمانية كل السلطة التي حصل عليها لينين من خلال الثورة، ويمكن لمثل هذه الأغلبية أن تشرع في تحقيق الانتقال من الدستورية إلى الاشتراكية بتعاون الشعب". تعتمد هذه النظرية في صلاحيتها وشرعيتها بالكامل تقريبًا على شخصية الدولة، فإذا كانت الدولة مبنية على عقد اجتماعي شارك فيه الجميع وكان يمثل مصالح المجتمع أو الشعب بأسره، كما يؤكد ماكدونالد، يصبح العمل الدستوري هو الوسيلة الشرعية الوحيدة لتحقيق التقدم الاجتماعي ولكن من ناحية أخرى، إذا كانت الدولة بمثابة وكيل لمجموعة أو طبقة اقتصادية مهيمنة، وإذا كانت تلك المجموعة الاقتصادية الحاكمة تستخدم الدولة في المقام الأول لغرض تعزيز مصالحها، فمن الواضح أن نظرية ماكدونالد كانت بعيدة كل البعد عن الواقع [٢].

---

(1) A. Hutt, The Postwar History of the British Working Class,London 1972, p.62 ;Nearing, Scott,The British General Strike, p.18.

(2) Nearing, Scott,The British General Strike, p. 18.

عندما سقطت أول حكومة عمالية، وفي نوفمبر **١٩٢٤**، استأنف حزب المحافظين هيمنته، كان المسرح مهيئًا للهجوم على الطبقة العاملة البريطانية، وتقرر ترجمة الأزمة الاقتصادية إلى هجوم سياسي، وحل مشاكل الرأسمالية، ولو جزئيًا، على حساب العمال[١]. يتضح مما سبق أن تحرك عام **١٩٢١** كان بمثابة مقدمة للأحداث التي ستتوالى بعد خمس سنوات فقط؛ حيث باتت الحركة النقابية البريطانية تقترب خطوة بخطوة من المواجهة، ليس مع مجموعة واحدة من أصحاب العمل، ولكن مع نظام الاستغلال الرأسمالي بأكمله.

أسباب الإضراب

يمكن القول إن الإضراب قد اشتعل كرد فعل لرغبة مالكي المناجم في تقليل أجور عمال المناجم وزيادة ساعات عملهم بغرض زيادة أرباح الملاك، وكما كانت الحكومة من بين القوى الأخرى التي ساهمت في انطلاق الدعوة إلى الإضراب، وردة فعلها إزاء النزاع الصناعي، وارتفاع معدلات البطالة في عشرينيات القرن الماضي (حيث بلغت أكثر من ١٠٪ من القوى العاملة في شيفيلد Sheffield،على سبيل المثال) وكذلك مشكلات العلاقات الصناعية المستمرة التي أدت إلى اشتعال الإضرابات في فترة ما قبل الحرب العالمية (**١٩١١ - ١٩١٤**)، والتي بقيت دون حل، وبدا واضحا أن الحكومة كانت تخشى من اندلاع اضطرابات ثورية، نظرًا لما حدث في نهاية الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها مباشرة؛ عندما تمت الإطاحة بالعديد من الممالك والحكومات الأوروبية، وبخاصة

(1) Statement of the Miners' Federation of Great Britain on the occasion of the conference of trade union executive committees held to receive the report of the General Council of the Trades Union Congress on the work entrusted to them in the General Strike of May 1926, Miners' Federation of Great Britain, 12 January 1927,p.4;Klugmann, James, Marxism, Reformism and The General Strike, in Skelly, Jeffrey, (ed.), The General Strike,London,1976,p.58.

ما حدث في روسيا؛ حيث سيطر الحزب الشيوعي على البلاد[١] ولكن انهيار المفاوضات في نزاع الفحم في أبريل **١٩٢٦** مع ملاك المناجم والحكومة،كان بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل الإضراب بالتزامن مع دعوة مؤتمر النقابات العمالية Trades Union Congress (TUC) إلى إضراب عام "للدفاع عن أجور وساعات عمال المناجم".

لقد أدت التحسينات في أساليب الإنتاج إلى زيادة الفائض الإنتاجي للبلدان الرأسمالية، ومنذ اندلاع الحرب العظمى فشلت الأسواق في استيعاب الإنتاج الصناعي الرأسمالي سريع النمو، وكان فشل الأسواق يعني زيادة أعداد الرجال العاطلين عن العمل، وتشير الآلات الخاملة في المراكز الصناعية الرئيسة إلى خسارة الأرباح،كما أن الرجال العاطلين غالبا ما يتحدثون عن الثورة.[٢] وتمثل السنوات الممتدة بين عامي **١٩٠٥** و **١٩٢٥**، أوج النشاط الرأسمالي، إن تحسينات داخلية مهمة مثل نمو نظام الإنتاج الكبير، وإدخال محرك الغاز، وانتشار استخدام الطاقة الكهرومائية جعلت الإنتاج الصناعي أكثر كفاءة، وأدت إلى استغلال رأسمالي مكثف لا هوادة فيه، وصعدت بريطانيا إلى قمة العالم الإمبريالي وأصبحت إمبراطورية الاستغلال العظمى، وقد أخذت الحركة العمالية تنمو بسرعة كتحدٍ مباشر للنظام الرأسمالي، وبسبب هذا الاستغلال، نهضت الحركة العمالية بصفتها فيالق للدفاع من العمال والشعوب المضطهدة والمستغلة، وأضحت النقابات والأحزاب العمالية وغيرها هي وكالات الدفاع ضد الاستغلال الرأسمالي داخل الدول الرأسمالية.[٣] فكان الإضراب العام البريطاني عام **١٩٢٦** إحدى مراحل الهجوم الذي شنه العمال ضد فساد واستغلال الرأسمالية، لقد كان اختبارا مهما لنضال العمال من أجل الفوز بمستوى معقول للمعيشة .

---

(1) Sources for the Study of the General Strike, 1926, Sheffield Libraries Archives and Information 2010, p.4.

(2) Nearing, Scott,The British General Strike,p. ii .

(3) Ibid, p. iv.

وعلى مدى أكثر من قرن الزمان مرت الصناعة الحديثة في بريطانيا بعملية تطوير مستمر، وطيلة هذه الفترة كان هناك خلافان مهيمنان، أحدهما: كان الطريقة التي ابتكرها ذلك النظام الصناعي المتنامي لتوزيع ثروته؛ والآخر: كان الصراع الدائم بين رأس المال والعمال، وقد لعبت الدولة دورًا في التعبير عن إرادة المجتمع، وقدمت مساهمة بناءة في حل هاتين المشكلتين الكبيرتين، فمنذ عام ١٨٥٠؛ فرضت الدولة بشكل منتظم "الحد الأدنى من الضمانات المادية والمعنوية على أرباب العمل في إدارة الصناعة في إطار التزام قانوني؛ لا يجوز لهم استخدام العاملين لديهم؛ أكثر من عدد محدد من الساعات يوميًا، ولا يجوز لهم استغلال العمال تحت ظروف عمل "خطرة"، يجب أن توفر ضمانات كافية للعمل على الآلات الخطرة، ويجب أن يشيدوا مصانعهم وفقا للشروط الصحية التي وضعتها الدولة، وأصبح لزاما عليهم تعويض العمال الذين يتعرضون للحوادث، وكان عليهم، في كثير من الحالات، ضمان حد أدنى قانوني للأجور لهؤلاء العمال[١].

[١]كان معدل الوفيات من الحوادث المميتة ومعدل الحوادث غير المميتة كلاهما مرتفع بشكل استثنائي في هذه المهنة، ففيما يتعلق بالعاملين تحت الأرض، في تلك الفترة، بلغ معدل الوفيات السنوي ١.١٣ لكل ألف؛ وبلغ العدد السنوي للحوادث الخطيرة ٤.٤٩ في الألف؛ بينما بلغ العدد السنوي للحوادث البسيطة التي تسبب العجز لأكثر من سبعة أيام حوالي ١٧٦.٤ لكل ألف؛ والعدد السنوي لحالات أمراض العيون ٣.٩٨ في الألف، بلغ= =معدل الوفيات بالألف، في المحاجر ٦٨، في الأعمال الإنشائية ٥٣، في السكك الحديدية .٥٠، وفي المصانع ١٤.وفيما يتعلق بالحوادث غير المميتة، فإن المعدل بين عمال تحت الأرض في المناجم هو ثمانية أضعاف ما هو عليه في مناطق الشحن، وأكثر من ضعف ما هو عليه في أرصفة الموانئ، وأكثر من خمسة أضعاف متوسط ما يحدث في المصانع، والمحاجر، والإنشاءات والسكك الحديدية مجتمعة، ناهيك عن السكنى في أماكن سيئة وغير لائقة وكئيبة في جميع المناطق تقريبًا، ووجود عدد كبير من المنازل التي تعتبرغير صالحة للسكن، للمزيد أنظر:
Bowen,W.E.,"Reflections on the great strike", Isle of Wight County Press, 22 May 1926,p.1; Smith, Rennie, The Case For The Strike, pp.15-16.

هذا الصراع المتأزم استمر على مدى قرن من الزمان، وعبرت عنه إرادات ثلاث هي: أصحاب العمل، وأصحاب الأجور، والدولة، وللخروج من هذا الصراع ظهر، وسط جميع أنواع التقلبات مجتمع صناعي أكثر قيمة وذي شأن، وأصبح يتوافق أكثر فأكثر مع نوع الحياة التي يود جميع الرجال الصالحين الحياة في ظلها، ويُعد الإضراب العام أحد حوادث هذا النضال، لقد أصدر أصحاب صناعة التعدين البريطانية بعض البيانات المتعلقة بمستقبل هذه الصناعة. لقد أعلنوا بإصرار مطالبهم، واستماتوا دون ذلك، وهي أن العمال يجب أن يكونوا مستعدين للعمل ثماني ساعات في اليوم بدلاً من سبع، والحصول على أجور أقل مما كانوا يحصلون عليه في السابق، في مقابل ذلك انخرط عمال المناجم المنظمين ضد هذه الإرادة المتعارضة مع إرادتهم، وظلوا يناضلون على مدى خمس سنوات، رأوا خلالها مستوى معيشتهم يزداد سوءا يوما بعد يوم، فقرروا أن لا يسمحوا بانخفاض مستواهم أكثر من ذلك، حيث انتقدوا أرباب الصناعة، وكان عمال المناجم بارزين بين أولئك الذين طالبوا بالإطاحة بالنظام الرأسمالي وطالبوا بتأميم صناعة التعدين، ويرجع ذلك إلى أنهم اعتبروا أنه عندما يتم توحيد الصناعة بأكملها تحت إدارة واحدة، بدلاً من تقسيمها بين الكثير من شركات التعدين المنفصلة، يمكن إدارتها بكفاءة، وسبب آخر أيضًا، هو أنهم شعروا أنه إذا تم تأميم الصناعة، فسيتم ضمان أجورهم بمعدل معقول، وإذا لزم الأمر ستصبح مدعومة من قبل دافعي الضرائب. واستشعروا أن هناك تجاوزات في الطريقة التي يتم بها الحصول على الثروة من صناعة التعدين وأسلوب توزيعها، لقد اختزلوا على مدى أشهر، مطالبات أصحابها شعارهم الخاص: "لا لدقيقة زيادة في وقت العمل ولا لخصم بنس واحد من الأجر". وكانت الروح المحركة بين عمال المناجم هو سكرتير اتحاد عمال المناجم الويلشي آرثر جيمس كوك Arthur James Cook، الذي استقال من الحزب الشيوعي في عام **١٩٢١** لكنه كان لا يزال يعلن نفسه " تلميذاً لكارل ماركس وأحد أتباع لينين المتواضعين"، وكان عضوًا في مؤتمر النقابات العمالية، ودعا على مدار الخمسة عشر عامًا السابقة إلى النضال عن طريق

إضراب عام في جميع الصناعات التي تعتمد عليها الحياة اليومية للبلاد، ورأى أن مثل هذا الإضراب سيجبر الحكومة على تلبية مطالب العمال.[١]

هنا بدا واضحا أن هناك إرادتين تعبران بشكل مشترك عن أوضاع صناعة التعدين كل من وجهة نظره، وأنهما فى حالة صراع وتناقض واضحين، وإذا أطلق كل منهما العنان لنفسه، فلن تتحقق أي مصالحة ممكنة. وهنا دخلت إرادة ثالثة إلى الساحة؛ إنها إرادة الدولة، إرادة أشمل بكثير من إرادة أصحاب المناجم وعمال المناجم، "إرادة تنظر للقضية في إطار مجتمع بأكمله، وستحاول هذه الإرادة الثالثة التوسط، والتوفيق بين هذه الادعاءات المتضاربة، وفي هذا السياق بدت مشكلة الإضراب العام في جوهرها، أنها محاولة لإيجاد قاعدة،"تحت أي ظرف"، يمكن أن تلتقي فيها هذه الإرادات الثلاث،على طاولة التفاوض، أو الخروج من نطاق هذه الإرادات الثلاثة، والوصول إلى أرضية واحدة تقف عليها كل هذه الأطراف، ويتم اعتمادها بموافقة جميع الأطراف بشأن مستقبل صناعة التعدين البريطانية.

وخلال معظم تاريخها سيطرت على حركة النقابات العمالية البريطانية قيادات جعلها سلوكها البيروقراطي وآراؤها السياسية (ليبرالية أو يمينية) غير قادرة على قيادة الطبقة العاملة بنجاح في المواجهات الكبرى، لكن في **١٩٢٥** و**١٩٢٦**، ظهر للمرة الأولى أن هناك خروج حقيقي يحدث عن هذا التراث، فبعض القيادات العمالية صارت تتحدث بلهجة ليست فقط مختلفة عن القيادات اليمينية (مثل رامسي ماكدونالد أو جيمي توماس) ولكن قريبة من تلك الخاصة بالاشتراكيين الثوريين، وهناك ثلاثة قادة على وجه التحديد مثلوا هذا الاتجاه:

---

(1) Trades Union Congress, Coal owners demand that profits come first, TUC Library Collections, London Metropolitan University,1926,p. 1; Somervell, Modern Europe,p.163; Mitchinson, Phil, Britain 1926 General Strike: On the Verge of Revolution, 4 May 2006,available at: https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm

بورسيل Purcell في نقابة عمال الأثاث، وسواليز Swales في نقابة الصناعات الهندسية، وهيكسHicksفي نقابة عمال البناء.كان الأول رئيسًا لمؤتمر النقابات العمالية في **١٩٢٤**، والثاني رئيسًا له في **١٩٢٥**، أما الثالث فقد كان عضوًا في اللجنة الصناعية الخاصة التي أنشآها الاتحاد في عام **١٩٢٥** لتدير نزاع عمال مناجم الفحم[١].

كانت لغة هؤلاء القادة النقابيين أكثر جرأة وتصميما من تلك التي تستخدمها عادة القيادات النقابية اليسارية. ففي مؤتمر اتحاد النقابات العمالية عام **١٩٢٤** مثلاً استخدم بورسيل – وحذا حذوه آخرين في المؤتمرات اللاحقة – العبارات التالية: "يجب على العمال أن ينظموا أنفسهم على المستوى المحلي والدولي في مواجهات مباشرة مع الرأسمالية وأساليبها السياسية عليهم أن ينظموا أنفسهم حتى يكونوا قادرين على إسكات طبول الحرب – حين تدق – إلى الأبد."[٢]، كما رددوا رأيًا مفاده أن الهجوم على أجور عمال المناجم هو لا محالة مقدمة لهجوم أوسع على أجور الطبقة العاملة كلها[٣]، على خلفية عبارات كتلك، بدا واضحا أن القيادات النقابية تمر بتحول كامل.

الجمعة الحمراء ٣١ يوليو ١٩٢٥:

توقفت لفترة وجيزة حالة التراجع العام في أوضاع الطبقة العاملة في **١٩٢٤** نتيجة لظروف خارجية، فقد ارتفع الطلب على الفحم البريطاني بسبب احتلال الفرنسيين منطقة الرور في شمال غرب ألمانيا عام **١٩٢٣**– لإجبار الحكومة الألمانية على سداد مدفوعات تعويضات الحرب التي كانت ملزمة بالقيام بها

---

[١] كريس هاريمان، "الإضراب العام **١٩٢٦**:

https://ayman1970.wordpress.com/2010/10/30//

[٢] المصدر نفسه.

[3] Lord Citrine, Men and Work,Hutchinson, 1964, p. 133.

بموجب معاهدة الصلح [١]، وكان بها أحد أكبر حقول الفحم في القارة الأوروبية، الذي توقف عن العمل بسبب إضراب العمال الألمان احتجاجا على ذلك واستطاع عمال المناجم في بريطانيا زيادة الأجور في عام **١٩٢٤**، وانخفضت نسبة البطالة في جميع الصناعات من **١٣.٦**٪ في يناير **١٩٢٣** إلى **٧**٪ في مايو **١٩٢٤**، ولكن ذلك الرخاء الاصطناعي لم يدم طويلا، فلم تتأخر المواجهة الأولى كثيرًا وبمجرد التسوية الدبلوماسية لاحتلال الرور عام **١٩٢٤**، انتهى احتلال الفرنسيين لمنطقة الرور، ثم تدفق الفحم الألماني بسرعة في الأسواق الأوروبية ليطرد الصادرات البريطانية خارج السوق ولتتراجع الصادرات آنذاك نتيجة الوفرة في إنتاج الفحم الرخيص المتاح للاستيراد من ألمانيا وبولندا وتجدد المنافسة مع الفحم الألماني، مما خفض أرباح أصحاب مناجم الفحم [٢]، كذلك انخفضت أسعار الفحم وارتفعت البطالة مرة أخرى وسط عمال المناجم من **٥,٧**٪ في **١٩٢٤** إلى **١٥.٨**٪ . وفي عام**١٩٢٥**، أصبح ستانلي بالدوين زعيم حزب المحافظين، العدو القديم لعمال المناجم والطبقة العاملة، هو رئيس الوزراء الجديد، وقد قررت حكومته استكمال العودة إلى "الحياة الطبيعية" التي أشارت إليها خطة داوز Dawes Plan واتفاقيات لوكارنو Locarno، من خلال خطوة أخرى هي العودة إلى المعيار الذهبي، وأعلن ذلك ونستون تشرشل بصفته وزيرًا للخزانة، في أبريل **١٩٢٥**بقوله: "سوف يتساوى الجنيه الإسترليني مرة أخرى مع الدولار كما كان عليه الحال في عام **١٩١٤**"، وكان الغرض الأساسي من هذه الخطوة هو استعادة مكانة لندن كمركز مصرفي عالمي وترتب على ذلك زيادة قيمة الجنيه بنسبة **١٠**٪، وتعين على رؤساء الصناعة تعويض هذه الزيادة عن طريق خفض التكاليف، على

(1) The National Archives, The Cabinet Papers,(1915-1978),The General Strike of 1926 cab-23-46-cc-50-23-22, Conclusions of a Meeting of the Cabinet, held at 10, Downing Street, S.W.1, on Oct. 23, 1923, p.4.

(2) Mowat, C. L., The General Strike 1926, Edward Arnold (Publishers) Ltd. London 1969, p.5.

أن تتحمل أجور العمال وليس أرباح أرباب العمل هذه التخفيضات، وكالعادة كان أصحاب المناجم هم أول من أعلن التخفيضات، وطالبوا بشكل حتمي ضرورة قبول عمال مناجم الفحم البريطانيين بخفض الأجور [١] وبدا واضحًا أن قوة العمال تضعف في مواجهة أرباب الأعمال، مما أدى إلى تزايد الاعتماد على بيروقراطية النقابات.

في عام **١٩٢٥**، اتبعت الحكومة سياسة الانكماش، وبدأت في عام **١٩٢٦** الاعتداء المباشر على أجور الطبقة العاملة، حيث أعلن رئيس وزراء حزب المحافظين ستانلي بالدوين في **٣٠** يوليو **١٩٢٥**، أثناء مناقشة مع عمال المناجم : "يتعين على جميع عمال هذا البلد إجراء تخفيضات في الأجور للمساعدة في أن تقف الصناعة على قدميها" وطلب من عمال المناجم قبول تخفيض الأجور بنسبة **١٣**٪، والعمل لساعة إضافية، وكان هذا الهجوم على عمال المناجم – وعلى جميع قطاعات الطبقة العاملة – بسبب "نقص الاستهلاك" الناجم عن الأزمة العامة في العالم الرأسمالي و تراجع الصادرات البريطانية مع انكماش الأسواق فضلا عن فقر "الشعوب التي ضعضعتها الحرب العالمية الأولى، كذلك مع التخلف من الناحية التقنية، ومنافسة مصادر الطاقة الجديدة [٢]، وكانت حجته أن هذه التخفيضات

---

(1) Oxford University Labour Club,Leaflet. No. 5 : More Churchill, Oxford University Labour Club, May 1926,p.1; Seaman, L. C. B., Post - Victorian Britain 1902-1951, Methuen and Co Ltd : London 1968, P.190.

(2) Statement of Miners Federation of Great Britain on the occasion of The Conference of Trade Union Executive Committees held to receive the Report of The General Council of The Trades Union Congress on The Work Entrusted to Them in The Generat Strike of May1926, Miners' Federation of Great Britain, Statement on the General Strike,,London 1927,p.4.

لامندوحة عنها للمحافظة على الصادرات ومعيار الذهب الذي تقرر إعادته مؤخرا، ولكن طبعا أحدثت كلماته ردود أفعال قوية في الحركة النقابية كلها، وأحس أصحاب المناجم بأنهم أقوياء بما يكفي لإبلاغ نقابة العاملين بمناجم الفحم أنه في غضون شهر سيتم إلغاء اتفاق الأجور المبرم وإذا لم تقبل النقابة التخفيضات في الأجور فسوف يمنع أعضائها من دخول المناجم، كان كل من له صلة بالموضوع يعلم أن الأمر لن يتوقف فقط على أجور عمال الفحم، وبالنسبة لصناعة قديمة، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تنجح بها بريطانيا في الحفاظ على سيطرتها على الأسواق العالمية، في مواجهة منافسين أكثر حداثة، كانت على حساب الطبقة العاملة، وأرادت الطبقة الرأسمالية البريطانية في أن تدفع الطبقة العاملة ثمن عدم كفاءتها وعجزها عن تطوير الصناعة[١]. حتى لو كانت التأثيرات قصيرة المدى على القوة العاملة قاسية.

لم يصل الإعداد لتكوين تحالف صناعي اقترحته نقابة الصناعات الهندسية إلى الحد الذي يؤهله للتدخل في النزاع. ولكن المساندة التي لاقاها التحالف أظهرت أن منظمات الطبقة العاملة كانت مستعدة للنضال. فعندما عينت الحكومة لجنة تقصي حقائق للنظر في مقترحات ملاك المناجم رفض اتحاد عمال المناجم المشاركة، ورأى أن مشاركتهم تعني موافقتهم على مبدأ تخفيض الأجور، على

---

(1) Wilson, A. N., After The Victorians, Hutchinson : London, 2005, P.256; Trades Union Congress, Must the miners starve? TUC Library Collections, London Metropolitan University,1926,p.1; The miners have been locked out (leaflet : M.C. No.1), London : the General Council of the Trades Union Congress, July 1925,p.1.

ج.هـ. كول، تاريخ الفكر الاشتراكى، ج ٥ (الشيوعية والديمقراطية الاجتماعية)، ترجمة: عبدالكريم أحمد مراجعة: إبراهيم سعد الدين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت، ص٥٠١.

النقيض من ذلك أستعد هؤلاء للنضال، وطلبوا العون من اتحاد النقابات العمالية وكانت تلك هي الفرصة المرتقبة لتنظيم التحرك الجماهيري الدفاعي الذي كان يفكر فيه الأعضاء الأكثر جرأة في المجلس العام لاتحاد النقابات العمالية. وتم تعيين لجنة صناعية خاصة للمجلس تحت قيادة سويلز. وتمكنت اللجنة أن تعقد اتفاقًا مع نقابات النقل والسكك الحديدية، بأن أي إغلاق للمناجم في وجه العمال سوف يواجه بحظر كامل على نقل الفحم، وفي وقت انخفضت فيه بشدة أسهم الفحم في أنحاء البلاد، فإن مثل هذا القرار كان يعني توقف الصناعة بأكملها في غضون أيام، لتلوح في الأفق ظلال صراع وشيك وعلى الرغم من أن بالدوين كان قد تعهد سابقًا بأنه لن يتراجع، إلا أنه كان عاجزًا؛ حيث أدرك أن حكومته ليست مستعدة لمواجهة الحركة العمالية بكاملها، التي تدافع عن مستوياتها المعيشية وهكذا فإن تحرك دفاعي واحد من جانب النقابات العمالية هدد ملاك المناجم[١] .

وكانت الحكومة حتى ذلك الحين تتبع سياسة تقوم على أن الأجور وساعات العمل أمور تسوى بين المعدنين وأصحاب الأعمال دون أية مسئولية أو تدخل من جانب الحكومة، وكان بالدوين قد أعلن أنه من المستحيل على الحكومة أن تمنح أي نوع من المعونة لحل المأزق، ولكن في اللحظة الأخيرة، وفي مواجهة الإغلاق الوشيك والحظر الذي قرره عمال النقل، غير رأيه فجأة قبل **٢٤** ساعة فقط من قيام أصحاب المناجم بإغلاقها في وجه العمال، وأعلن في **٣١** يوليو **١٩٢٥** أن الحكومة ستدعم صناعة الفحم لمدة تسعة أشهر ريثما يتم التحقيق في

---

(1) Grant,Ted, Lessons of the 1926 general strike, Available at: https://www.socialist.net/lessons-of-the-1926-general-strike.htm ;Trades Union Congress,The development of the mining crisis, by Arthur Pugh Chairman of the Trade Union Congress, London Metropolitan University1926, p.1.

إمكانية إعادة تنظيم الصناعة، وأنها مستعدة لتفادي توقف صناعة الفحم، وتعيين لجنة ملكية تقوم بفحص شامل لمشاكل الصناعة بأكملها، وقد رحبت الحركة العمالية بهذا الأمر واعتبرته انتصارًا للتضامن النقابي[١]، وعندما أعلن ذلك سحب أصحاب مناجم الفحم إنذار الإغلاق، وتأجل اتخاذ أي إجراء إلى ما بعد تقديم اللجنة الملكية تقريرها، بل ذهب إلى أبعد من ذلك وعرض استعداد الحكومة لمنح معونة مؤقتة لتخفيف وطأة الانتقال إلى الظروف الأشد سوءا التي شدد أصحاب المناجم على أنه لا مندوحة عنها، على أن تستمر المعونة لعمال المناجم خلال الأشهر التسعة اللازمة للتحقيق، ودعم الصناعة على نفقة دافعي الضرائب، وكان على الملاك دفع أجور جديدة لعمال المناجم بلغ الفارق بينها وبين الأجور القديمة ٢٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني، تدفعها الدولة، وبذلك تبقى مستويات الأجور على ما هي عليه، مع وجود لجنة ملكية تجرى بحث تفصيلي حول الأمر، وقد اعتبرت الحركة العمالية هذا القرار انتصارًا كاسحًا، وخرج العنوان الافتتاحي لصحيفة الديلى هيرالد The Daily Herald ليسمي ما حدث بـ: "الجمعة الحمراء" بينما تحدث بيان للمجلس العمومي لاتحاد النقابات العمالية عن أن ما حدث هو محفز هائل لكل عضو نقابي[٢].

هناك يحق لنا أن نتساءل لماذا تبنت الحكومة هذه السياسة في أزمة ١٩٢٥ الصناعية ؟ هل كان ذلك من أجل استعداد أكبر لمواجهة أي عمل نقابي واسع النطاق في المستقبل؟ إن أسباب هذا التغيير المفاجئ في موقف الحكومة واضحة تماما؛ فقد فوجئت الحكومة باستعداد الحركة النقابية الواضح لتأييد المعدنين، فإذا خرج عمال السكك الحديدية في إضراب تضامني مع عمال الشحن والتفريغ على أرصفة الموانئ، سيكون لديهم القدرة على إحداث أضرار، بل بإمكانهم شل حركة

(1) Arnot, R Page, The Miners, p.386.

(2) Somervell, Modern Europe, pp.163 - 4.

البلاد تماما واعتقدت الحكومة، وخاصة وزير الداخلية ويليام جوينسون – هيكس، أن ثورة شيوعية أصبحت وشيكة، على الرغم من أن الشيوعيين لم يكونوا مؤثرين بشكل خاص في أي من النقابات التي شاركت في النزاع، على أية حال لم تكن الحكومة مستعدة لمعالجة الأزمة التي ستنجم عن توقف عام في الفحم مصحوباً بحظر قد يؤدى بسهولة إلى توقف عام في النقل أيضاً، وبالرغم من أنها كانت مصممة تماما على تأييد أصحاب المناجم وإجراء تخفيض عام في الأجور، فإنها كانت في حاجة للوقت لتنظيم المقاومة بحيث تستطيع توفير المؤن الضرورية حتى في مواجهة توقف واسع النطاق عن العمل، وقد منحت المعونة المؤقتة بغرض واحد هو كسب الوقت لتنظيم الإجراءات التي يتطلبها إنزال الهزيمة بالنقابات، وقد فهم كوك هذا، وأعلن في مايو " إننا سنواجه أكبر أزمة وأعظم كفاح عرفناه ونستعد له، لقد هزمنا بالفعل ليس فقط أرباب العمل بل أقوى حكومة في العصر الحديث" [١] لكن لم تكن تلك نهاية الأزمة، فبالنسبة للرأسمالية البريطانية، بخبرتها الكبيرة وقدرتها على المناورة، كانت قد درست تكتيكات التراجع المؤقت، وعرفت نقاط ضعف خصومها وقوتهم، وراهنت على الانقسام.

وهكذا يبدو وكأنما تعمدت الحكومة في يوم الجمعة الأحمر تأجيل النزاع، ودفع أكثر من ٢٠ مليون جنيه استرليني كدعم للعمال من أجل الاستعداد بشكل شامل لأي تطورات غير متوقعة قد تطرأ على المشكلة، وتم تحديد تاريخ المواجهة بعد تسعة أشهر قادمة في يوم عيد العمال عام ١٩٢٦، وأوضح تشرشل في مجلس العموم لماذا فضلت الحكومة الدعم، وذلك لأن التكلفة التي ستتحملها خزانة الدولة جراء إضراب أو إغلاق – لتوقف من هذا النوع – كانت ستكون خطيرة للغاية، فبينما تقدر تكلفة هذه الإعانة، ١٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني، وقد تصل

(1) Wilson,After The Victorians, p.257; Crook, W. H., The General Strike,University of North Carolina Press, 1931, p. 295; Mowat, C. L., Britain between the Wars,Methuen 1955, p.296.

إلى ١٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني، ولكن مهما كانت التكلفة التي تتحملها وزارة المالية للإعانة الحالية، فهي لا يمكن مقارنتها بما كان مقدرًا أن تتكبده خزانة الدولة جراء إضراب أو إغلاق. ورغم أن الحسابات الدقيقة مستحيلة، ولكن بافتراض أن إضراب الفحم كان سيستمر كما حدث في ١٩٢١-١٣ أسبوعًا -تتوقع وزارة الخزانة أن تخسر ما بين ٢٥.٠٠٠.٠٠٠ و٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني من الضرائب المباشرة وحدها، يضاف إلى ذلك ٣٠٠٠٠٠٠جنيه إسترليني أو ٤٠٠٠٠٠٠جنيه إسترليني على الجمارك والضرائب، بسبب الإفقار العام للجماهير المستهلكة، سيكون هناك بالتأكيد زيادة لا تقل عن ١٥ مليون جنيه إسترليني في التأمين ضد البطالة. أخيرًا، قد تبلغ تكلفة الحفاظ على الخدمات الحيوية والحفاظ على النظام ١٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني، وإذا كان ولابد من استدعاء احتياطي الجيش، وكان لابد من رفع قوة الدفاع، فقد يكون ذلك بندًا آخر يكلف الخزانة أكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني؛ لذلك، دون النظر على الأقل في التداعيات غير المباشرة الهائلة على تجارتنا، وعلى الائتمان لدينا، والبورصة، بالنظر إلى الأمر على أسس مالية فقط، سنتكبد خسارة لن تقل عن ٦٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني أو ٧٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني من الإيرادات[١].

وقد اعترف رئيس الوزراء لكاتب سيرته الذاتية عندما سُئل عن سبب منح الدعم لصناعة الفحم في عام ١٩٢٥، فرد عليه بالدوين بالقول : "لم نكن مستعدين"[٢]، وفي ٦ أغسطس ١٩٢٥في بيانه أمام مجلس العموم، ألمح رئيس الوزراء إلى أن هناك ثلاثة أسباب تكمن وراء ضرورة تجنب النزاع، أولها الحالة المتدهورة للتجارة، والتي من شأنها أن تطيل من أمد النزاع؛ ثانيًا، التأثير الضار لمثل هذا النزاع على العمال في جميع قطاعات الصناعة؛ وثالثًا، حقيقة أنه لم يكن لدى

(1) Coal Mining Industry Subvention,Parlimentary Debates, House of Commons, 3th series, Deb,6 August 1925 vol,187,c. 1686, available at:https://api.parliament.uk/historic-hansard/commons/1925/aug/06/coal-mining-industry-subvention#S5CV0187P0_ 19250806_HOC_329

(2) Young, G. M., Stanley Baldwin, Rupert Hart Davis,1952, p. 99.

أحد الوقت الكافي للتفكير في عواقب مثل هذا الإجراء، وحذر من أنه إذا اضطر المجتمع في وقت ما في المستقبل، بدعم من الحكومة، إلى حماية نفسه من تعسف الأقلية، فلن يتردد في القيام بذلك[1]، ويبدو أيضًا أن الحكومة قد رأت تأجيل الأزمة، وأن هذا التهديد المستمر والوشيك بالإضراب العام يجب التعامل معه مرة واحدة وإلى الأبد، وأن الأساليب الليبرالية القديمة في المناورة والخداع لم تعد كافية، يجب توجيه ضربة ساحقة، ويجب تقليص الحقوق القانونية للنقابات العمالية، مستغلة أنها قد وصلت إلى السلطة بأغلبية برلمانية مطلقة، وألقت التطلعات السياسية لحزب العمال في دائرة التشويه والارتباك بسبب سجل حكومة ماكدونالد، وعلى الجانب الأخر أدرك عمال بريطانيا آنذاك أن الهجوم على أجور عمال المناجم، كما في عام **١٩٢١**، لم يكن سوى رأس الحربة للهجوم العام على أجور وظروف جميع العمال من أجل ترسيخ قواعد الرأسمالية البريطانية على أساس أجور أقل وساعات أطول. وكان الوعي القوي الذي نشأ بالفعل هو الشعور بالتضامن الطبقي بين العمال والحاجة إلى دفاع موحد ضد التوحش الرأسمالي، وكانت جماهير العمال مستعدة لذلك، وفرض الإجراء الثوري للإضراب العام على قادتهم الكارهين للمواجهة كل ذلك جعل الصدام أمرًا حتميًا.

ولكن ما هي الاستعدادات التي تمت على الجانبين بين أغسطس **١٩٢٥** ومايو **١٩٢٦** لمواجهة الأزمة المحتملة؟

شهور الاستعداد:

على كل حال، كانت المعركة أكبر كثيرًا من أن تنتهي، فقد اعتبر المحافظون تراجع بالدوين انسحابًا مخزيًا يجب التراجع عنه، ومنذ يوليو **١٩٢٥**، أعلنت

[1] Industrial Peace,The speech of Prime Minister (Mr. Baldwin), Hansard 1803–2005, Parlimentary Debates, House of Commons, 3th series, Deb.,6 August 1925 vol, vol. 181, cc.833-41, available at: https://api.parliament.uk/historic-hansard/commons/1925/mar/06/industrial-peace#%20S5CV0181P0_19250306_HOC_47

الحكومة نواياها بشكل جلي، ونفذت استعداداتها بشكل واضح، أوضحت الحكومة أنها تعتبر الدعم مجرد وسيلة للحصول على هدنة من أجل التحضير لهزيمة ساحقة للطبقة العاملة، وفي هذا السياق من الممكن الاستشهاد بتصريحين مهمين خلال الأيام التي تلت الجمعة الحمراء مباشرة، فقد صرح وزير الداخلية ويليام جوينسون هيكس W. Joynson Hicks في **٢** أغسطس **١٩٢٥**" أنه من أجل التنافس مع العالم،يجب أن تتغير في هذا البلد إما ظروف العمال أو ساعات العمل أو الأجور، وأكد هيكس أن الأمر لم ينته بعد، والخطر لم ينته بعد، وإن عاجلاً أم آجلاً، لابد من حسم هذه المسألة"[١]، أما تشرشل، وزير الخزانة، والرجل الثاني في الحكومة، فقد استخدم لغة أكثر تشددًا لوصف الصدام الوشيك:" في حالة النضال، مهما كانت طبيعته، ومهما كانت أحداثه قبيحة، ليس لدي أدنى شك في أن الدولة القومية ستخرج منتصرة، ومع اتساع نطاق النزاع، أصبح اختبارًا لما إذا كان ستُحكم البلاد من قبل البرلمان أم من قبل منظمة غير مسؤولة أمام الشعب بأسره عبر آلياتنا الانتخابية "[٢]، وعلى جانب ملاك مناجم الفحم بدأ الاستعداد في ضوء هذا المنظور،كانت الحقيقة الحاسمة في يوليو هي نقص الفحم، ولم يكن الرأسماليون جاهزين، ومع قدوم الشتاء لم يكن لديهم مخزون كبير من الفحم في الاحتياط، وشعروا أنه من الأفضل لمصالحهم إجبار الحكومة على دعمهم ماليًا أثناء إجراء جميع الاستعدادات لهجوم في الربيع، فنتيجة تقديم الحكومة إعانة لأصحاب المناجم بشرط عدم تخفيض الأجور، وطوال الوقت الذي استمر فيه الدعم، كان المالكون يسرعون في إنتاج الفحم بما يفوق الطلب بكثير، حتى أنه

(1) R. Palme Dutt,The Meaning of the General Strike, The Communist International, No. 21, June 1926: https://www.marxists.org/archive/dutt/pamphlets/strike.htm

(2) Coal Mining Industry Subvention, House of Commons Deb.,6 August 1925 vol,187,c. 1685 available at: https://api.parliament.uk/historic-hansard/commons/1925/aug/06/coal-mining-industry-subvention#S5CV0187P0_19250806_HOC_329

بحلول نهاية أبريل، كانت مخزونات الفحم مكدسة على الأرصفة، وعلى جوانب السكك الحديدية، وفي محطات الغاز والطاقة، وكافية للحفاظ على استمرار تشغيل جميع "الصناعات الأساسية" لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر على الأقل[١].

رأت الحكومة أنه إذا خرج عمال السكك الحديدية في إضراب تضامني مع عمال الشحن والتفريغ على أرصفة الموانئ، سيكون لديهم القدرة على إحداث أضرار، بل بإمكانهم شل حركة البلاد تمامًا، اعتقد الوزراء، وبخاصة وزير الداخلية جوينسون – هيكس، أن ثورة شيوعية أصبحت وشيكة، وبدأت الحكومة في توزيع منشورات تتهم الشيوعيين بأنهم خلف هذه الأزمة وتحرض الجماهير ضدهم[٢] على الرغم من أن الشيوعيين لم يكونوا مؤثرين بشكل خاص في أي من النقابات التي شاركت في النزاع، ولا حتى في مؤتمر النقابات العمالية، والذي حاول التوسط، وفي هذه الأثناء كانت الحكومة قد وضعت بمقتضى السلطات التي يمنحها إياها قانون سلطات الطوارئ، الصادر في **١٩٢٠** تنظيم جهاز تطوعي بأكمله لكسر الإضراب تحت إشراف مباشر من الحكومة، وتحت حماية السلطة المدنية والعسكرية بأكملها، وأعيد تنظيم لجنة الإمداد والنقل للطوارئ المتداعية التي أنشأها لويد جورج في عام **١٩١٩**،وتم تعزيزها استعدادًا للنزاع في وقت الجمعة السوداء عام **١٩٢١**،تم إنشاؤها وأدمجت معها هيئة "تطوعية هي منظمة توفير المؤن (OMS) "Organisation for the Maintenance of Supplies، التي شرعت تعمل على تجنيد أعداد كبيرة من المتطوعين، معظمهم من الطبقات الوسطى ممن هم على استعداد للقيام بدور كاسري الإضراب أو من عرفوا بـ﴿ذوى

---

(1) Lansbury's Labour Weekly, The secret history of the Great Strike and the blackleg state, London 1926, p.4.

(2) Coal Industry Leaflets. No. 9, Nationalization and the Red conspiracy, London ; Coal Industry Publications, 8 September 1925.

السيقان السوداء"، في حالة حدوث توقف كبير عن العمل، وشرعت الحكومة أيضاً في تعبئة أسطول من اللوريات وعمال طوارئ للتلغراف والتليفون لمواجهة أي موقف محتمل في البريد، تم تعبئة جهاز الحكومة بأكمله والعمل لساعات إضافية، بحيث يتم تجنيد أي أشخاص يمكنهم القيادة كسائقين لنقل الطعام إلى المدن الرئيسة، وكان الأهم هو الاستعداد لنقل الفحم والسلع الأخرى في حالة حدوث إضراب، وفي سبتمبر، نُشر بيان باسم العديد من أصحاب الأعمال يطلب متطوعين للانضمام إلى"منظمة صيانة المؤن"، رحبت الحكومة بذلك وبدأت في تطوير آلتها الرسمية، وبحلول فبراير، أعلنت جوينسون هيكس أن الحكومة" مستعدة"، وأشارت التصريحات الصحفية إلى طبيعة الخطط؛ حيث تقرر تكوين مجلس وزراء مصغر، يتكون من بالدوين، تشامبرلين، تشرشل، بيركينهيد Birkenhead، جوينسون-هيكس، كيف Cave كمسئول قانوني، بريدجمان Bridgeman عن البحرية، ورثينجتون إيفانز Worthington Evans عن الجيش، وهورHoare عن سلاح الطيران، وتقرر تقسيم البلاد إلى أربعة عشر مقاطعة، مع وجود وزير حكومي له السيطرة المطلقة في كل منها، مع ضابط عسكري، ومسؤول نقل، وضابط إمداد، وما إلى ذلك، وتقرر نشر قوات الجيش عندما تندلع الأزمة، كان لدى الحكومة ٢٠٠٠٠٠ سيارة تحت تصرفها، ومخزون الفحم للتزويد بالغاز والكهرباء وخدمات مرافق تكفي لمدة خمسة أشهر، بالإضافة إلى ذلك تم تكثيف الخدمات الشرطية بشكل غير معلن، وقُسِمت البلاد إلى عشرة أقاليم، كل منها تحت رئاسة مفوض مدني وطاقم من الموظفين الحكوميين وترتيبات متقنة لنقل الطعام والبريد والفحم في حالة الطوارئ، واستمرت في ذات الوقت بعض المحاولات الإضافية للوساطة بين العمال وأصحاب المناجم[١].

(1) Wilson, After The Victorians,p.257.

نص الإعلان الملكي الصادر في ٣٠ أبريل ١٩٢٥ على أن "التهديد الفوري الحالي بوقف العمل في مناجم الفحم" يشكل حالة طوارئ بالمعنى المقصود بموجب قانون عام ١٩٢٠، وناضل وزير العدل اللورد كيف Cave، من أجل اتخاذ تدابير قانونية فورية لإضعاف موقف النقابات العمالية، لم يرغب كيف فقط في إدانة الإضرابات العامة بأنها غير قانونية، ولكن لحظر جميع الإضرابات المتعاطفة، وجعل جميع الإضرابات خاضعة للاقتراع السري الإجباري، حتى أن وزير العدل نادى بضرورة إلغاء حصانة للنقابات العمالية[1] .

وبمجيء نوفمبر ١٩٢٥ كانت الحكومة قد أتمت استعداداتها الرئيسة للصراع، أما مؤتمر النقابات، فبرغم الخطب النضالية التي سادت اجتماعه السنوي في سبتمبر، فإنه لم يفعل شيئاً تقريباً للاستعداد، ويبدو أن السبب في ذلك أنه لم يجد ما يفعله دون أن يتُهم بأنه ينظم تمرداً صريحاً ضد سلطة الحكومة، وكان زعماؤه، برغم إصرارهم على تأييد المعدنين بإضراب تعاطفي، قد عقدوا النية على ألا يفعلوا شيئاً قد يبدو منه حتى أنه يضفى على مقاومتهم طابعاً ثوريا، وافترضوا إما أن الحكومة عندما يحين الوقت ستسلم، برغم كل استعداداتها، أمام التهديد بقيام عمل عام من جانب الطبقة العاملة دون إعلان الاضراب العام فعلا، أو اعتقدوا أن الإضراب العام يمكن أن ينجح دون الخروج على الحدود القانونية. أو ربما كانوا مجرد مشدوهين بسبب توالى الأحداث، ولم يفعلوا شيئاً لأنهم لم يستقروا على ما سيفعلونه ضد الحكومة. هكذا لم تكن الحركة النقابية تخطط للمواجهة، وعلق المجلس العام آماله على تسوية سلمية محتملة، وقد هاجمت صحيفة لانسبورى الأسبوعية Lansbury's Labour Weekly، وكذلك الشيوعيون، مؤتمر النقابات لتقاعسه، وطالبوا بتعبئة الحركة العمالية بأكملها للإعداد لتولى إدارة الخدمات

(1) Nottingham, The State and Revolution in Britain 1916-1926, p.373; Nearing,Scott,The British General Strike,P.71.

الأساسية عندما يحين الوقت، وفى أكتوبر قدم وزير الداخلية تفاصيل عن الاستعدادات التي تم إجراؤها من أجل "إبقاء أنشطة وخطابات الشيوعيين في هذا البلد تحت المراقبة"، وفي غضون أسبوعين، هاجمت الحكومة مكاتب الحزب الشيوعي، وقُبض على اثني عشر عضوًا من أعضاء الهيئة التنفيذية للحزب بتهمة الحث على أعمال مخالفة للقانون، وأدينوا لاحقًا بتهم جعلت من الحزب تنظيمًا غير قانوني، وفي الشهر التالي نشرت وأبلغت كل السلطات العامة خططها لمواجهة الطوارئ المتوقعة[1].

وعلى جانب اتحاد النقابات العمالية، فإن الحاجة للاستعداد كانت واضحة في البيانات الرسمية الصادرة عقب الجمعة الحمراء مباشرة، وحذر رئيس الاتحاد :"أن الحركة النقابية يجب أن تكون حذرة ومتيقظة، في حالة بروز الحاجة مرة أخرى للتحرك دفاعًا عن مصالحها"، وأشار المجلس العام لاتحاد النقابات العمالية – وهو مجموعة مكونة من **٣٠** عضوًا من القادة النقابيين، أنشأه مؤتمر نقابات العمال في عام **١٩٢١** لتنسيق العمل الصناعي وتسوية النزاعات بين النقابات- في سبتمبر **١٩٢٥** أنه: "ليس من الممكن تجنب الإحساس بأن هناك محاولة أخرى ستتم لفرض تخفيضات في الأجور أو إطالة يوم العمل". وقد اجتمع مؤتمر النقابات العمالية في"سكاربورو" في الفترة بين ٧-**١٢** سبتمبر**١٩٢٥**،وأصدر قرارًا يخول مؤتمر النقابات العمالية سلطة الدعوة إلى إضراب عام، وبات مفعمًا بالتفاؤل بمسيرة ظافرة، وخلاله تم الاعتراض على خطة (داوز) لبناء أوروبا على أساس الرأسمال الأمريكي، أيضًا تم إقرار خطط للعمل المشترك مع نقابات العمال الروسية، وصدر قرار ينادي بتقوية وتطوير تنظيمات قاعدية تناضل يدًا بيد مع حزب العمال للإطاحة بالرأسمالية، وكانت لغة الخطابات والقرارات تشير إن القادة

(1) Foster, John, British Imperialism and the Labor Aristocracy, in Skelly, Jeffrey, (ed.), The General Strike 1926,p.44;

كول، تاريخ الفكر الاشتراكي،ج**٥**، ص**٥٠٤**

الرسميين للنقابات كانوا يستعدون لمعركة في خلال أشهر قليلة. "كان الجميع يتطلعون للمجلس العام لكي يتولى زمام القيادة، واعتقدوا إنه يقوم سرًا بالاستعدادات الكاملة". وأكد هذه الفكرة بروز المنتمين للجناح اليساري في المجلس من أمثال بورسيل (عمال الأثاث) وسواليز (المهندسين) وهيكس (عمال البناء)، وآخرين، لكن يندر في التاريخ أن تخيب آمال جموع الجماهير لهذه الدرجة. وخلال النصف الأول من فترة التسعة شهور التالية للجمعة الحمراء وبينما كانت الحكومة مشغولة بدعم "منظمة صيانة المؤن" علنًا وتنشئ لجان الطوارئ، لم يفعل المجلس العام ولجنة الصناعة أي شيء، وخلال الأربعة أشهر ونصف التاليين لم يفعلا أي شيء أيضًا، وانتظروا حتى يناير **١٩٢٦** ليبدأوا في مناقشة الترتيبات المتعلقة بحدوث إضراب تعاونيات تجارة الجملة وحتى وقتها لم يتم أي شيء، وأخيرًا، في يوم الجمعة **١٩** فبراير تم اتخاذ قرار بعدم القيام بأية خطوات إضافية حتى يصدر تقرير اللجنة الملكية، وعندما انفجرت الأزمة حولها أخيرًا لم يقدم المجلس العام لاتحاد النقابات العمالية أي اقتراحات محددة للتحرك[١].

لم يوقف تكتيك "التهدئة" النقابي هذا استعدادات الحكومة، ففي العاشر من مارس **١٩٢٦** قامت اللجنة الملكية لصناعة الفحم، التي تألفت في سبتمبر **١٩٢٥** برئاسة سير هربرت صموئيل، وغدت جزءًا من استعداد الحكومة لإيجاد وسيلة من شأنها أن تفتت الجبهة الموحدة للحركة العمالية، بتقديم تقريرًا مفصلاً [٢]أوصى بالعديد من التغييرات في تنظيم الصناعة ولكن مع الاعتراف بأن بعض التخفيضات في الأجور (على الرغم من أنها أقل مما طالب به الملاك) تعد أمرًا ضروريًا، ما لم يكن عمال المناجم مستعدين لإضافة ساعة إلى نوباتهم والعودة إلى

---

[١] كريس هاريمان، "الإضراب العام **١٩٢٦**،

https://ayman1970.wordpress.com/2010/10/30//

[2] Royal Commission on the Coal Industry, 1925, Report, Vol. I, pp. 229-30, 232-3, 235-6.

يوم ما قبل الحرب، أي ثماني ساعات، ورفضت فكرة تأميم مناجم الفحم وأوصت فقط بتشجيع أصحاب مناجم الفحم على الاندماج في وحدات أكبر، مع الايحاء في شيء من الغموض بأن الأمر قد يتطلب نوعاً من الارغام لتحقيق ذلك فيما بعد، إذا لم يفعله أصحاب المناجم طواعية، واقترحت أيضاً إجراءات لتنمية البحث في زيادة الانتاجية، ولكنها رفضت إطالة أمد المعونة رفضا باتاً. وكان الأمر المتوقع، من تقرير أعده اثنين من كبار المسئولين الحكوميين ورجل من رجال الصناعة، هو انحياز التقرير لتخفيض أجور العمال رغم تضمنه كلام غامض عن ضرورة إعادة تنظيم الصناعة، ومع ذلك تعاملت الصحافة البرجوازية مع التقرير وكأنه نص مقدس أو التجسد الحي للحقيقة المنزهة، ولكن ما حدث هو أن طرفي النزاع لم يقبلا التقرير، لم يوافق المالكون بإعادة التنظيم المقترحة، وكان اتحاد عمال المناجم في بريطانيا، بقيادة رئيسه هربرت سميث Herbert Smith وهو رجل صلب شديد المراس وسكرتيره المشتعل حماسة آرثر كوك، مصممين على عدم التراجع خطوة واحدة، وكانت الكتلة الرئيسية من الرأي العام النقابي يؤيدونهم في ذلك قطعاً، وكان أصحاب مناجم الفحم أيضاً في حالة من التشبث العنيد وأمام ذلك احتشد عمال المناجم تحت شعار كوك – "لا لسنت واحد ينقص من الأجر، ولا لدقيقة واحدة زيادة في اليوم"[١].

ولكن ماذا عن موقف قيادات اتحاد النقابات العمالية؟

في **١٩** فبراير أعلنت اللجنة الصناعية (لجنة التفاوض) بلا تردد: "إن حركة النقابات ستقف موحدة بثبات ضد أي محاولة لتخفيض مستوى معيشة عمال

---

(1) The National Archives, The Cabinet Papers,(1915-1978),The General Strike of 1926,CAB/24/179 - CP-109,Cabinet Memorandum:Report of the Royal Commission on the Coal Industry (1925). His Majesty's Stationery Office, March 1926.pp.1-318; Arnot, R. Page, The Miners, p.408; كول، تاريخ الفكر الاشتراكي،ج**٥**، ص**٥٠٥**.

الفحم"، وبدا آنذاك أن اللجنة متأثرة بحملة الدعاية المؤيدة للتقرير، فقد كتبت لاتحاد المناجم تقول: "أن الأمور لم تصل بعد للمرحلة التي يمكن فيها أن يصدر إي إعلان نهائي عن اللجنة" بينما كانت هذه البيانات قد صدرت بالفعل سابقًا. مرة أخرى، وبينما كانت اللجنة في السابق ترفض الحديث عن أي تخفيض في الأجور، أصبح كل ما تطالب به هو إجراء مفاوضات بين العمال وأصحاب المناجم لتضييق نقاط الخلاف بينهما[١].

كان لجناحي الوسط واليمين في المجلس العام موقف واضح حتى ولو لم يكن معلنا بشكل عام. وكان رأي رئيس اتحاد النقابات العمالية أرثر بيو Arthur Pugh– الذي جاء خلفًا لسويلز – أن في تقرير صموئيل "يعد مخرجًا، وأن التكتيك المؤثر يجب أن يرتكز على قبول عمال المناجم للتقرير في جوهره، والتفاوض حول أي نقطة تتطلب التعديل"، ومارس المجلس العام ضغوطه على عمال المناجم لحملهم على التخلي عن موقفهم وقبول التقرير، إلا أن معارضة عمال المناجم العنيدة حالت دون تحقيق ذلك، وتحدث قادة عمال المناجم بلغة رافضة بوضوح للتقرير، وفي إطار إصرارهم على تسوية على النطاق القومي حاولوا فتح باب المفاوضات في المناطق المختلفة مع اتحادات المعدنين المحلية كل منها على حدة، وساعد ذلك على زيادة المشاعر النقابية صلابة،كما توجه عدد من ممثلي عمال المناجم إلى بروكسل في منتصف أبريل، من أجل لقاء الاتحاد الدولي لعمال المناجم بهدف الترتيب لعدم شحن أي فحم أجنبي إلى هذا البلد في حالة حدوث إضراب، على أية حال، شعر مالكو الفحم بأنهم مستعدون آنذاك للمواجهة، ونشروا إخطارات في ١٦ أبريل أعلنوا فيها بدء الإغلاق في خلال أسبوعين ما لم يقبل العمال بتخفيض

[١] كريس هاريمان، "الإضراب العام ١٩٢٦،
https://ayman1970.wordpress.com/2010/10/30//

الأجور، وأنهم غير مستعدين لاستئناف المفاوضات على أساس المستوى القومي[١].

وحيال التأزم الذي بلغته الأمور، لم يعد أمام المجلس العام خيار، فتصريحات قادته خلال الصيف الماضي كان تعني أن عليه أن يتحرك بشكل أو بآخر، دعا المجلس العام لمؤتمر النقابات، في **٢٩** أبريل **١٩٢٦** إلى مؤتمر خاص للمديرين التنفيذيين لجميع النقابات لمناقشة كيفية دعم عمال المناجم، وظل المؤتمر منعقدًا حتى السبت **١** مايو، حيث تم تأليف أيضا لجنة خاصة، برئاسة إرنست بيفين الأمين العام لاتحاد عمال النقل، وأحد قادة المجلس العام، لوضع خطط لحالة الطوارئ التي أصبحت وشيكة آنذاك، وعندما تم الاجتماع أصدر قرارا يطالب بإيقاف إنذارات الإغلاق الموجهة إلى عمال المناجم أثناء تجديد المفاوضات باشتراك المجلس العام، إلى جانب اتحاد المعدنين، وأعقب ذلك مفاوضات عاجلة بين اتحاد المعدنين والمجلس العام والحكومة، ولكن إنذارات الإغلاق لم تُسحب[٢]، وقد تولى جيمس كوك عرض قضية عمال المناجم فيها، ويروي أنه"

---

(1) The National Archives, The Cabinet Papers,(1915-1978),The General Strike of 1926,cab-23-52-cc-15-26, Meeting of the Cabinet to be held at 10 Downing Street, on April 14th, 1926, at 11,30 A.M, The Situation in the Mining Industry,The Coal Subsidy and German Competition, Note by the Chancellor of the Exchequer,p.5;Mitchinson, Phil, Britain 1926 General Strike: On the Verge of Revolution, 4 May 2006:https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm

(2) Trades Union Congress,The development of the mining crisis, by Arthur Pugh Chairman of the Trade Union Congress, London Metropolitan University1926, p. 4; The National Archives,cab-23-52-cc-20-26-20, Meeting of the Cabinet, April 30 th, 1926,Appendix I,=

كان هناك قراران من الأهمية بمكان، أولهما أنه لا ينبغي إجراء مفاوضات حتى يتم سحب إشعارات الإغلاق، والآخر هو القرار التاريخي الذي لا يُنسى في الأول من مايو، والذي تضمن قرارًا بعدم عودة أي شخص إلى العمل في أعقاب الإضراب ما لم يتم الحفاظ على جميع الاتفاقات النقابية، وقد شعر البعض منا أنه كان ينبغي الدعوة لهذا المؤتمر في وقت سابق للقيام بكافة الاستعدادات من أجل النضال، وقد طالبنا مرارا وتكرارا بالقيام بذلك، ولكن بعض القادة كانوا قد عقدوا العزم على عدم الاستعداد، وكان من أبرزهم ج. توماس، بحجة أن أي استعدادات ستشجع الحكومة على القيام باستعدادات مضادة، وسوف تقود الناس إلى الاعتقاد بأن النزاع أمر لا مفر منه". أما المجلس العام فقد بذل في تلك الأثناء أقصي جهده لمواصلة المفاوضات، واعتقد إنها ستكلل بالنجاح[١].

فقد طلبت اللجنة الصناعية التابعة لمؤتمر النقابات العمالية التحدث إلى رئيس الوزراء، في محاولة يائسة لإيجاد طريقة لتجنب الصراع، وواصل قادة مؤتمر النقابات العمالية مناشدة بلدوين للتدخل نيابة عنهم،فجاء رد الحكومة على تقرير لجنة صموئيل كالتالي" لا تتفق الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة من جميع النواحي مع الآراء التي تتبناها الحكومة وبعض التوصيات تتضمن مقترحات اعتبرتها الحكومة نفسها متناقضة"[٢]، هنا تبين للعمال أن عليهم إعداد أنفسهم للنضال، لأن بالدوين كان يتدخل بالفعل نيابة عن طبقته، ولم تكن الحكومة حكماً عدلاً يمكن للعمال من خلاله أن يحققوا العدالة، حيث كانت في الأساس لجنة لتنظيم شؤون الطبقة الحاكمة، كان بالدوين يستعد لمحاربة غريمه، حتى بينما كان

=Copy of Letter from the Prime Minister to The" President of The Miners Federation; Appendix II, Letter to Prime minister from Miners executive Committee, 30th April. 1926,pp.1-2.

(1) Cook, Arthur James,The nine days, P.9.

(2) Arnot, R. Page, The Miners, P.407.

قادة المعسكر المعارض يطرقون بابه طالبين مساعدته، وبعد ظهر يوم ٣٠ أبريل، أعلن أرباب الأعمال عن اقتراحهم بالعودة إلى الحد الأدنى لعام ١٩٢١، وتخفيض الأجور بنسبة ١٣٪ وثماني ساعات عمل في اليوم، على هذا النحو انهارت اجتماعات ملاك المناجم وعمال المناجم في ٢٥ و ٣١ مارس و ١ أبريل عندما طالب الملاك بساعات أطول وأجور أقل واتفاقيات محلية وليست وطنية، وقد وضع موقف الحكومة وأصحاب المناجم أعضاء المجلس العام أمام خيارين: إما أن يبتلعوا الكلمات التي صرحوا بها سابقًا ويستسلموا للحكومة أو يقوموا بالإعداد لموقف دفاعي جماهيري على أمل أن تقدم الحكومة تنازلات. ويوم السبت الأول من مايو قدم المجلس العام توصية لمؤتمر المسئولين التنفيذيين لكي يفوضه في اتخاذ قرار بالإعلان عن إضراب تضامني مع عمال الفحم دفاعًا عن موقفهم، بلا زيادة ساعات العمل؛ لا تخفيض للأجور؛ ولا لخرق الاتفاق الوطني للأجور، وأصبحت كل الأمور واضحة وظهر بيفن، متحدثًا في القاعة التذكارية نيابة عن المجلس العام: "حتى إذا ذهب كل بنس، وابتلع كل حق، فإن التاريخ سيكتب أنه كان هناك جيلاً رائعًا مستعدًا للقيام بذلك حتى لا يُرى عمال المناجم يُساقون كالعبيد"[(١)].

وعلى هذا ففي منتصف ليل الجمعة، ٣٠ أبريل، أعلن السيد بيو أمام مؤتمر النقابات العمالية أن جميع الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية لنزاع التعدين قد باءت بالفشل، بسبب رفض ملاك المناجم سحب إخطارات الإغلاق لإتاحة فرصة للمناقشة من أجل التوصل إلى تسوية على أساس تقرير الهيئة الملكية، وكان هذا يعني أنه إذا لم يقبل عمال المناجم شروط التوظيف الجديدة، فسيتم منعهم من دخول أماكن عملهم. وفي أول مايو ١٩٢٦ أبلغ المفاوضون اجتماع اللجان التنفيذية أن الأمور بلغت أزمة لا مخرج منها مطلقاً. وفي هذه الظروف قرر

(1) Somervell,Modern Europe,p.164;Milne-Bailey,W.,Trade Unions and the State, Allen&Unwin,1934, p. 345; Arnot,R. Page,The Miners,p. 408; Cook, Arthur James, The nine days,p.9.

الاجتماع الدعوة إلى إضراب عام، الذين كانوا قد أغلقت دونهم المناجم منذ صبيحة ذلك اليوم تأييداً للمعدنين، وبعد شيء من التردد حتى اللحظة الأخيرة، أمر مؤتمر النقابات العمالية بإضراب جميع عمال السكك الحديدية وعمال النقل والطباعة في ٤ مايو[١].

ترك المندوبون المؤتمر معتقدين أن الاستعدادات لإضراب عام ستنفذ في خلال ٢٦ ساعة على أقصى تقدير، غير أن المجلس العمومي لم يترك في الواقع سوى وقت قليل للغاية لمثل هذه الاستعدادات، وبسبب السخط الهائل للعمال هدد المجلس العام لمؤتمر النقابات العمالية، ردًا على رفض الحكومة تقديم تنازلات، وقام بالدعوة إلى إضراب عام، بعد أن تم اتخاذ قرار الإضراب بأغلبية ٣.٦٥٣.٥٢٧صوتًا مقابل٤٩.٩١١ صوتًا، وبعد هذا القرار أصبح بإمكان المديرين التنفيذيين في الاتحاد، مغادرة لندن جميعًا إلى مناطقهم في عطلة نهاية الأسبوع للقيام بالاستعدادات، وعلى هذا النحو تمت الدعوة إلى الإضراب، إلا أن المجلس رأي في ذلك مجرد سلاح تفاوضي ومحاولة يائسة لجعل الحكومة وأصحاب المناجم يستسلمون، ولكن خلف الستار، قام المجلس العام لمؤتمر نقابات العمال بتعيين لجنة لمحاولة التفاوض مع حكومة المحافظين[٢]، ثم شرع المجلس العام في تنفيذ المذكرة وإنشاء لجان فرعية، هي السلطات والأوامر، التي تم توجيهها إلى

---

(1) Fyfe, Hamilton, Behind the Scenes of the Great Strike, London, 1926,p.23; كول، تاريخ الفكر الاشتراكى،ج ٥، ص ٥٠٤، ٥٠٦؛

(2) King,Peter,Twentieth-Century British History, London 1980,p,109; Robertson, D. H., A Narrative of the General Strike of 1926, The Economic Journal, Vol. 36, No. 143, (Sep., 1926), p.383; "The General Position",The Daily Telegraph,(8 May 1926),p.1;Klugmann, James, Marxism, Reformism and The General Strike, in Skelly, Jeffrey, (ed.), The General Strike,p.71.

صياغة التعليمات لجان فرعية أخرى "الطعام"، و"الخدمات العامة"، و"الأغراض العامة"، و"الدعاية" و"المخابرات"[١].

وفي خلال ساعات من الدعوة للإضراب قام أعضاء المجلس العمومي بزيارة بالدوين لإجراء مزيد من المناقشات، وبدا أنهم مستعدون حتى لقبول خفض في أجور عمال المناجم كثمن "للتسوية التفاوضية"، ووصل الطرفان فعلاً لتسوية، تقبل بتقرير اللجنة الملكية بما فيه، مع أنه يتضمن بعض التخفيض في الأجور، وفي الحقيقة فإن أصحاب المناجم لم يقدموا أي تنازل على الإطلاق[٢]، أما عمال المناجم فقد اعترضوا على قيام لجنة التفاوض التابعة لمجلس نقابات العمال بإجراء مناقشات مع رئيس الوزراء في غياب ممثلي عمال المناجم، بل وقبول صيغة تتعارض مع سياسة عمال المناجم المعلنة، ومخالفة لسياسة مجلس نقابات العمال، وعلى كل حال، لم تكن الحكومة تريد فقط قبول قيادات اتحاد النقابات العمالية بالتسوية بل أرادت أن تلحق الهزيمة بالنقابات لكي تكون قادرة على فرض شروطها في النهاية وعلى الجميع وليس فقط عمال المناجم. بهذه الطريقة فقط وليس بأي طريقة أخرى كان من الممكن التعامل مع مشكلات الرأسمالية البريطانية المزمنة، لإدراكها مدى تردد القادة النقابيين في اتخاذ موقف حاسم، في مجلس الوزراء، ومع ضغط اليمين المتطرف، ولأن مجلس الوزراء المتعب قد أفسح المجال في وقت سابق من المساء إلى الخط المتصلب الذي تبناه كل من تشامبرلين وبيركينهيد، ووصل الأمر إلى حد تهديدهم بالاستقالة وتحت تأثير هذا الضغط، من أجل قطع المفاوضات [٣] انتحلت الحكومة لقطع المفاوضات نهائيا مع المجلس

(1) Trades Union Congress,General Council, The General Strike, May 1926 : Report of the Strike Organisation Committee, 22 June 1926,p.1.

(2) Daily Herald. No. 3194, (4 May 1926), P.5 .

(3) The National Archives, cab-23-52-cc-21-26-21.Cabinet Conclusion 1. Coal Situation. 2 May 1926,p.1;Cook, Arthur James, The nine=

العام في منتصف ليل ٢ مايو، عذرًا تافهًا إلى حد يكاد يكون مضحكا، ودل بجلاء على أن الحكومة قد عقدت العزم على المواجهة.كان العذر هو أن صفافي الحروف في صحيفة الدايلي ميل Daily Mail، رفضوا جمع حروف مقال رئيسي بعنوان "من أجل الملك والوطن "، يهاجم الإضراب العام المقترح بشدة بوصفه حركة ثورية يُقصد بها إلحاق الأذى بالكتلة العظمى من الأشخاص الأبرياء في المجتمع ويطلب ضرورة محاربته باستخدام جميع الموارد التي تحت تصرف المجتمع. وعندما تلقت الحكومة نبأ هذا الرفض قدم الوزراء المفاوضون انذارًا نهائيًا إلى المجلس العام، مؤكدين أن "مثل هذا العمل ينطوي على تحد للحقوق الدستورية وحرية الأمة؛ لذلك، يجب على حكومة صاحب الجلالة، قبل أن تتمكن من مواصلة المفاوضات، أن تطلب من لجنة النقل رفض كل الإجراءات المشار إليها التي حدثت بالفعل، وسحب فوري وغير مشروط لتوجيهات الإضراب العام"[١].

هرع قادة مؤتمر النقابات لمعرفة ما حدث في الدايلي ميل، اتضح أنه إضراب غير رسمي من قبل العمال الذين رفضوا طباعة افتتاحية الصحيفة الرئيسية "من أجل الملك والوطن"، وكان المجلس العام على استعداد للتبرؤ من تصرف صفافي الحروف، وبدلاً من دعم عمال الطباعة، قام، بصعوبة بالغة، بإقناع عمال الدايلي ميل بطبع الافتتاحية على مضض، عاد بعدها والتر سيترين Walter Citrine الأمين العام لمؤتمر النقابات العمالية، إلى المفاوضات مع رئيس الوزراء في داونينج ستريت في الساعات الأولى من صباح الأحد، حاملا رسالة يستنكر فيها هذا الإجراء، هنا

=days,pp.11-12; Robertson, D. H., A Narrative of the General Strike of 1926,p.383 .

[١]كول، تاريخ الفكر الاشتراكى،ج ٥، ص ٥٠٧؛

Cook, Arthur James, The nine days,p.14; Leaflet. No. 4 :What about the Daily Mail? Oxford University Labour Club, May 1926,p.1..

أصابته الصدمة عندما قيل له " لقد خلد السيد بالدوين إلى النوم ولا يمكن إزعاجه"، وعلى هذا النحو قامت الحكومة عمدا باستفزاز ودفع العمال دفعًا نحو قرار الإضراب العام[١].

في أعقاب ذلك تم تقديم مقترحات بيفين لتسوية النزاع إلى المديرين التنفيذيين لعمال المناجم، الذين رفضوها بنسبة ١٢ – ٦، ومع ذلك وافق المجلس العام على الخطة بالإجماع وأيد الرأي القائل بأنهم أصبحوا آنذاك مسؤولين عن نزاع عمال المناجم، ومرة أخرى ظنوا أنهم وجدوا طريقة للانسحاب. ومع ذلك، لم تكن الحكومة مهتمة، فهي لن تقبل سوى ضمانًا بأن عمال المناجم سيوافقون على خفض الأجور، ولن يعود مجلس الوزراء إل مائدة التفاوض على الإطلاق ما لم يتم إلغاء الإضراب كوسيلة لهزيمة العمال، وإجبارهم على قبول مستوى أدنى للمعيشة، ومن ثم صدرت الدعوة إلى الإضراب في ٣ مايو ١٩٢٦ [٢]، "وأصبح جليا أن عدم الاستعداد كان نذير سوء على أنه خلال النزاع الذي فشلت كل المحاولات لتجنبه، سيتم الاستسلام في أول فرصة، بل واستخدام الفشل كوسيلة لتشويه سمعة كل عمل ثوري للطبقة العاملة.

على الجانب الآخر مضت الحكومة بثبات في استعداداتها النهائية للصراع المحتوم الذي كانت مصممة على خوضه، فبينما كانت المفاوضات تجري على قدم وساق كانت تُطبع الملصقات التي تعلن عن حالة الطوارئ، وتواصل ترتيباتها

---

(1) The National Archives, cab-23-52-cc-21-26-21.Cabinet Conclusion 1. Coal Situation. 2 May 1926, Appendix I, from The Trades Union Congress General Council to The Rt. Hon' Stanley Baldwin, 1st May, 1926; Mitchinson,Britain 1926 General Strike: https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm

(2) Grant, Ted,Lessons of the 1926 general strike, Available at: https://www.socialist.net/lessons-of-the-1926-general-strike.htm

لحشد القوات؛ حيث تم إلغاء الإجازات وإلغاء بعض المناورات البحرية؛ تم استدعاء الاحتياط، وأخيرا وفي يوم الجمعة ٣٠ أبريل، اجتمع مجلس الملك الخاص ووضع إعلانات الطوارئ اللازمة للصراع المحتوم، وكما أعلن بيفين في مؤتمر النقابات العمالية في الأول من مايو، والذي قرر أخيرًا الإضراب العام، "لقد كانت الحكومة من وراء الكواليس تحشد قواتها للصراع"[1]، وكان مفتاح استراتيجية مجلس الوزراء هو تقديم منظمة صيانة المؤن على أنها مجرد وكالة تنسيقية لمجتمع يشارك في عمل جماعي وتطوعي للدفاع عن نفسه ضد أقلية منشقة.

إذًا يمكن تلخيص أسباب الإضراب فيما يلي: الفشل الشامل للصناعة البريطانية في التكيف مع النمط المتغير للتجارة العالمية. أما الأسباب الأكثر تحديدًا فهي الركود في صادرات الفحم بعد الانتعاش المؤقت أثناء فترة الاحتلال الفرنسي لمنطقة الرور، والعودة إلى معيار الذهب في ربيع عام ١٩٢٥، كذلك ازدياد السخط بين العاملين في الصناعات الأساسية في عشرينيات القرن العشرين بسبب تفشي البطالة على نطاق واسع، وانخفاض الأجور منذ عام ١٩٢٠، والخوف من مزيد من التخفيضات، وكذلك قوة التيار الإشتراكي التي ظهرت في بريطانيا، مثل غيرها من دول أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى. ومع تضاؤل الأمل في انتعاش الصناعات الأساسية، أصبح العمال أشد حماسًا مما كانوا عليه في السابق لتلبية دعوة قادتهم للإضراب الوطني، وعندما أطل الصدام من جديد عام ١٩٢٥، وطلب أرباب العمل أخيراً إجراء تخفيض في الأجور وزيادة ساعات العمل في اليوم، وأمام هذه المطالب، قرر اتحاد النقابات العمالية الإضراب الشامل، الذي أدخل

---

[1] The National Archives,cab-23-52-cc-20-26-20, Meeting of the Cabinet, to be held in The Prime Minister's Room, House of Commons on Friday. April 30 th, 1926, at 4 p.m.,PP.1-2; R. Palme Dutt, The Meaning of the General Strike, 1926, Available at: https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm

الرعب في قلب البرجوازية البريطانية، في مايو ١٩٢٦ بعد أن فشلت مفاوضاتهم مع الرأسمالية المتحكمة، ويختلف إضراب ١٩٢٦ عن سابقيه، في أنه كان أوسع نطاقًا إذ أعلنت تجمعات عمالية عديدة تأييدها لإضراب عمال المناجم وأصبح هذا الإضراب المحك الحقيقي الذي سيكشف مدى صلابة العمال في مواجهة أصحاب رؤوس الأموال والدولة [١] .

أحداث الأيام التسعة

في يوم السبت أول مايو، تم إغلاق المناجم أمام مليون عامل منجم، وفي منتصف ليل الثالث من مايو خرج الملايين من المضربين، في جميع المدن الكبرى في حشود ضخمة، وكانوا مسالمين بشكل عام حيث تحرك العمال على قلب رجل واحد، بمنتهى الانضباط والولاء، وكان خروج هذه الأعداد الهائلة من أعضاء النقابات العمالية والحركة العمالية في ظل الارتجال والتنظيم، بمثابة مفاجأة للحكومة – بل لقادة النقابات أنفسهم ومما يجدر ذكره أنه لم يكن الإضراب العام، الذي بدأ في ٣ مايو، في الحقيقة عاما؛فقد اقتصر في البداية على عمال المناجم، وعمال أرصفة الموانئ،والبحارة والعاملين في النقل، وصناعة البناء (باستثناء المساكن والمستشفيات) والطباعة والصحافة وصناعات الحديد والمعادن الأخرى والصناعات الكيميائية، وطُلب إلى خدمات الكهرباء والغاز للأغراض الصناعية التعاون برفض تموين المشروعات التي أوقف العمل بها، واحُتفظ بخط ثان كاحتياطي يلتجأ إليه إذا بدا أن الظروف تتطلب مساعدته وصدرت توجيهات إلى النقابات بأن تتولى مسئولية استمرار خدمات الصحة العامة و الغذاء، كما تلقت مجالس الحرف، التعليمات بأن تؤيد الاضراب محليا بعمل إيجابي.

---

[1] The Coal Strike. What is behind it, TUC Library Collections, London Metropolitan University, 14 April 1921,p.1;

عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر : أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية: بيروت، ٢٠١٤، ص ٥٨٧.

في الوقت نفسه رفض قادة نقابة البحارة الانضمام إلى الإضراب، بل وشكلوا تنظيمًا لكسر الإضراب، لكن على الرغم من ذلك، كانت الإضراب قويًا للغاية، وانضم إلى الإضراب عدد كبير من البحارة. وعندما أعلن مجلس الوزراء أنه لن يقبل أي شيء من مؤتمر النقابات العمالية سوى الاستسلام غير المشروط، أدى ذلك إلى أن تواجه البلاد في ٤ مايو، بالإضافة إلى إضراب الفحم، توقفًا تامًا عن العمل، بحيث وصل الدعم الذي قدمته الطبقة العاملة المنظمة للإضراب إلي ما يقرب من ١٠٠ في المائة،حتى وصف بعض المؤرخين الإضراب بأنه بمثابة ظاهرة استثنائية يمكن مقارنتها بالاستجابة الشعبية لنداء وزير الحربية اللورد كتشنر للتطوع في الجيش عام ١٩١٤، وبالحماسة الوطنية التي انفجرت في البلاد في وقت أزمة دانكيرك في عام ١٩٤٠[١].

أوصى المجلس العام باستمرار الخدمات الصحية والغذائية، وخدمات الصرف الصحي وأن تبذل النقابات العمالية المعنية كل ما في وسعها لتنظيم توزيع الحليب والغذاء على جميع السكان، وفيما يتعلق بالمستشفيات والعيادات ودور النقاهة والمصحات ومراكز رعاية الأطفال ودور الولادة ودور رعاية المسنين والمدارس، وجه المجلس العام بأن تنتهز النقابات المنتسبة كل فرصة لضمان توفير الغذاء والحليب والمستلزمات الطبية والجراحية بأعلى كفاءة[٢].

منذ اليوم الأول أصيبت ترسانة وولويتش Woolwich بالشلل التام، وكانت الاستجابة لدعوة الإضراب كبيرة في مانشستر Manchester وضواحيها،

---

(1) Seaman, Post - Victorian Britain,p.195; Fyfe,Hamilton,Behind the Scenes of the Great Strike, p.78; The British General Strike : from the inside, Trades Union Congress, 11 May 1926.

(2) Strike Bulletin. No. 1, Chopwell : Spen and District Trades and Labour Council, 4 May 1926,p.2.

وشُلت منظومة النقل بأكملها في المدينة، أما في جنوب ويلز فقد أُبلِغ عن توقف جميع الخدمات الحيوية، وفي جنوب اسكتلندا اكتمل الإضراب العام في أدنبره Edinburgh عمليا، وأدار متطوعون الخدمات الاساسية مثل الترام والحافلات، وكانت الاستجابة لدعوة الإضراب من جانب عمال جلاسكو وكلايدساييد Clydeside وعمال المناجم في لاناركشايرLanarkshire مبهرة [١]،أما سائقو سيارات الأجرة في لندن، الذين لم يتم استدعاؤهم من قبل مؤتمر نقابات العمال، فقد انضموا إلى الإضراب في اليوم الثاني [٢].

مع إعلان الإضراب الكبير، كان هناك شرط ملحق به، هو أن يسلم اتحاد المعدنين إدارته للمجلس العام لمؤتمر النقابات، ويقال إن الاتحاد وافق على ذلك، بيد أنه من الواضح أنه قد حدث سوء تفاهم لم يتضح أمره قط؛ فقد أخذ المجلس ذلك على أنه يعنى التصريح له بعقد تسوية حتى بدون رضاء المعدنين، أما المعدنون فإنهم من ناحيتهم أصروا على أن النقابات دعت إلى إضراب تأييداً لمطالبهم وأن هذه المطالب لا يمكن تعديلها إلا بموافقتهم، وبالنظر إلى رفض الحكومة التفاوض فإن هذه القضية لم تثر عمليا مؤقتا، ولكن سيكون لها شأن آخر بعد بضعة أيام [٣].

ومنذ البداية أبدى قادة مؤتمر نقابات العمال البيروقراطيين عزمهم على إحكام قبضتهم على الإضراب، وتولوا بأنفسهم اتخاذ القرار فيمن ينبغي أن ينضم

(1) Aberdeen Evening Express, Strike edition. No. 1, (4 May 1926) ; Communist Party of Great Britain,Workers Bulletin:strike special,No.1,London:Communist Party of Great Britain, 4 May 1926,p.4.

(2) Summary of BBC news broadcast (6 May 1926 : 1st bulletin, 10 a.m),p.1.

(3) Wilson, A. N., After The Victorians,p.257; Mitchinson, Phil, Britain 1926 General Strike: On the Verge of Revolution, 4 May 2006: https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm

للإضراب ومن لا ينبغي له ذلك، ولو كانت حركة القواعد العمالية أقوى مما كانت عليه لما تسامحت مع هذا القرار التعسفي بأن يشارك بعض العمال في الإضراب بينما لا يشارك آخرون ممن يقومون بنفس الأعمال. وعلاوة على ذلك، تسبب القرار البيروقراطي المتعسف في حالة من الارتباك الشديد، وقد دُعي للإضراب عمال النقل والطباعة والحديد والصلب وعمال البناء (فيما عدا من كانوا يعملون تحديدا على بناء المساكن والمستشفيات)، بالإضافة إلى عمال الكهرباء والغاز الذين طلب منهم أن يتعاونوا بهدف وقف إمدادات الكهرباء (ولكن دون وقف الإمدادات التي تستخدم في الإضاءة). وتم الاستثناء من الإضراب للمهندسين وعمال صناعة السفن والبريد (بما فيهم من يتعاملون مع التلغراف والبرقيات – وبالتالي تركت وسائل الاتصال شديدة الفاعلية بالكامل في أيدي الحكومة). وكانت النتيجة تخبطا هائلا؛ حيث قرر المجلس العام استمرار إمداد الكهرباء بأغراض الإضاءة، وليس لاستخدامات الطاقة المحركة، وبناء علي ذلك أصدر تعليماته للجميع، ولكن نقابة عمال الكهرباء كانت فعلا قد أصدرت تعليمات بتوقف جميع أعضائها عن العمل فيما عدا العمال الذين يمدون المستشفيات بالكهرباء، كما أن نقابات عمال الصناعات الهندسية لم تقرر وقف العمل إلا بعد توقف النقابات الأخرى، وزاد من تعقيد الموقف حقيقة أن القرار الأساسي لم يكن عمليا، فقد اتضح استحالة الفصل بين استخدام الكهرباء للإضاءة وفي القوة المحركة وفقا لرغبة المجلس العام. وأثناء الإضراب، أصبح بحث التعليمات الخاصة بالإضاءة والقوة المحركة أكثر غموضا، مثل التعليمات التي تعطى للجان الإضراب المحلية بتوفير الطاقة وكهرباء الإضاءة لخدمات مثل إضاءة المنازل والمحلات والشوارع، ولخدمات اجتماعية مثل توفير الطاقة لإنتاج الغذاء والمخابز والمغاسل والأغراض المنزلية، ولا عجب أن قامت الكثير من الأحياء بإرسال الوفود إلى مقر الاتحاد في ميدان إكلستون Eccleston للاستفسار عن المعنى الحقيقي للتعليمات [١]، وبدا أن الاتحاد لم يكن

[١] توني كليف، نماذج من الإضراب الجماهيري، ص ص ١٠، ١١.

حتى هذه اللحظة مستعدًا للدخول في إضراب عام، فبينما تحدث قادته عن إضراب على المستوى القومي، لم يدعوا له سوى عمال بعض الصناعات. على أن تتم دعوة الآخرين فيما بعد كخط دفاع ثاني. أما باقي القطاعات بما فيها الخدمات الحيوية (من وجهة نظر الحكومة) مثل البريد فلم تتم دعوتهم على الإطلاق. والأكثر من ذلك أن التعليمات الداعية للإضراب كانت بعيدة كل البعد عن الوضوح. وفي المحليات لم يكن أبدًا واضحًا من عليه أن يكون مضربًا ومن ليس كذلك[١].

أما الاستعدادات الحكومية فقد كانت مكثفة أكثر من ذلك بكثير؛ حيث كانت خطط الحكومة معدة منذ سنوات؛ حيث تم تخزين المواد الغذائية والفحم والبنزين، ومُنح المفوضون المدنيون الإقليميون سلطات استثنائية، وكانوا جميعًا على استعداد لبدء العمل فور استلام برقية مكتوبة بعبارة واحدة "العمل!" تم إرسال البرقية في ٢ مايو،كما تم إلغاء جميع إجازات الجيش والبحرية، كما رست السفن الحربية في تاين Tyne وكلايد Clyde وسوانسي , Swansea وبارو Barrow وبريستول, Bristol وكارديف Cardiff، كما طُلب متطوعون من أجل كسر الإضراب أو العمل كقوات شرطة خاصة، وأنشأت الحكومة ثكنات في متنزه الهايد بارك، حيث تم إنشاء مستودعات للحليب والأغذية فكانت تنقل قوافل شاحنات الدقيق والحليب من أرصفة لندن إلى الهايد بارك، في حراسة عربات مصفحة، وتشكيلات من سلاح فرسان، حيث كان قد صدر قانون سلطات الطوارئ وتم بدء تطبيقه، وأعطى الشرطة حق القبض على أكبر عدد من المضربين[٢]،لقد تجلى عزم الحكومة وتصميمها على ضرب عمال المناجم، بل وحظر

---

[١] كريس هاريمان، "الإضراب العام ١٩٢٦،
https://ayman1970.wordpress.com/2010/10/30//

[2] The National Archives, cab-23-52-cc-24-26-24,Cabinet Conclusion 5.,The Industrial Crisis. 5 May 1926, p.2; Trades Union Congress,Intelligence Department,Reports from local strike=

مفهوم العمل التضامني برمته، وقص أطراف الحركة النقابية إلى حد العجز،كي يفتح ذلك أمامها الطريق لهجوم أكثر عمومية على الأجور.

سُلِم الإشراف على منظمة صيانة المؤن، وتنظيمها إلى الحكومة، وقد تراوحت أعداد من تطوعوا في أنشطة مكافحة الإضراب مابين **٣٠٠٠٠٠** إلى **٥٠٠٠٠٠**، وكانت هذه هي القوة التي اصطفت في مواجهة **٤** ملايين عامل من أصل **٥.٥** مليون عامل في **٤** مايو. أصيب النقل بالشلل، ووقف عمال الاتحاد الوطني لعمال السكك الحديدية (The National Union of Railwaymen NUR) واتحاد سائقي القطارات (ASLEF) Britain's Trade Union for Train Drivers بصلابة، أُصيبت الحياة في لندن بالشلل، حيث تعطل الترام، وتوقف العمل في أحواض السفن في شرق وغرب لندن. وفي يوم الثلاثاء **٤** مايو تم تشغيل **١٥** قطار من قطارات الأنفاق فقط من أصل **٣١٥**، وتم تشغيل **٣٠٠** حافلة من أصل **٤٤٠٠** حافلة، وبحلول نهاية الأسبوع انخفض العدد إلى **٤٠**، تم تشغيل تسعة ترامات من أصل **٢٠٠٠**، هذه الصورة تكررت في جميع أنحاء البلاد، ومنذ اللحظة الأولى كانت قوة الطبقة العاملة واضحة، لا شيء يتحرك بدون أن يسمح العمال بذلك، وبحلول نهاية اليوم الأول، انضم مزيد من العمال وأخذ الإضراب يزداد قوة[١].

=committees and unions (10 May 1926),p.1; Summary of BBC news broadcast (5 May 1926 : 5th bulletin, 9.30 p.m) Statement by the Home Secretary on Special Constables,p.1; "Creating Panic",The British Worker. No. 5, 9 May 1926, p.1.

(1) Laybourne,Keith,The General Strike of 1926 (Manchester University Press, 1993), p. 15; Mitchinson, Britain 1926 General Strike: https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm

وعلى الرغم من وسطية القيادات النقابية وتحفز الحكومة كان رد فعل العمال للدعوة للإضراب يفوق كل التوقعات، وذلك طبقًا لما نشره اتحاد النقابات العمالية، فقد أدهش حماس العمال كل من الحكومة وقيادات الاتحاد بنفس الدرجة، وأعجب حتى من ذلك عدم وقوع أي أعمال عنف رغم أن أشخاصًا عديدين ألقت الشرطة القبض عليهم في الأيام الأولى – حتى امتلات السجون بهم،وكذلك برغم أن المضربين كانوا يتحدون الحكومة بشكل صريح، فإنه ما من أحد حاول تحويل الحركة إلى ثورة حتى من النوع السلمي وأصر المجلس العام، باستمرار على أنه يخوض نزاعًا صناعيًا بحتًا، ليست له أية دلالات سياسية، وأوصى بتجنب العنف والفوضى مهما كانت قوة التحريض، وسار المضربون على هدي سياسته[1] .

وقد شعرت اللجان التنظيمية للمجلس العام منذ البداية بحرج شديد إزاء رغبة عدد كبير من العمال في الانضمام للإضراب على الرغم من عدم دعوتهم. ولا يوجد هنا مجال للدخول في كل تفاصيل تنظيم الإضراب، ولكن يمكن الإشارة إلى بعض النقاط التي تعبر عن درجة الحماس والمبادرة الجماهيرية. فقد كانت تنظيمات العمال منظمة بشكل جيد، على الأقل محليًا؛ حيث نما حجم مجالس العمل وسلطتها في جميع أنحاء البلاد، وأخذوا على عاتقهم مسؤولية تنظيم تصاريح النقل والإضراب والمساعدة المالية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وفي فايف الشرقية East Fife (في اسكتلندا) تم تنظيم فيالق دفاع عمالية، كانت تتألف في البداية من ١٥٠، وتضخم عدد المنضوين تحت لوائها إلى أكثر من ٧٠٠ عندما كشفت اشتباكاتها مع الشرطة عن قوة تنظيم مثل هذه الهيئة. وفي بولتون Bolton، ومرثيرMerthyr وميثيل Methil عملت مجالس العمل جيدة التنظيم جنبًا إلى جنب مع لجان

---

(1) The British General Strike : from the inside, Trades Union Congress, 11 May 1926; Daily Herald, No. 3194, (4 May 1926),p.2;

كول، تاريخ الفكر الاشتراكى،ج ٥، ص ٥٠٧

الإضراب المركزية، حيث تم إنتاج بعض النشرات الإضرابية المحلية البارزة، على الرغم من عدم تشجيع مقر مؤتمر النقابات العمالية على هذه النشرات[١].

وقد قُدرت أعداد المضربين عن العمل في ٤ مايو بحوالي ٢.٣٠٠.٠٠٠عامل والجدول التالي يوضح أعداد المضربين وفقا لمهنهم:[٢]

المهنة	العدد
المناجم	٨٥٠.٠٠٠
السكك الحديدية	٤٥٠.٠٠٠
وسائل النقل	٤٠٠.٠٠٠
البناء	٣٠٠.٠٠٠
الحديد والصلب	١٥٠.٠٠٠
الطباعة	١٥٠.٠٠٠
المجموع	٢.٣٠٠.٠٠٠

حاول المجلس العام في البداية القيام بالإشراف العام على الإضراب من مقره في اكليستون، وأوصى المجلس العام بأن التقارير أو البيانات أو المقابلات حول السياسة العامة يجب أن تتم فقط من خلال لجنة الصحافة والاتصالات في المقر، لذلك طُلب من جميع الأعضاء الامتناع عن الإدلاء بأي معلومات عامة سواء عن الوضع الوطني أو المحلي[٣]،ولكن في غضون أربع وعشرين ساعة، اتخذ

---

(1) Mitchinson, Britain 1926 General Strike: https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm ; Merthyr Tydfil County Borough souvenir of the general strike: May 4 to May 12, 1926, p.1.

(2) Robertson, A Narrative of the General Strike of 1926, p.384.

(3) General Council bulletin. No. 1 (circular), Trades Union Congress. General Council, 4 May 1926.

إرنست بيفين زمام المبادرة وأقنع زملائه بتسليم المسؤوليات المختلفة للجان الفرعية تحت السيطرة العليا للجنة الصغيرة المنظمة للإضراب، وأصبح هو نفسه بصفته سكرتيرًا لاتحاد النقل والعمال العام عضوًا في هذه الهيئة العليا. وفي الوقت نفسه، ظهرت لجان الإضراب المحلية في جميع مدن وبلدات المقاطعات، واتخذت مسمى "مجالس العمل". وفي المحليات كانت مجالس النقابات مسئولة عن التأكد من التزام فروع النقابات المحلية بتعليمات المجلس العام. وقام العديد من تلك الأفرع بتشكيل مجالس للعمل تضم معًا مندوبين عن النقابات الرئيسية وقطاعات أخرى من الحركة العمالية في كل منطقة. وقد كانت هناك رغبة عارمة في التحرك على مستوى المحليات أكثر منها على المستوى المركزي، وتم تنظيم الاجتماعات الجماهيرية وإصدار المنشورات المحلية الخاصة بالإضراب وفرق لمنع كاسري الإضراب من العمل[١].

وفي بعض المناطق أنشئ جهاز دفاعي للعمال لحمايتهم من هجمات الشرطة، وفي منطقة واحدة على الأقل هي "فايف" نجحت هذه الأجهزة في إخراج قوات الشرطة من المنطقة. إلا إن هذه الحالة من القتالية في أفرع النقابات المحلية لم يماثلها الحال في النقابات المركزية. وطبقًا لرأي أحد مؤرخي الإضراب: "كان يخشى في بعض المناطق أن تتمكن العناصر اليسارية المتطرفة من السيطرة على الإضراب وتحويله لمسألة سياسية بحتة، ومن ثم فقد حاولت اللجنة المنظمة للإضراب منذ البداية الحفاظ على السيطرة على الأنشطة المحلية وهو الشيء الذي لم يتحقق،وبذلك كانت السيطرة في أنحاء كثيرة من البلاد على الطرق والنقل والتوزيع في أيدي مجالس العمل، لكن لم يتم ربطها ببعضها مطلقًا، ولم تكن هناك سياسة منسقة على المستوى الوطني، وعبرت لجنة إضراب بيزلي Paisley عن

(1) Summary of BBC news broadcast (4 May 1926, 7 p.m) British Broadcasting Corporation, 4 May 1926, p.3; Trades Union Congress. General Council, the British Worker,No.1. 5 May 1926,p.3.

مشاعر الكثيرين حين أشارت :"تكمن الصعوبة الرئيسية في الحصول على معلومات دقيقة من المقر، خاصة فيما يتعلق بإصدار التصاريح[١]".

نظرًا لانخراط عمال الطباعة في الإضراب، ظهرت معظم الصحف في طبعات مقتضبة للغاية، وكان على الحكومة الاعتماد في البداية على هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C، بالتعاون مع وكالة رويترز Reuter's في نشر الأنباء[٢]، ولكن للمساعدة في توصيل رسالة الحكومة، سرعان ما صدرت جريدة رسمية يومية تسمى الجازيت البريطانية British Gazette، في المناطق غير الصناعية، حيث تولى وزير الخزانة تشرشل الإشراف عليها، وكان الهدف الوحيد منها هو نشر الدعاية والأكاذيب التي تروج أن الأمور تسير بشكل عادي وما إلى ذلك، وكانت تُطبع في باريس، وتُنقل إلى لندن يوميًا، ولم تصدر منها إلا ثماني طبعات،وثُبت أنها أداة دعائية فعالة للحكومة، ادعت الجريدة البريطانية أن "الحكومة الدستورية تتعرض للهجوم" (٧ مايو) وأن نقابات النقل تشارك في 'محاولة منظمة لتجويع الأمة ' (٨ مايو)[٣]،وأعلن رئيس الوزراء أن " الحكومة الدستورية تتعرض للهجوم، وأن الإضراب العام تحدٍ للبرلمان وطريق إلى الفوضى والخراب"[١].

---

(1) Mitchinson, Britain 1926 General Strike: https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm ; Postgate, R.W, Ellen Wilkinson, and J. F. Horrabin, A Workers' History of the Great Strike,The Plebs League, London, 1927, p.43.

(2) Summary of BBC news broadcast (4 May 1926 : 10 a.m), British Broadcasting Corporation, 4 May 1926;

للمزيد عن دور هيئة الإذاعة البريطانية أثناء الإضراب راجع

Tracey, Michael, the BBC and the General Strike: May 1926, University of Colorado, 2003.

(3) Charles Ferrall & Dougals McNeill,Writing the 1926 general strike: literature, culture, politics, Cambridge University Press, 2015, p. 21; The British Gazette. No. 4, London : H.M. Stationery Office,8 May=

أما عن موقف الكنائس، ففي ٤ مايو، ناشد أساقفة ساوثوارك Southwark وونشستر Winchester أطراف النزاع عبر جريدة "التايمز" The Timesاستئناف المفاوضات وأعربوا عن تعاطفهم مع موقف عمال المناجم، وفي ٨ مايو، أصدر رئيس أساقفة كانتربري Canterbury، نيابة عن قادة الكنائس المسيحية الذين عقدوا مؤتمرًا، نداءً آخر يعلن ما يلي: "كلما استمر النضال الحالي، زادت المعاناة والخسارة، نطالب بإخلاص أن توافق جميع الأطراف المعنية في هذا النزاع على استئناف المفاوضات دون شرط بسبب العوائق التي أوجدتها أحداث الأيام القليلة الماضية"، واقترحوا أولاً العودة إلى الموقف يوم الجمعة الماضي قبل انتهاء صلاحية إشعارات الإغلاق وحثوا على اتخاذ القرارات الثلاثة التالية في وقت واحد: إلغاء الإضراب العام من جانب اتحاد النقابات العمالية، تجديد الحكومة عرض الدعم لصناعة الفحم لفترة قصيرة محددة، وسحب أصحاب المناجم جداول الأجور الجديدة الصادرة حديثاً "، وقد رفضت هيئة الإذاعة البريطانية BBC رسميا بث هذا النداء، في الوقت ذاته أُذيع بيان يعلن أن أسقف لندن قد عرض قصر فولهام Fulham كمكان لاستئناف المفاوضات وإنهاء المشاكل الصناعية، وقال المطران متحدثًا في اجتماع خاص: "إن رفع المستوى المعيشي للفقراء هو أمر مستحق"، وقد عبر موقف الأساقفة وقادة الكنائس هذا عن شعور متزايد بالرأي العام ضد إعلان الحكومة الحرب على عمال المناجم، ومحاولتهم دفعهم إلى مستوى أدنى من الفقر. (٢)، أما الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فقد

=1926,p.1; Trades Union Congress, Summary of BBC news broadcast (5 May 1926 : 1st bulletin, 10 a.m).

(1) The National Archives,MSS(manuscripts) 289 /5 /23,no. 641,"The General Strike Messge from the Prime Minister"; The British Gazette. No. 2, London: His Majesty's Government, 6 May 1926,p.1.

(2) Tracey, Michael, The BBC and The General Strike: May 1926,pp.16-17;The churches and the industrial crisis, London : Trades Union Congress. General Council 1926p.1; Mowat, The General Strike 1926,p.8; The Times (8 May 1926),p.3.

وصفت الإضراب بأنه خطيئة؛حيث أعلن الكاردينال بورن Bourne في القداس الكبير في كاتدرائية وستمنستر، أن الإضراب العام "خطيئة ويتعارض مع الواجب الذي ندين به لمؤسسة السلطة وإلي الله الذي هو مصدر تلك السلطة"، وأن الكاثوليك "ملزمون بدعم الحكومة ومساعدتها "، بل وأكد أن الإضراب تحديًا للحكومة وغير قانوني وغير مبرر[١]، ويمكن القول بشكل عام أن مساعي الكنيسة لم تتوقف، ولكنها اتُهمت بالعجز في هذه الأزمة، في الوقت الذي ادعى فيه رجالها عدم إلمامهم بالتفاصيل الدقيقة للقضية حتى يتمكنوا من التدخل، وناشدوا رعاياهم بتطبيق مبادئ المسيح[٢].

وقد تمثلت سياسة الحكومة المعلوماتية في الحفاظ على السرية فيما يتعلق الجوانب الحساسة للاستعدادات، لخلق الانطباع بأن الإضراب هو صراع بين أقلية ذات دوافع سياسية وأغلبية هي "المجتمع"، وحصر القضية في إطار دستوري، وتجنب مناقشة ظروف حياة السكان وعمال المناجم خلال الإضراب، وحُظِر على الوزراء إجراء مقابلات مع الصحافة البريطانية أو الأجنبية، ولم يسمح إلا لرئيس الوزراء بالتصريح للصحف[٣] .

وكان رد مؤتمر النقابات العمالية هو إصدار جريدة العامل البريطاني "British Worker" وبدلاً من حشد القوة ودفع الحركة إلى الأمام، بدا أن المهمة الرئيسية لهذه الصحيفة هي دحض اتهام الجريدة الرسمية بالافتراء بأن النقابات كانت تنظم ثورة، وبينما ادعت الجريدة الحكومية أن النزاع لم يكن بين العمال

(1) "A SIN "Cardinal Bourne On The Challenge, The British Gazette. No. 7, (3 a.m. edition), 12 May 1926,p.4; "Uphold The Government,Cardinal Bourne's Injuction",The Daily Telegraph,(11 May 1926),p.3.

(2) Summary of BBC broadcast (9 May 1926, 8.10 p.m.), sermon by the Archbishop of Canterbury.

(3) The National Archives,CAB 23/52 CC. 27(26) 8 May 1926; CAB 23/52 CC .29(26) 11 May 1926.

وأصحاب رأس المال وإنما بين القيادات النقابية والبرلمان، ردت الأخرى بأن:"المجلس العام يود أن يؤكد أن النزاع صناعي وأنه يطلب من المضربين الالتزام بصرامة بواجباتهم الشرعية"، وفي المقابل أعلنت العامل البريطاني مرارًا وتكرارًا في افتتاحياتها الرئيسية أن"النزاع صناعي فقط، وليس نزاعًا سياسيًا وأن المجلس العام لا يتحدى الدستور، كما أنه لا يهدف إلى تقويض مؤسساتنا البرلمانية، إن الهدف الوحيد للمجلس هو تأمين مستوى لائق من الحياة لعمال المناجم، ويتعلق بالأجور وظروف الحياة اللائقة وأساليب التفاوض العادلة؛ لا بالدستور ولا بالحكومة ولا بمجلس العموم ". وفي الوقت نفسه فرضت الحكومة سيطرتها على الإذاعة البريطانية إبان الإضراب واستخدمتها في صف الجانب الرسمي فقط، ولم يكن أمام المضربين إلا الاكتفاء بالصحف المحلية التي طبعوها على آلات الاستنسل وكانت مقتصرة تقريبا على أخبار الإضراب[١] .

وقد نجم عن فوضى البيروقراطية عجائب وغرائب حقيقية، هكذا مثلا جاءت أنباء من شيفيلد تشير إلى إحدى الحالات التي تم إصدار تعليمات فيها لعضو في إحدى النقابات يعمل لدى إحدى الشركات من الخارج بالتوقف عن العمل، فيما طلب من الأعضاء الأخرون في نفس النقابة الذين كانوا يعملون بنفس الشركة أن يستمروا في عملهم، وما أثار اشمئزاز العمال أنهم أجبروا على كسر إضراب زملائهم بتوجيهات رسمية، "ولأن الدعوة للإضراب لم تشمل جميع العمال، اضطر كثير منهم، مثل عمال الصناعات الهندسية وبناء السفن في جلاسجو إلى استخدام المواصلات التي كسرت الإضراب الذهاب إلى العمل، وعكست

---

[1] Trades Union Congress,General Council, The British Worker,No. 2, 6 May 1926,p.2; Trades Union Congress,General Council, General Council bulletin. No. 2, 5 May 1926,p.1 ;Brailsford, H. N., (Ed.), New Leader, May 21, 1926, p. 6; كول، تاريخ الفكر الاشتراكي، ج٥، ص ٥٠٨

الدعوة التي أطلقتها بعض النقابات المتفرقة (عضوية ٨٢ نقابة كانت إما في إضراب كامل أو جزئي) النزعة القطاعية لدى البيروقراطية النقابية، ومرة تلو الأخرى تذمر بعض العمال في قطاعات معينة بسبب عدم دعوتهم للإضراب وغالبا ما تجاهلوا التعليمات وشاركوا في الإضراب على أية حال[١].

غير أن المشكلة التي واجهت المضربين هي الافتقاد إلى التنظيم على مستوى القواعد المحلية التي يمكن انتشار وانتقال هذا التذمر من خلالها، وبشكل عام كانت المنظمات المحلية عاجزة أو تسيطر عليها البيروقراطية. وكانت أهم المنظمات المحلية هي مجالس النقابات القطاعية، التي بادرت منذ البداية إلى تشكيل لجان الإضراب أو "مجالس العمل" والتي ربما تراوح مجموعها ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مجلس، ولكن سلطات مجالس النقابات القطاعية كانت دائما مقيدة، فالمفاوضات حول الأجور وشروط العمل في كل قطاع كانت تتم إما على المستوى القومي أو على مستوى مواقع العمل، وهو ما حد من الدور التفاوضي لمجالس النقابات القطاعية التي تضم في عضويتها مندوبين من الفروع المختلفة للنقابة في كل منطقة، ولذلك لم يكن لها علاقة مباشرة بالعمال في مواقع العمل، ولم تستطع أن تلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرار بشأن الأجور وشروط العمل، علاوة على أنها لم تكن تمتلك أي سلطات عقابية مالية أو أخرى تجعلها قادرة على إلزام أعضائها بأي وسيلة من الوسائل، بل تستطيع فقط أن تلعب دورا في الأمور التي تبتعد تماما عن موقع العمل، مثل قضايا الصحة والتعليم والإسكان بما يشبه دور جماعات الضغط في المجتمع المحلي[٢].

---

(1) Burns, E.,The General Strike, May 1926:Trades Councils in Action, (London 1975), p.172.

(2) Burns,Emile,The General Strike, May 1926 : Trades Councils in action, London : The Labour Research Department,1926, p.7 ;

توني كليف، نماذج من الإضراب الجماهيري، ص١٢.

كان هدف مؤتمر النقابات العمالية هو إيقاف تدفق رأس المال، وبالتالي إجبار الحكومة على مساندة عمال المناجم، ولكن الأمر لم ينجح بهذه الطريقة، وانقسم المجتمع بصورة مريرة، فقد قام رئيس جامعة لندن، سير جريجوري فوستر Gregory Foster، والدكتور و. سيتون W. Seton،أحد مؤسسي منظمة صيانة المؤون، بتوجيه نداءٍ إلى الطلاب لدعم الحكومة، وضرورة انضمام الجميع على الفور للمنظمة، قي حين ناشد المجلس العام طلاب الجامعة البقاء محايدين، على الأقل، في هذا النزاع الصناعي، وعدم الانخراط بشكل استفزازي ضد العمال المضربين [١]. إلا أن متطوعين من طلاب الجامعات استجابوا لدعوة رئيس الجامعة وشاركوا في قيادة الحافلات والترام والقطارات وسيارات النقل لنقل المواطنين، على الرغم من ذلك، كانت شبكة النقل مشلولة بدون سائقها العادي لكل من الحافلات والقطارات، وأصبحت الطرق تختنق بالسيارات، وتم تعليق تسليم المواد الغذائية [٢]، وقد تمكن مجلس النقابات العمالية من حظر حركة الدقيق، وأمر الاتحاد الوطني لعمال السكك الحديدية بإلغاء تصاريح حركة المواد الغذائية [٣]ولكن الحكومة تمكنت من تنفيذ خطط توزيع الغذاء الحكومية بسلاسة ونجاح مذهلين، تم وضع إمدادات الحليب في لندن بالكامل تحت سيطرة الحكومة، خلاف ذلك، كان توزيع المواد الغذائية يتولاه التجار أنفسهم منظمًا محليًا، تحت

---

(1) An appeal to university men not to blackleg, Oxford Trades and Labour Council, Council of Action, 3 May 1926,p.1.

(2) The British Gazette. No. 2, London: His Majesty's Government, 6 May 1926,pp.1-3; https://ayman1970.wordpress.com/2010/10/30//

كريس هاريمان، "الإضراب العام ١٩٢٦،

(3) The National Archives,cab-23-52-cc-25-26-25,Cabinet Conclusion 1:The Industrial Crisis : Meeting of the Cabinet, to be held in the Prime Minister s Room, House of Commons,May 7th, 1926, at 11 A.M. p.1.

التوجيه العام والتنسيق من قبل موظفين في مجلس التجارة. وقد حدثت عراقيل خطيرة في البداية على أرصفة لندن، وتم نقل الدقيق واللحوم لبضعة أيام إلى وسط لندن من قبل مبعوثين مسلحين، ولم يعد ميناء لندن للعمل بكامل طاقته إلا بحلول ١٢ مايو[١] .

على المستوى المحلي ساد قدر كبير من الفوضى والارتباك في إضراب عام ١٩٢٦، وتم تجاوز العديد من المجالس القطاعية بسبب جهود قيادات النقابات الرامية إلى إدارة الإضراب من خلال الآلية الخاصة بنقاباتهم منفردة. وفي بعض المواقع كان هناك عدد من لجان الإضراب المختلفة تمتلك سلطات تتعارض فيما بينها. حدث ذلك في ليدز، حيث شكلت كل من نقابة عمال البلديات ونقابات عمال النقل لجان إضراب منفصلة والتي رفضت الاعتراف بسلطة المجلس القطاعي. وفي شيفيلد شكل الحزب الشيوعي لجنة إضراب موازية ومستقلة[٢].

اكتمل التنظيم الذي تأسس من قبل اللجنة المركزية التنسيقية للإضراب لإدارته بتأسيس لجان المناطق، التي تأسس منها ١٦ لجنة، وطُلِب من أعضاء أقسام حزب العمال بتأسيس هذه اللجان وقاموا بذلك في الفترة بين السادس والتاسع من شهر مايو. وغالبا ما كان رئيس اللجنة من بين أعضاء مجالس حزب العمال، وأصدرت اللجنة المركزية التنسيقية تعليمات إلى لجان المناطق بالحفاظ على الانضباط والنظام في مختلف أنحاء التقسيم البرلماني. ومنع أي دعاية غير مصرح بها، وأصبح لزاما عليهم تنفيذ أي تعليمات يصدرها مؤتمر النقابات أو مؤتمر نقابات اسكتلندا أو اللجنة المركزية التنسيقية." وبرغم قيادة الشيوعي بيتر كيريجان Peter Kerrigan للجنة المركزية التنسيقية للإضراب، اتبعت هذه اللجنة الخط

---

(1) Robertson, A Narrative of the General Strike of 1926,p.385.

(2) Clinton, A., The Trade Union Rank and File,Trades Councils in Britain(1900-1940),Manchester 1977, p.126.

الذي رسمه مؤتمر النقابات وخضعت له عمليا[١]، كما أن اللجنة لم تصدر أي مواد دعائية للمطلب الشيوعي من أجل إقامة حكومة عمالية وتأميم الفحم رغم قيادة الشيوعين لها، ولا قامت اللجنة بمحاولة تشكيل هيئة دفاعية من العمال أو مفوضية للغذاء بمساعدة الجمعيات التعاونية. وكانت اللجنة المركزية التنسيقية مستعدة لانتقاد قرارات مؤتمر النقابات، ولكنها لم تكن مستعدة لتغيير طابع الإضراب عن الصورة التي قررها وحددها مؤتمر النقابات[٢].

ومن الناحية السياسية كان تشكيل لجنة الطورائ التابعة للمجلس العام أبعد ما يكون عن صفة الثورية، كما هو متوقع من لجنة تضم في عضويتها أربعة من هيئة قضاة برمنجهام Birmingham ينتمون إلى حزب العمال، بالإضافة إلى عضو مجلس المدينة وعضو سابق بمجلس المدينة، بالإضافة إلى عضو سابق بالبرلمان. وكان أغلب أعضائها من مسئولي النقابات المخضرمين الذين يتسمون بالنضوج والمسئولية والاعتدال." وفي شيفيلد تم تشكيل لجنة النزاع المركزية من القسم الصناعي لمجلس العمال القطاعي، والتي ضمت أيضا مندوبين من النقابات التابعة للمجلس، وحددت لجنة النزاع المركزية الغرض من إنشائها باعتبارها "هيئة تابعة للمجلس العام لمؤتمر النقابات"، وكان عملها "قاصرا على تحديد أفضل السبل لتطبيق الاستراتيجية التي يضعها مؤتمر النقابات على المستوى المحلي، ولا يمتد إلى تحديد هذه الاستراتيجية نفسها." أما ليدز، فوفقا لتقييم المراقبين"كانت أسوأ المدن تنظيما في انجلترا، حيث تكونت فيها لجنتان أو ربما أربع لجان إضراب تنافست فيما بينها."وبشكل عام كان من المعتاد أن يقوم مندوبو نقابات عمال النقل (أو نقابات عمال السكة الحديد وحدهم) بتشكيل مجالس تنفيذية مستقلة عن لجان الإضراب المركزية، مثال ذلك ما حدث في برمنجهام، جلاسجو، دارلينجتون Darlington،

---

(1) M. Morris, The General Strike (London 1976), pp.321,400.

(2) Ibid,p.401.

ونوتنجهام Nottingham، وأولدهامOldham، وكروCrewe، ودانفيرملين Dunfermline، وجلوسيسترGloucester و ستوكStoke ، بشكل عام، تشير الدلائل الكثيرة إلى أن أغلبية المجالس القطاعية ولجان الإضراب لم تكن أكثر جرأة في مشاعرها أو خروجا عن القانون في سلوكها مقارنة بالمجلس العام لمؤتمر النقابات نفسه، على العكس، أبدت هذه اللجان والمجالس إصرارا قويا على المحافظة على الانضباط والنظام والتزام الطاعة[١] .

تم استدعاء غواصتين إلى نهر التيمز Thames بغرض توفير الإضاءة لأرصفة الميناء، أما البارجة الحربية التي توجهت إلى تاين في ٢ مايو – كما ذكر سابقًا – كجزء من استعدادات الحكومة الأمنية، فقد تم سحبها بعد تهديدات مجلس العمل هناك بسحب رجال السلامة والطوارئ؛ حيث كان مجلس العمل في تاينسايد Tyneside قوياً للغاية لدرجة أن كينجسلي وود Kingsley Wood، ممثل الحكومة في المنطقة الشمالية الشرقية، اضطر للتفاوض مع مجلس العمل للحصول على تصاريح لنقل الطعام[٢].

أدى اعتماد القواعد العمالية على بيروقراطية النقابات خلال الإضراب إلى التشديد على الطابع السلمي تماما للعلاقة بين الشرطة والمضربين. ففي بداية الإضراب، نشرت جريدة "العامل البريطاني" قائمة بالواجبات التي ينتظر أن يؤديها العمال المشاركون في الإضراب: "ابذل قصارى جهدك حتى تجعل الجميع يبتسمون – وطريقة ذلك أن تكون أنت نفسك مبتسما، أبذل قصارى جهدك حتى

---

[١] توني كليف، نماذج من الإضراب الجماهيري، ص ص ١٤- ١٥.

[2] Mitchinson, Britain 1926 General Strike: https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm ; "To our Readers",Trades Union Congress. General Council, The British Worker. No. 3, 7 May 1926,p.1.

تستنكر أي أفكار عنيفة أو سلوك فوضوي، قم بسرعة بأي شيء يمكن أن يشغلك ويهدئ أعصابك إذا اهتزت أو توترت، افعل شيئا، فالفراغ وتبادل الشائعات ضار من جميع النواحي. واقترح المجلس العام تنظيم دورات رياضية في جميع الأحياء التي يوجد بها عدد كبير من العمال المشاركين في الإضراب بالإضافة إلى تنظيم حفلات ترفيهية، فذلك سوف يشغل عددا من الناس ويوفر التسلية والترفيه لهم"[١].

في كافة أنحاء البلاد كان هناك تشديد كبير على العلاقات الودية مع الشرطة، ففي بلايموث Plymouth كانت الأمور هادئة لدرجة أنه كان من الممكن ترتيب مباراة كرة قدم بين المضربين والشرطة؛ وأشارت تقارير إلى أن رئيس الشرطة في مدينة لنكولن Lincoln كان صديقا حميما لزعماء حزب العمال، ولذلك أصر على رفض السماح لفرق الشرطة الراكبة بدخول لنكولن وطلب من لجنة الإضراب بتوفير الرجال اللازمين لتشكيل شرطة خاصة. وأشار مجلس النقابات القطاعي في مدينة باث Bathللصحف أنه "تلقى التحية والشكر من عمدة المدينة ورئيس الشرطة لمحافظته التامة على النظام، ونصح العمدة في أول يوم للإضراب بحل الشرطة المحلية الخاصة باعتبارها زائدة عن الحاجة."، وفي يوفيلYeovil : "أظهرت شرطة المدينة مشاعر طيبة طوال فترة الإضراب."وفي لايتونLayton: "العلاقة مع الشرطة طيبة للغاية." وفي سيلبي Selby: "مساعدة الشرطة كانت رائعة، وقد عملت شرطة الإضراب في تناغم تام مع الشرطة المحلية في المدينة." وفي ساسيكسSussex قام أكثر من ألف عامل من المشاركين في الإضراب

---

[١] توني كليف، نماذج من الإضراب الجماهيري، ص ص ١٥ – ١٦؛

"Wonderful Response to the Call",The British Worker, May 5, 1926,p.1; The British Worker. No. 3; Friday Evening, May 7, 1926,p.3.

"بالتصويت على تأكيد الثقة في مفتش شرطة المدينة وأعضاء فريقه كما تم استقباله مصحوبا بموسيقى الشرف"[١].

وفي مدينة بيتربره Peterborough سمح العمدة ورئيس الشرطة باستخدام الملاعب الرياضية بأسعار منخفضة أو مجانا للجان الإضراب التي كانت تنظم حفلات موسيقية ودورات للعب التنس وكرة القدم، وفي بانبوري Banbury تم تنظيم حفلات موسيقية مشتركة وعقد مباريات بين الجانبين، وفي نورويتشNorwich وبلايموث، قام العمال المضربون وأفراد الشرطة بتنظيم سلسلة من المباريات الرياضية تحت رعاية رئيس الشرطة، وفي جميع الأحياء الشرقية الواقعة بين لندن وهامبر Humber تعاونت لجان الإضراب مع الشرطة والقادة المدنيين للمحافظة على السلم، وتنظيم المهرجانات الترفيهية[٢].

ولكن ما سبق لا ينفي حدوث أعمال عنف أو اعتقالات، فقد تباينت الظروف محليًا ففي ٧ مايو صدر تحريض حكومي مباشر على العنف لجميع القوات، وفي ٨ مايو، بدأت بالفعل الأحداث الأولى لاستخدام القوات ضد السكان. ومن ثم تم نشر الجنود في هال Hullومشاة البحرية في ميدلسبره Middlesbrough، ثم في لندن في ٩ مايو، بمرافقة قوة من سلاح الفرسان، وشرطة الخيالة وستة عشر سيارة مصفحة وفوجين مجهزين بمعدات الحرب

---

(1) Pelling, The History of British Trade Unionism,p.177;

توني كليف، نماذج من الإضراب الجماهيري،ص ص ١٥- ١٦ .

(2) Summary of BBC news broadcast (9 May 1926 : 1st bulletin, 1 p.m),p,2;Symons, The General Strike, p.14; Farman,C.,The General Strike, May 1926 (London 1974), p.229; Sports For The Masses, Strikers Beat Police at Football, Music and Drama, The British Worker,No. 5, 9 May 1926,p.2.

الكاملة، أما في نيوكاسل Newcastle، فقد اندلعت معارك بين الشرطة والمضربين، وهاجمت الشرطة مثيري الشغب بالهراوات، وتم اعتقال قادة الإضراب. في الوقت نفسه، بدأت الحكومة في تجنيد فيلق مساعد جديد أو احتياطي للشرطة المدنية، يتألف فقط من أعضاء فيلق تدريب الضباط، والجيش، والشرطة الخاصة. وفي غضون ذلك، وعلى الصعيد القانوني تم تصعيد الهجوم، والذي تمثل في إلقاء سير جون سيمون John Simon، النائب العام الليبرالي السابق، لخطاب في مجلس العموم أعلن فيه أن إجراء المجلس العام غير قانوني تمامًا. وقال إن قادة النقابات العمالية الذين دعوا رجالهم مسؤولون شخصياً عن الأضرار، وأن أموال النقابات لن تشملها الحصانة"[١]. من الواضح أن الخطاب كان مصمماً لتخويف المضربين، لكن لم يكن له تأثير يذكر، وبعد أيام قليلة رد سير هنري سليسر Henry Slesser، الذي كان نائبًا عامًا في حكومة حزب العمال، أن الإضراب يعتبر غير قانوني فقط إذا ثبت أنه مؤامرة تحريضية ضد الدولة وأنه لا يوجد دليل على ذلك، وفي ١١ مايو، صدر حكم المحكمة العليا الصادر عن سير جون أستبري John Astbury [٢]، والذي أعلن رسمياً أن الإضراب العام غير قانوني، وهكذا باتت حدة النضال تزداد يومًا بعد يوم، وأصبح من الواضح للجميع أن الأحداث الخطيرة كانت تهدد جميع أنحاء البلاد، ولكن في المقابل كان تضامن المضربين أشد وثوقًا من أي وقت مضى، ولم تنقطع ثقتهم، بل كانت أعداد المضربين تتزايد في كل يوم من أيام الإضراب، فقد كانت جميع المدن الرئيسة تموج بمظاهرات ومسيرات للمضربين،

---

(1) The Times (8 May 1926),p.3; Strike fortnight :A diary of the principal events and phases of the strike, Leading article of the paper which did no,Daily News (London), 1926,p.22.

(2) "Organization that Counteracts The Strike Evil ", Daily Mirror (12 May 1926),p.1; A. L. Goodhart, The Legality of the General Strike in England, The Yale Law Journal,Vol. 36, No. 4 (Feb., 1927), p. 465 .

وقوبلت في بعض الأحيان بالهراوات من قبل الشرطة، وخلفت المواجهات هناك حوالي ثلاثة آلاف معتقل، وغصت أقسام الشرطة بالمضربين، والخطباء من حزب العمال، والمحرضين، وبائعي المطبوعات، والمتظاهرين بالمئات، وبموجب أحكام الطوارئ، أمكن اعتقال أي شخص وسجنه بإجراءات موجزة بسبب أي فعل أو خطاب من المحتمل أن يسبب "السخط"؛ وفُسِر ذلك على أنه يشمل مجرد إصدار أو حيازة منشورات تحرض على الإضراب. وسارت الإجراءات القانونية بسرعة غير مسبوقة لتأمين قرار محكمة العدل العليا في غضون أسبوع من الإضراب، بأن الإضراب العام كان "غير قانوني"، وأن كل مضرب وموظف نقابي مسؤول شخصيًا وخارج نطاق حماية القانون، أخيرًا، تم تحريك قوات الجيش والقوات الجوية والبحرية، وتمركزت السفن الحربية خارج الموانئ، وعندما بدا أن المضربين يسيطرون على نيوكاسل، تم إرسال الطرادات لقيادتها من البحر، وتركزت القوات في كافة المناطق الصناعية، وتمت تغطية الطرف الشرقي من لندن بقوات الحرس المختارة؛ تم نقل قوافل مدرعة عبر الشوارع؛ واستعراض عربات مدرعة ودبابات في لندن، في الأيام الأخيرة من الإضراب، قبل الإلغاء مباشرة[١].

كان أكثر من عانوا من القمع خلال فترة الإضراب هم أعضاء الحزب الشيوعي الثوري، فقبيل بدء الإضراب، حُكم على ١٢ من قادتهم الرئيسيين بالسجن، بتهمة "إثارة الفتنة" [٢]،وفي أول أيام الإضراب ٤ مايو تم اعتقال شابورجي ساكلاتفالا Saklatvala، النائب الشيوعي عن دائرة باترسي الشمالية

(1) Pelling,The History of British Trade Unionism,p.177;Dutt, The Meaning of the General Strike 1926, https://www.marxists.org/archive/dutt/pamphlets/strike.htm

(2) "Call for General Strike: Minority Movement and Imprisoned Comunists", The Manchester Guardian, Feb 22, 1926, pg. 16.

North Battersea، في لندن بعد اتهامه بإلقاء خطاب تحريضي في الهايد بارك، وتمت مداهمة مجلة العمال الأسبوعية، حيث تم تجميد صحافتهم عن طريق إزالة الأجزاء الرئيسية من الآلات، و في جميع أنحاء البلاد، تم أيضًا اعتقال الشيوعيين، جنبًا إلى جنب مع آلاف العمال، بتهمة التحريض أو تحطيم النوافذ، وإلقاء الحجارة وتشكيل حشد غير منظم وحكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح من ستة أسابيع إلى شهرين .[١]، كما عمدت الصحف الكبرى [٢] إلى الترويج لتواطؤ الشيوعيين في بريطانيا مع السوفييت وأن الأممية الشيوعية قد أصدرت تعليمات خاصة للحزب الشيوعي البريطاني بتشكيل لجان عمل وانتزاع قيادة الإضراب من أيدي القادة المعتدلين، وأكدت أنه يجب على الأحزاب الشيوعية في جميع البلدان الأخرى أن تنظم لجانًا مماثلة لتقديم المساعدة المادية للمضربين البريطانيين، وأن هناك منظمات في موسكو ترسل بضعة آلاف من الجنيهات الإسترلينية يوميًا إلى المضربين وتأمر جميع العمال بالمساهمة،كحد أدنى،بربع أجر العامل اليومي[٣].وقد وصل عدد المعتقلين في

---

(1) Communist Party of Great Britain,Workers Bulletin : strike special. No. 2, 5 May 1926,p.1; Aberdeen Evening Express, Strike edition, No. 1,4 May 1926; Trades Union Congress. General Council, The British Worker. No. 3, 7 May 1926,p.1.

(2) The Times (8 May 1926), p.3.

(٣) كتب سير ويليام جوينسون- هيكس وزير الداخلية في سبتمبر **١٩٢٦** أن "موسكو وضعت منذ أغسطس **١٩٢٥**برنامجًا لإشعال ثورة في بريطانيا، وأن الحزب الشيوعي البريطاني، بتوجيهات من موسكو، قد أعد منذ فترة برنامجًا للسيطرة على النقابات العمالية، وأعلنت بريطانيا أن "الحكومة السوفيتية قد أعطت إذنًا خاصًا، بموجب لوائحها، لتحويل الأموال إلى بريطانيا لدعم الإضراب العام، وبما أن الإضراب العام، بالطبع، عملاً غير قانوني وغير دستوري، فإن هذا العمل يمثل تهديدًا خطيرًا للنظام القائم ونظام حكومتنا، وسواء أتت الأموال من الخزانة السوفيتية أو من مصادر أخرى، فمنح الإذن بتحويل مبالغ لخرق التعهد الذي تستند إليه اتفاقية التجارة؛ يعتبر قيامًا بأعمال عدائية ضد بريطانيا العظمى"، وقد=

مناطق دونكاستر Doncaster، ونوتس ووارويك وجنوب ويلز، نتيجة الصلاحيات الخاصة الممنوحة للسلطات، بموجب قانون حماية البلاد، إلى اعتقال ما يقرب من ٣٠٠٠ عامل حتى ٢٢ سبتمبر،بينما حوكم ٢٠٠٠ آخرون بموجب قوانين مكافحة الاعتصام العادية [١].

حدثت هذه المصادمات على الرغم من أن المضربين لم يضغطوا من أجل تحقيق أهداف ثورية مثل الإطاحة بالحكومة أو يعلنوا عن الرغبة في استخدام القوة، وكان جُل تركيزهم هو وقف مزيد من التدهور في أجورهم وأوضاع معيشتهم، وهذا ما صرح به قادة المجلس العام قبيل الإضراب، وعلى رأسهم جيمس هنري توماسJames Henry Thomas رئيس الاتحاد الوطني للسكك الحديدية لصحيفة المانشستر جارديانThe Guardian Manchester في ٣ مايو،

=قدرت الأموال المرسلة لدعم الإضراب، وفقا لما أعلنته صحيفة برافدا الروسية ٨.٩٠٥.٧٠٨ روبيل، للمزيد عن موقف روسيا السوفيتية من الإضراب أنظر : محمود محمد عويس منصور،العلاقات بين بريطانيا والاتحاد السوفييتي (١٩٢١-١٩٢٧)، دراسة في العلاقات الاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص ١٤٠-١٤٦؛

The National Archives, CAB/24/180, [N 2811/1687/38], Memorandum Respecting Anglo-Soviet Relations, Foreign Office, June 16, 1926; "Scores British Unions: But Russia Continues Sending Money to Maintain Mine Strike", The New York Times, Nov.15, 1926, pg. 2; William Joynson-Hicks, Viscount, (Home Secretary), Communist plotting : Lessons from the General Strike, London : National Union of Conservative and Unionist Associations September 1926.p.3.

(1) Doncaster and District Trades and Labour Council, The case of Edith Cartwright (letters ; circulars) by: Gee, H. L, October 1926,p.1

حيث أكد توماس على إيمانه وإيمان المجلس العام بأن مقصدهم هو إضراب عام وليس ثورة، وقال" إن الشيء الوحيد الذي يطلبه المجلس العام من رئيس الوزراء هو إعطاء المضربين فرصة عادلة، لأنهم لا يستطيعون إجراء مفاوضات تحت تهديد إغلاق المناجم، إنهم يطالبون بسحب الإشعارات، وإذا أُجري تصويت في هذا البلد، فلا أعتقد أن ٢٪ سيصوتون لصالح الثورة، هذه ليست ثورة، إنه نزاع اقتصادي واضح، نحن فيه نريد العدالة، إن مسؤولية محاولة إنقاذ الموقف تقع على عاتقنا جميعاً، وعلى البرلمان،كممثل لشعب هذه البلاد"[١]، وعلى الرغم من ذلك فيُستدل من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في استخدام السلطة الكاملة للدولة لمواجهة الإضراب أن الحكومة كانت تعتقد أنها تواجه ثوارًا، وبدا أن الحكومة تدرك أن هناك منافسين لها على السلطة، واعتبرت فعل الإضرب ذاته شكلاً من أشكال العنف السياسي، لذلك من الممكن القول إن بريطانيا شهدت آنذاك حالة ثورية.

بالنسبة للنقابيين العاديين الذين تمت دعوتهم، كان هذا الإضراب امتدادًا للنزاعات العادية حول الأجور، أظهر ردهم على الدعوة أن العمال كانوا على استعداد للنضال، لكن قادتهم لم يكونوا كذلك، هنا يطرح سؤال نفسه: "إذا لم يكن القادة في يرغبون في الإضراب، ولم يكونوا مستعدين له، فلماذا فعلوا ذلك؟ لماذا لم يفرضوا حظراً على استيراد الفحم وحركته، الأمر الذي كان سيعتبر أسهل بكثير في إدارته، وهل كان في مصلحة عمال المناجم الانضمام للإضراب العام؟ فيما يتعلق بمسألة حظر الفحم، لقد تم استيراد الفحم الأجنبي، بإعانات حكومية، إلى بريطانيا طوال النزاع. هذا الفحم هو الذي أبقى السكك الحديدية والخدمات العامة مستمرة في العمل، وكان من شأن وقف هذا الفحم أن يؤدي إلى توقف

(1) Turton, Jonathan To what extent did the 1926 General Strike and the 1984-5 Miners' Strike constitute a Revolutionary Situation?,p.11.

البلاد. من الواضح، كمساعدة لعمال المناجم، أن رفض التعامل مع الفحم كان سيكون أكثر فعالية بكثير من الإضراب العام المذهل، حيث بدأوه دون استعداد، كما تصدى لقيادته رجال، في لحظة دعوتهم للإضراب، أعلنوا أنهم لا يريدون له النجاح. إن الجواب على هذا اللغز الواضح يقدمه السيد برومليBromley، الأمين العام للجمعية المتحدة لمهندسي القاطرات ورجال الإطفاء، الذي قال: "إذا أردنا مساعدة عمال المناجم، فيجب على جميع النقابات أن تشارك، لماذا يجب على السكك الحديدية كما هو متوقع أن تتحمل العبء الأكبر في كل مرة؟[١]

ولكن لماذا حقق الإضراب مثل هذا النجاح والزخم في مرحلة الحشد على الرغم من عدم الاستعداد والقيادة المنقسمة؟ " لا شك في أن السبب يكمن في شعور الرجل العادي بأن الهجوم على عمال المناجم كان بداية لتخفيض عام للأجور في كل مكان، مثلما حدث في أعقاب هزيمة التحالف النقابي الثلاثي (نقابة عمال مناجم الفحم ونقابة عمال سكك الحديد ونقابة عمال النقل) في عام **١٩٢١**، عندما صرح ستانلي بالدوين، رئيس الوزراء، لقادة العمال المناجم: "يجب أن تخفض أجور جميع العمال". وفي كل اجتماع تحدث فيه، لطالما تلقت هذه العبارة تصفيقا وجلبة، وفي حين أنه من الصحيح أن العمال ما كانوا ليخرجوا استجابة لدعوة ثورية، اعتقد انه من الصحيح أيضًا أنهم عندما خرجوا كانوا على استعداد للنضال حتى النهاية. كان من الملاحظ، مع استمرار الإضراب، مدى نفاد صبر الحشود مع المتحدثين الذين كانوا يهدفون بشكل رئيس إلى التأكيد على قول المجلس العام بأنه لم يكن هناك أي تحدٍ للدستور، ففي اجتماع ضخم هتف لعدة دقائق عامل منجم قائلاً: "إذا كان الدستور البريطاني يجعل عمال المناجم يعملون تحت الأرض بأقل من **٢** جنيه استرليني في الأسبوع، فقد حان الوقت للطعن في هذا الدستور"[٢]. فمنذ فشل التحالف الثلاثي عام **١٩٢١** وحتى الإضراب العام

(1) Nearing, Scott, The British General Strike,p. xii.

(2) Ibid, p. xiii .

عام **١٩٢٦**، عاشت حركة الطبقة العاملة البريطانية في جو من الانهزامية، لينفجر الإضراب العام في هواء راكد.

نجم عن محاولة مؤتمر النقابات العمالية حرمان الجماهير من صحفهم الإخبارية، عن طريق إضراب عمال الطباعة، أن وُجهت انتقادات لاذعة إلى المجلس العام على نطاق واسع لإغلاقه الصحافة، لكن بدا أنها كانت خطوة صحيحة يجب اتخاذها، وكانت المرة الأولى، في أي إضراب حديث، ولو سُمح للصحافة بالاستمرا، لكانت صحيفة العمال الدايلي هيرالدDaily Herald، التي كانت تطُبع في لندن، قد توارت (بسبب توقف السكك الحديدية) وسط فيض الصحف الرأسمالية، التي كانت تطبع في كل مدينة تقريبًا في البلاد، والتي كانت المشكلات التي تعترض سبيل توزيعها بسيطة، لقد كانت تجربة غريبة، كونها في مجتمع بلا أخبار، لأن الأخبار الإذاعية كان من الواضح أنها متحيزة ضد المضربين، على الرغم من فشلها فى تحقيق هدفها هذا، فعلى سبيل المثال، علمت الجماهير في ليدزLeeds من الإذاعة أن جميع رجال الترام قد عادوا إلى عملهم، ولكن عندما لم يكن هناك أى ترام يسير على الخطوط، فقد أدى ذلك إلى زعزعة ثقتهم في المعلومات القادمة عبر الأثير [١]، فبدون صحافة لا أحد يعرف فيما يفكر هؤلاء المضربين، وهنا اضطر المواطنون للخروج ليروا بأنفسهم ماذا يجري من حولهم، إن إغلاق الصحافة ساهم بشكل كبير في نجاح حشد الإضراب، وقد عادت الصحف مرة أخرى إلى الوجود بعد أيام قليلة، كما أثبت الإضراب العام قيمة الاتصالات الهاتفية اللاسلكية.

---

(1) Daily Mail, (6 May 1926),p.2; Nearing, Scott,The British General Strike, p. xiv.

الدعوة لإنهاء الإضراب:

بدا منذ البداية أنه لم يكن في أذهان الغالبية العظمى من المضربين أي أهدف ثورية، فقد كانوا خائفين من حالة الفوضى السياسية بنفس قدر خوف الحكومة منها؛ ومع مرور الأيام واستمرار الحكومة في ضمان حركة الإمدادات الأساسية، لم يتمكنوا من رؤية أي حل سوى استئناف المفاوضات، بدا أن العديد من قادة المجلس العام، وبخاصة توماس، خائفين من فقدان السيطرة على أتباعهم، وأن الأمور قد تخرج عن السيطرة تمامًا؛ فكانوا أكثر حرصا على اغتنام أي فرصة لاستئناف المحادثات مع مجلس الوزراء، وبالفعل -كما ذكرنا آنفًا-توجه قادة المجلس العام لمؤتمر النقابات العمالية منذ مساء السبت ١ مايو للقاء رئيس الوزراء، الذي أدرك أن قادة المؤتمر يتملكهم الرعب من فكرة الإضراب العام ويتوقون للفوز بمساحة للمناورة، لذلك رفضت الحكومة التفاوض مع مؤتمر النقابات العمالية أو عمال المناجم حتى يتم إلغاء الإضراب العام،واعتبروا ذلك الإضراب يتناقض مع المبدأ الأساسي للديمقراطية، وهو سلطة حكومة تدعمها أغلبية برلمانية فازت بأصوات الأمة بأسرها، وأدركوا أن محاولة مؤتمر النقابات العمالية حرمان الجماهير من صحفهم الإخبارية عن طريق إضراب المطابع، سيؤدى إلى قلب القطاعات المحايدة من الجمهور ضد المضربين، ومن ثم استعد مجلس الوزراء للمواجهة،حيث أصدر بيانًا طالب فيه بـ "التنصل من الإجراءات المشار إليها التي تمت بالفعل، والسحب الفوري وغير المشروط لتعليمات الإضراب العام"[1]، تبع ذلك جولة أخرى من المفاوضات حول صيغة ما قد تسمح لقادة المؤتمر بالتراجع والتخلي عن عمال المناجم.

---

[1] What about the Daily Mail? Oxford University Labour Club, May 1926,p.1; Mitchinson, Britain 1926 General Strike: https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm

ومنذ اليوم الخامس من الإضراب قامت اللجنة الخاصة بالإضراب بعمل تصور لوقف الإضراب بالتنسيق مع صامويل رئيس اللجنة الذي أكد لهم أنه لا يمثل الحكومة وبالتالي لا يستطيع أن يقدم لهم أي ضمانات. ومع ذلك فقد بدا إن بعض القيادات النقابية كان همها الأول هو إنهاء الإضراب بأي ثمن[١].

في ١٠ مايو – سابع أيام الإضراب– وبينما نشرت صحيفة العامل البريطاني "قف بحزم،كن ملتزمًا بالتعليمات وثق بقادتك" [٢]، كان المجلس قد قرر لتوه استدعاء الخط الثاني – المؤلف أساساً من المهندسين وعمال بناء السفن، كان هؤلاء القادة أنفسهم يهرولون يائسين بحثًا عن مخرج، وقد وجدوه في عودة سير هربرت صمويل، رئيس اللجنة، حيث أدرك المجلس العام أنه أصبح ملزمًا بالبحث عن وسائل لاستئناف المفاوضات على أساس تخفيض الأجور، وهي الصيغة الفعلية التي نصت عليها مذكرة هربرت صموئيل، وكان البديل عن استئناف المفاوضات وفقا لهذه الأسس هو الاستمرار في النضال حتى تهُزم الحكومة؛ أو حتى تنفد أموال النقابات، وعلى هذا لم يترك لهم سوى خيار واحد هو الاستسلام حسب تقديراتهم، ولكن مع وجود ضمان، تمثل في مذكرة صموئيل، أو التفاهم بشأنها، هذا على الرغم من التنصل الصريح للحكومة من مذكرة صموئيل الذي استدعته الحكومة، وسمحت له بالقيام بدور الوسيط غير الرسمي. وبينما عكست لجنة سانكي في تكوينها الواسع واختصاصاتها المفتوحة قوة عمال المناجم وضعف الحكومة، عكست بوضوح لجنة صموئيل، التي لم تكن تضم أشخاصًا من ذوي الخبرة التقنية، علو يد الحكومة، فبعد التشاور مع بالدوين والوزراء الآخرين، بمقر

---

[١] كريس هاريمان، "الإضراب العام:
https://ayman1970.wordpress.com/2010/10/30//

[2] "Stand firm, Be loyal to instructions and Trust Your Leaders.", The British Worker. No. 6, May 10, 1926,p.1.

الحكومة في ١٠شارع داوننج، كتب سير هربرت مذكرة، أساسها مقترحات اللجنة، وقدمها إلى المجلس العام لمؤتمر النقابات، بوصفها الخطوط العريضة للتسوية، قائلا إنه ليست لديه سلطة لتقييد الحكومة بها، ولكنه أكد بقوة أن الحكومة ستكون على استعداد لقبول تسوية على الأسس المذكورة، وبعد يومين من التفاوض قبل هؤلاء النقابيين عرض صامويل بخفض أجور العمال في المناجم، ولم يرتفع صوت واحد آنذاك من قبل الجناح اليساري ضد هذا العرض حيث كان هناك اتفاق ووحدة داخل المجلس حول ضرورة إنهاء الإضراب رغم غياب الضمانات الحكومية[١]، وأثارت هذه المذكرة سوء التفاهم بين اتحاد المعدنين والمجلس العام، فقد رفضها عمال المناجم فورا، في حين أن المجلس العام، نصح بقبولها كأساس لاستئناف المفاوضات، وبعد أن أعلن المعدنون رفضهم بوضوح، لم يقتصر المجلس على إلغاء هذا القرار فحسب، بل ذهب يطلب مقابلة رئيس الوزارة وأبلغه قراره بإنهاء الإضراب فوراً[٢].

وعلى هذا، وبعد أسبوع من الإضراب، وتزايد أعداد المضربين وثقتهم قرر مؤتمر النقابات إلغاء الإضراب في اليوم التالي دون أي ضمانات بشأن مزيد من المفاوضات، دون أي دفاع عن العمال ضد الإيذاء، حتى دون وعد بإنهاء إغلاق أماكن العمل في وجوه العمال، وفي مساء اليوم التاسع للإضراب وصلت المعلومات إلى ساحة إكليستون بأن مجلس الوزراء قرر (أ) اعتقال أعضاء المجلس العام ولجان الإضراب المحلية؛ (ب) استدعاء احتياطي الجيش؛ (ج) استعجال مجلس العموم لإصدار مشروع قانون يلغي قانون المنازعات التجارية، وبالتالي

---

(1) Trades Union Congress,General Council,Official bulletin. No. 9, 12 May 1926,p.1; Statement of Miners Federation of Great Britain,p.13.

(2) "Great Strike Terminated",The British Worker. No. 8, 12 May 1926,p.1; كول، تاريخ الفكر الاشتراكي، ج٥، ص ٥٠٨.

جعل أموال النقابات عرضة للمصادرة. ويبدو أن اتخاذ إجراء بشأن هذا القرار قد تم تأجيله لبعض الوقت من قبل أعضاء مجلس الوزراء الأقل عنفًا؛ ويُعتقد أن بالدوين مُنح يومين لتسوية الإضراب دون اللجوء إلى القوة الصريحة، وفي بث إذاعي، ألقى رئيس الوزراء المحافظ بالدوين نداءً قويًا: "أنا رجل سلام لكنني لن أقف صامتا في حالة تهديد سلامة وأمن الدستور البريطاني، ألا يمكنكم أن تثقوا بي لضمان الوصول إلى تسوية ولضمان العدالة؟" [١]، ويبدو أن هذه الأنباء كان لها تأثير على قرار المجلس العام.

ويروي أرنست بيفن أنه عندما توجه إلى مقر الحكومة لاستئناف المفاوضات لم يسمح لهم بالدخول، وأبلغه السكرتير الدائم لوزارة العمل هوراس ويلسون Horace Wilson "، أنت تعلم أن رئيس الوزراء لن يلتقي بك قبل إلغاء الإضراب". وصف إرنست بيفين كيف أصرت الحكومة حتى اللحظة الأخيرة على الاستسلام أولًا قبل مقابلة القادة رسميًا، فقلت له من خلف الباب "من أجل المسيح، دعونا نتفاوض مرة أخرى إذا كان هذا هو الموقف"، ثم قال توماس، "لقد جئنا لإيقاف الإضراب"، هنا سمحوا لنا بالدخول، وجلسوا مع بالدوين وأكدوا له أن الإضراب قد انتهي وطالبوا بالحصول على ضمانات لعدم التنكيل بالعمال العائدين إلى عملهم، وكان رد بالدوين مجرد عموميات غامضة[٢].

---

(1) Lansbury's Labour Weekly, The secret history of the Great Strike and the blackleg state, London 1926, pp.11-12;

قصة الإضراب الوحيد الذى حدث فى بريطانيا، متاح على الرابط التالي:

https://akhbarak.net/news/15559471/articles

(2) Bullock, Alan, Life and Times of Ernest Bevin, Vol. I:Trade Union Leader, 1881-1940, (Heinemann 1960,P.334; The Evening News, (late extra),12 May 1926,p.1.

وبالفعل أعلنت الصحافة أن المجلس العام قد استسلم، وخطب بالدوين في الإذاعة مؤكدًا أن ما حدث هو نصر غير مشروط للحكومة، حيث قال: "إن الإضراب العام قد انتهى بدون فرض أية شروط على الحكومة"[١].

كان اتحاد عمال المناجم هو وحده الذي ظل يشعر أن المشكلة باقية، ورفض الاتفاق، وأكد أنه سيواصل القتال منفردًا لو أقتضى الأمر ذلك، وتساءلت قياداته حول ما إذا كانت هناك ضمانات لعدم التنكيل بالعمال المضربين حين يعودون للعمل، وكانت الإجابة التي قدمها ج.توماس -عضو لجنة التفاوض-لأحد قيادات المعدنين (جيمس كوك) عندما سأله الأخير عما إذا كانت الحكومة ستقبل مقترحات صموئيل وما هي ضماناته: " قد لا تثق في كلمتي، ولكن هل بإمكانك ألا تثق في كلمة رجل بريطاني كان حاكمًا لفلسطين؟"[٢]. وللأسف فإن المجلس العام أبدى تهاونًا في مسألة رفض العودة للعمل بدون ضمانات مشددة لعدم التنكيل بالعمال [٣] بل وأبدت الحكومة تنصلاً صريحًا من مذكرة صموئيل، وأنكر رئيس الوزراء لاحقًا أيا من هذه الضمانات في مجلس العموم وكذلك رفضه تقديم أي ضمان لعمال المناجم عندما التقى بهم في **١٣** مايو[٤]. وقامت الحكومة بشق صف المضربين عندما وقعت في **١٤** مايو على تسوية مع نقابة عمال السكك

(1) The National Archives, cab-24-179-CP-195, Cabinet Memorandum, Termination of the General Strike. 12 May 1926, p1; "General Strike Off: Unconditional Withdrawal of Notices BY T.U.C. ", The British Gazette. No. 9, 13 May 1926, p.1.

(2) Cook, The nine days, pp.20-22; Lansbury's Labour Weekly, The secret history of the Great Strike and the blackleg state, London 1926, pp.11-12 .

(3) Meeting between members of the Cabinet and Trades Union Congress General Council (verbatim report): Trades Union Congress, (1926/05/12), pp.1-4.

(4) Statement of Miners Federation of Great Britain, p.13.

الحديدية وتبعهم عمال أرصفة الموانئ وصناعة الكهرباء وصانعي الغلايات [١]، وتم استدراج العمال للعودة إلى العمل ليجدوا أوضاعًا أسوأ من الأوضاع التي أضربوا من أجلها.

لقد كان استسلام **١٢** مايو مذلًا وباهظ الثمن، بل لقد أعقب الاستسلام حملة قمع شديدة الوطأة، وتم تنظيم هذه الحملة بشكل نشط من قبل الحكومة جنبًا إلى جنب مع أحاديث كاذبة عن "المصالحة"، وتم تناولها بتحضير منسق واضح من قبل جميع أصحاب العمل، وقد أصدرت الحكومة في اليوم التالي للتسوية إشعارًا إلى أصحاب الأعمال من خلال أجهزتها الرسمية في شكل منشور من مليوني نسخة تحت عنوان "لا توجد التزامات"، تفيد بأن الحكومة لم تلزمهم بأي التزامات فيما يتعلق بإعادة المضربين إلى وظائفهم، وأعلنت الحكومة على الفور عن ذلك، مؤكدة أنه "ليس لديها سلطة لإجبار أصحاب العمل لإعادة أي رجل شارك في الإضراب". بعث قادة النقابات برسائل إلى أعضائهم ووعدوا بأنه "تم إعطاء تأكيدات" بأنه كانت هناك "تعهدات حازمة"، وما إلى ذلك، استقبل العمال في جميع أنحاء البلاد الأخبار بارتياب، بمزيج من بالسخط والاستياء، وشعروا بأن العمال قد تعرضوا للخيانة من قبل هؤلاء القادة الذين ظلوا يطلبون منهم أن يثقوا بهم، وأن على القيادات المحلية أن تنقذ الموقف حتى لا يتطور إلى هزيمة مؤسفة، من ناحية أخرى حاول أرباب العمل على الفور تحقيق مكاسبهم،كانت هناك عمليات طرد وتخفيضات في الأجور في كل مكان، كتب مجموعة من المضربين في مجلة العمال الأسبوعية Labour Weekly التي تصدر في Lansbury بعد أسبوع "شعر الأرباب في جميع المهن أن الحركة النقابية الآن تحت أقدامهم، وكل ما كان عليهم فعله هو اعتصارها"[٢].

---

(1) Summary of BBC news broadcast (14 May 1926: 3rd bulletin,7 p.m), p.1.

(2) Mitchinson, Britain 1926 General Strike: https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm revolution.htm; Laybourn, The General Strike Day by Day, p. 112.

وهكذا انتهى الإضراب الكبير في ١٢ مايو، باستثناء عمال المناجم [١]، الذين استمروا يقاتلون حتى أواخر نوفمبر، حيث عاد عمال المناجم إلى العمل لرواتب أقل ولساعات أطول أي هزيمة كاملة، وعلى الرغم من أنه لم يكن لديهم أمل بعد استسلام حلفائهم، قوبلت هذه الأخبار بطول وعرض البلاد بالدهشة لأنه لم تكن هناك أي علامات على أن الإضراب يضعف. ففي اليوم السابق على ذلك كان المجلس العام قد دعا مئات الآلاف في اتحاد الصناعات الهندسية وعمال صناعة السفن، أو ما سموه خط الدفاع الثاني، إلى الانضمام إلى الإضراب. وكان على العمال في كثير من المصانع الصغيرة أن يقابلوا خطر الفصل، وحتى في المصانع الكبيرة لم يكن هناك على الإطلاق أي ضمانات بعدم حدوث تنكيل ببعض العمال، وعدم فرض ظروف عمل أسوأ. وإزاء هذا الوضع شعر ملايين العمال – المذهولين بتطورات الأحداث – أنه لا يمكنهم عمل شيء إلا الاستمرار في الإضراب، وكانت النتيجة أنه معظم العمال لم يتوقفوا عن الإضراب، باستثناء عدد محدود من عمال النقل في بعض المدن، في اليوم التالي حاول ملاك المناجم الإعلان عن نصرهم وقطف ثماره، فوضعت لافتات في محطات السكك الحديدية تعلن أنه لن يتم قبول عودة العمال إلا فرادى وبتخفيض في أجورهم. وتم عمل إجراءات مماثلة في أماكن عديدة، ومحاولين إغلاق الباب بعد أن جمح الحصان طلب المسئولون التنفيذيون في عدد من النقابات من أعضائها الانتظار لحين التعيين مرة أخرى بنفس الشروط القديمة[٢].

---

[1] Summary of BBC news broadcast (12 May 1926: 4 p.m),p.1.

[٢] كول، تاريخ الفكر الاشتراكي،ج٥، ص٥٠٩؛

Trades Union Congress. General Council. Intelligence Committee, Survey of the strike position (Wednesday morning,12 May 1926,p.1 ; The British Worker. No. 9, 13 May 1926,p.1;Postgate,and others, A Workers' History of the Great Strike, p.90.

أما النقابيون المحليون فقد كانوا يبذلون قصارى جهدهم للاستمرار في الإضراب. لكنهم بهتوا في غضون أربعة وعشرين ساعة من قرار المجلس العمومي بإنهاء الإضراب، زاد عدد المتوقفين عن العمل مائة ألف عامل، وأصدر الحزب الشيوعي دعوة لاجتماع طارئ لجميع لجان الإضراب ومجالس الحركة وذلك بهدف استمرار النضال وإجبار قادة الاتحاد على قبول ذلك، إلا إن قادة الاتحاد كانوا مصممين على إنهاء النضال، وتسرع بعضهم مثل اتحاد عمال السكك الحديدية بتوقيع اتفاق مع الإدارة بهدف العودة إلى العمل، ليس ذلك فحسب بل كان ذلك مصحوبًا باعتذار عن الإضراب، بل وإعطاء الإدارة كل الحرية في تحديد من سيعاد تشغيله، هذه الصورة تكررت في العديد من الصناعات حيث تم توالي تقديم الاعتذارات والتنكيل بالعمال المناضلين، لدرجة أن أحد أعضاء المجلس العام أكد أنه تم التنكيل بـ **٢٥٠** عاملاً من نقابته فقط [١].

وحتى في هذه المرحلة المتأخرة كان يمكن للقيادات النقابية تنظيم الصفوف وتأكيد تضامن المضربين معًا وعلى الأقل إيقاف ومنع فصل أعداد كبيرة من العمال. لكنهم رفضوا حتى ذلك. لماذا؟ كان المبرر الذي يسوقه بشكل عام قادة النقابات لتبرير دعوتهم إلى وقف الإضراب هي إن الإضراب في طريقه إلى الفشل، والعودة المزعومة إلى العمل، على الرغم من أن المزيد من العمال كانوا يخرجون كل يوم، لتبرير دعم اقتراح صموئيل، ولم يكن هناك ما يثبت ذلك، ففي معظم الصناعات كان الإضراب يسير بقوة بل ويزداد أنصاره، إلا أن المجلس العام لم تكن عنده الرغبة في الإضراب، وإنما شعر أنه يجب أن يفعل أي شيء دفاعًا عن عمال المناجم وكان ذلك هو التلويح بفكرة الإضراب،كانت الفكرة منفصلة عن تأكيد أهمية اتحاد العمال في المجتمع الرأسمالي القائم، وحتى يهدر فرصة المبادرة على

[١] كريس هاريمان، "الإضراب العام **١٩٢٦**:

https://ayman1970.wordpress.com/2010/10/30/

المناضلين الحقيقيين من العمال، لكن الحكومة بسلوكها المتشدد الذي كان يميل بقوة لعدم إعطاء العمال أي شيء وحماية النظام بدون حدود، فرضت الإضراب على رجال الاتحاد، ولعل البعض قد فسر ذلك بالقول إنه وبمجرد بدء الإضراب نشأ شعور بالخطر من أن تبرز قيادات للإضراب بعيدًا عن سيطرة الاتحاد، وكان هذا يعني تحدي النظام القائم والإطاحة بكل التنظيمات النقابية، ولذلك بدلاً من الانتظار لملاقاة هذا المصير فضل القادة النقابيون وضع ثقتهم في الحكومة التي قررت – كعادة أي حكومة مؤلفة خصيصًا لحماية الطبقة الحاكمة – أن تضعف منظمات الطبقة العاملة[١].

وفي خضم هذا الصراع لم يختلف موقف القادة النقابيين اليساريين من القادة اليمينيين، ففي كل مرحلة اشترك اليمين واليسار في نفس الفرضيات وتوصلوا إلى نفس النتائج، وكان كل ما قدمه اليساريون هو إشاعة مزيد من الارتباك والذهول بين العمال، وكما وصفهم زعماء الحزب الشيوعي بعد الإضراب: "إن إضراب **١٩٢٦** أثبت أن القادة النقابيين اليساريين وقفوا إلى جانب العمال فقط عندما كانت المسألة مسألة خطب وقرارات. وعندما جاءت الأزمة هربوا "، وبعد إلغاء الإضراب، أرسل الحزب الشيوعي برقية إلى جميع أنحاء البلاد، أكد فيها على النقاط التالية: إن المجلس العام، على الرغم من الوعود السابقة والمطالب الجماعية للعمال، أوقف النضال ضد تدني الأجور دون تلقي أي ضمانات من الحكومة، إن ما حدث يُعَد خيانة، ليس فقط لعمال المناجم ولكن لجميع العمال، وبينما أظهر الجناح اليميني في المجلس العام وحزب العمل أقصى درجات النشاط فقد تحمل الجناح اليساري التحريض الإنهزامي ولم يحتج على هذا القرار الغادر، وهكذا، عندما فات الأوان، بدأت القيادة الشيوعية في شرح

[١] المصدر نفسه : https://ayman1970.wordpress.com/2010/10/30 /

القضايا الحقيقية [١]، و بمرارة أعلن الحزب الشيوعي "مرة أخرى لعبت الخيانة دورها،كما حدث في عام **١٩٢١**، تُرك عمال المناجم وحدهم ضد هجوم الطبقة الرأسمالية المتعاظم لخفض الأجور وإطالة يوم العمل، ليعقب "الجمعة السوداء" عام **١٩٢١**"، أربعاء أشد سوادًا عام **١٩٢٦**، إذ لم تتعلم قيادة الحركة العمالية دروس عام **١٩٢١**[٢].

أُعلِنت حالة الطوارئ في البرلمان. أظهر النواب الذين يمثلون الطبقة الحاكمة خلال المناقشة فهماً شاملاً لطبيعة الصراع الطبقي والأحداث التي كانت على وشك أن تتكشف. أعلن بالدوين أننا "واجهنا تحديًا مع حكومة موازية ... لا أعتقد أن جميع القادة عندما وافقوا على الأمر بإضراب عام، أدركوا تمامًا أنهم كانوا يهددون أساس الحكومة المنظمة، وأصبحوا على شفا إعلان الحرب الأهلية، وهو ما لم يحدث منذ قرون ماضية" [٣].

وسرعان ما تم بث خطاب للملك في الإذاعة جاء فيه: يمكن لبلدنا أن يفخر بنفسه، لأنه خلال الأيام التسعة الماضية كان هناك إضراب تضرر فيه أربعة ملايين مواطن، ولم يتم إطلاق رصاصة ولم يقتل أحد، إنه يظهر كم نحن شعب رائع "، لكن من يحتاج إلى إطلاق النار مع وجود الجوع والخوف وهما كفيلان بإعادة الناس إلى العمل؟ من المؤكد أن قادة النقابات لم يرغبوا في أن تصبح بريطانيا شيوعية. لكن لمدة ثماني سنوات منذ نهاية الحرب، انتظرت الطبقات العاملة حتى

---

(1) Grant,Ted,Lessons of the 1926 general strike, 4 August 2022, Available at: https://www.socialist.net/lessons-of-the-1926-general-strike.htm

(2) Communist Party of Great Britain. Sheffield District Committee, The General Strike is over!, 13 May 1926,p.1

(3) Mitchinson, Britain 1926 General Strike: https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm

يتم الوفاء ببعض وعود السياسيين، متى كانت الأرض مناسبة للعيش فيها كما وعد لويد جورج؟ كيف كانوا يعيشون في منازلهم البائسة برئتيهم المتضخمة من الالتهاب الرئوي؟ كيف كانوا يغتسلون؟ أين ذهبوا عندما كانوا يمرضون؟ ما هو نوع التعليم المقدم لأطفالهم؟ بالطبع لم تكن هذه هي قضاياهم التي دفعتهم للإضراب، لكنها كانت الظروف التي أوضحنا كيف ولماذا خرج الكثير من الناس، كان صرخة ألم وغضب، وليس برنامجًا سياسيًا منظمًا [١].

في أعقاب استسلام المجلس العام صدر بيان رسمي من مقر الحكومة في شارع داونينج يعلن : "لا تتمتع حكومة صاحب الجلالة الملك بأي سلطة لإجبار أصحاب العمل على إعادة أي رجل كان مضربًا،ولا يمكنها الدخول في أي التزامات من أي نوع في هذا الشأن" [٢]، وبموجب أنظمة الطوارئ، كانت هناك أكثر من **٣٠٠٠** ملاحقة قضائية، أكثر من نصفهم بسبب أعمال تحريض، وفي **٥** مايو تم تمرير لائحة طوارئ جديدة تسمح بالحق في تفتيش الأماكن المشتبه في استخدامها لأغراض غير قانونية أو تحريضية[٣]، وقد تم تغريم عامل نظافة ترام في لامبيث Lambeth **٥** جنيهات إسترلينية بسبب صراخه،"نريد ثورة"، وتعاملت الشرطة مع مجرد حيازة وثيقة بعنوان "خيانة كبرى" تتهم قادة حزب العمال بـ "الخيانة"، وتدعو إلى استمرار الإضراب، وتعاقب عليها بالسجن لأنها من الممكن أن تتسبب في إثارة السخط بين السكان المدنيين، وفي مانشستر جرت أول محاكمة

---

(1) The National Archives, Cab-23-52-cc-27-26-27, Cabinet Conclusion; Illegal Strikes.8 May 1926, pp.1-7; Wilson, A. N., After The Victorians, p.257-59.

(2) "General Strike Off: Unconditional Withdrawal of Notices BY T.U.C.", The British Gazette. No. 8, 13 May 1926, p.1.

(3) Trades Union Congress Intelligence Committee 'Intelligence Service' bulletin, Intelligence service. No.1,(5th May, 1926 : 2.30 pm).p.1.

بموجب لوائح الطوارئ لعام **١٩٢٦**، حيث تمت محاكمة ويليام ريتشارد ستوكر William Richard Stoker بتهمة القيام "بعمل يُقصد به إثارة السخط بين قوات الجيش." وذكرت الشرطة أن سيارته كانت مستعدة لنقل مطبوعات "الفتنة" إلى جلاسكو، وتم إدانة سبعة رجال في محكمة مقاطعة سالفورد لحيازتهم نسخ من الوثيقة. (١) وفي شيفيلد كانت لجنة الإضراب غير الرسمية التي شكلها الحزب الشيوعي، قد أصدرت "نشرة الإضراب الخاصة"، فتم إلقاء القبض على عدد من كُتّاب وموزعي النشرة وحوكموا في مايو **١٩٢٦** بتهمة إنتاج وحيازة "وثائق من المحتمل أن تثير السخط"(٢).

لقد وضع ملايين العمال آمالهم في مثل هذا التحرك الذي لم يسبق له مثيل، ولكن ماذا كان تأثير الإضراب وطريقة إنهاءه على الطبقة العاملة البريطانية؟ كان التأثير الفوري هو الارتباك الشديد وعدم التصديق عندما جاءت أنباء إنهاء الإضراب، ثم اشتعل في أعقاب ذلك الغضب مما اعتبر "خذلانًا "، ليحل محل الفخر الذي شعروا به على مدى التسعة أيام المنصرمة، ولم يصدقوا أن المجلس العام قد استسلم بالفعل، عندما أصبح من الواضح أن هذا الشيء المذهل قد حدث، وأن المضربين أُمِروا بالعودة إلى العمل، فإن صرخة فرح أرباب العمل في البلاد كانت مدوية، وفيما بعد تجاوز أصحاب العمل إلى أبعد حد، لقد حاولوا تمزيق كل الضمانات النقابية التى عمل الرجال بموجبها في السابق، ووفرت الحماية للمضربين (٣).

---

(1) Trades Union Congress. General Council, the British Worker. No. 1., 5 May 1926,p.3; R. Palme Dutt, The Meaning of the General Strike: https://www.marxists.org/archive/dutt/pamphlets/strike.htm

(2) Sources for the Study of the General Strike, p.5.

(3) Trades Union Congress, Protests received on calling off the General Strike (summary), 13-17 May 1926,pp.1-10;Nearing, Scott,The British General Strike,p.xx.

لماذا تم إلغاء الإضراب على الرغم من الحشد الجماهيري الكبير؟ بدا واضحا منذ البداية أن المجلس العام لم يكن يريد الإضراب، وكان يبحث باستمرار عن طريقة للتملص منه، وبدا أنه كان يعقد المناقشات ببساطة مع الأطراف المعنية بهدف خلق بعض الذرائع لتبرير إلغاء الإضراب العام[١]،وشعر بأنه مضطر للتحرك دفاعًا عن عمال المناجم، وبهذه الطريقة فقط يمكن أن يؤكد وجوده داخل المجتمع الرأسمالي، وتم طرح قضية السيطرة بجلاء، بالإضافة إلى ذلك،كان تنظيم الإضراب بالكامل بيد الُرتب الدنيا في جميع أنحاء البلاد، وكان المجلس العام، في الواقع، متلقيًا سلبيًا للأعمال المنجزة للجان الإضراب، شهد كل يوم مضى تعزيزًا لسلطة ومبادرة وموارد اللجان في المحليات، وكان الشبح الذي طارد المجلس العام، هو الخوف من إطلاق العنان للقوى التي لا يستطيع قادة النقابات السيطرة عليها، أو إمكانية استبدالهم في النضال بالرتب الدنيا، ممن سيهدد مكانتهم ويتم تجاوزهم، لقد مزقت المجلس العام الرغبات المتضاربة، لقد كانوا يخشون عواقب النصر الكامل أكثر من خوفهم من هزيمتهم في المفاوضات،كما أرادوا جعل الإضراب فعالًا، ثالثًا، أراد التأكد من أن السيطرة عليه لن تنتقل إلى أيدي المحرضين الثوريين"[٢].

وكما رأينا فعندما صدر حكم المحكمة في ١١ مايو بعدم شرعية الإضراب العام والمسؤولية الشخصية للقادة عنه، في ذلك المساء نفسه، قرر المجلس العام أن الوقت قد حان لإلغاء الإضراب، تم إلغاء الإضراب العام فورًا خلال أربع وعشرين ساعة من هذا القرار. وبدا أنه منذ لحظة الدعوة إلى الإضراب العام،

---

(1) Cook, Arthur James, The nine days, p.20.

(2) Davies,Paul,A. J. Cook,(Manchester: Manchester University Press, 1987), p. 85;Mitchinson, Britain 1926 General Strike: https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm

سيطر على المشهد داخل المجلس العام تردد وتأخير وتذبذب مستمر بين إمكانيات التفاوض أو مواصلة النضال بقوة. ومثلما كان هناك فشل كامل في الاستعداد للنضال، كان هناك أيضا فشل كامل في عرض القضايا والوقوف في وجه الحكومة، وإخفاق مماثل في خوض النضال؛ وللسبب نفسه، ألا وهو الارتباك والمعارضة الأساسية لكامل النضال داخل القيادات النقابية. فقد تمت الدعوة إلى الإضراب العام، ولكن عن طريق الصدفة أو بالخطأ وليس عن قناعة من جانب غالبية القيادة، أما على جانب العمال فقد تم إلقاء التضحية والقوة القتالية وحماس الطبقة العاملة في الميدان. وبدلاً من أن تكون وراءهم أقوى قيادة لتحقيق أقصى استفادة وتوجيه الضربات الأشد إلى الحكومة جاءت جهود المجلس العام فقط لتقييد العمال، ومنع المزيد من العمال من الخروج. لذلك فمن العبث توجيه اللوم إلى العمال لعدم قيامهم بثورة ناجحة، كان هذا شيئًا لم يقصدوه أبدًا، لقد كانوا يأملون في القيام بإضراب من أجل هدف محدود – إضراب في إطار الرأسمالية. ومن الواضح أن هذا الأمل أصبح هباءً منثوراً بمجرد أن قررت الحكومة استخدام كل قوى الدولة الرأسمالية لسحقه.

أيقنت حكومة بالدوين عام **١٩٢٦**أنها تواجه تهديدًا ثوريًا، وانتهجت بعض السبل لمواجهته بداية بإصدار قانون أعطى الحكومة شرعية اعتقال المضربين ووضع مخطط من جانب الحكومة لاستخدام الجيش لاستعراض الحكومة للقوة وتخويف المضربين أو مواجهتهم إذا ما تطور الإضراب إلى ثورة، حيث أوصت وزارة الحرب بضرورة جمع كل أسلحة الجيش الإقليمي البريطاني في ثكنات تشيلسي Chelsea، تجنبًا للقلق، وعدم إغراء المضربين لمداهمة فرق الحرس الصغيرة [١]، فضلا عن ذلك فقد نفذت الحكومة بشكل حثيث سياستها لإفشال

[1] Jonathan, Turton,To what extent did the 1926 General Strike and the 1984-5 Miners'Strike constitute a Revolutionary Situation?,p.16.

الاضراب عن طريق إدارة المحطات والمراكز الصناعية والسيطرة على أحواض الشحن والتفريغ والمواصلات الداخلية [١]،كما استخدمت حكومة بالدوين أسلوبًا جديدًا لترهيب العمال، عندما قام رئيس الوزراء في اليوم الخامس للإضراب، ٨ مايو، في نشرة أخبار الإذاعة البي بي سي – وكانت تلك هي المرة الأولى التي يقوم فيها رئيس وزراء بريطاني بذلك خلال أزمة وطنية- بإصدار بيان جاء فيه:"كل رجل يؤدي واجبه تجاه بلاده ويبقى في العمل أو يعود إلى العمل خلال الأزمة الحالية ستحميه الدولة من فقدان مزايا النقابات العمالية أو علاوات التقاعد أو المعاشات التقاعدية، وستتخذ حكومة صاحب الجلالة ما يلزم من خطوات في البرلمان أو بأي طريقة أخرى لهذا الغرض."[٢]

ولكن إلى أي مدى كانت الحكومة محقة في ادعاءها بأن الإضراب العام كان غير قانوني؟ أصبحت الإجابة على هذا السؤال غامضة، في ضوء احتكارها الفعلي لمصادر المعلومات وأدوات الدعاية أثناء الأزمة، وإدارة الحكومة للأزمة بنجاح كبير فيما يتعلق بخلق انطباع بأن الإضراب موجه ضد حكومة شرعية منتخبة، وأنه بالتالي غير قانوني وغير دستوري. ففي ٦ مايو حذر سير جون سيمون John Simon في مجلس العموم من أن " كل عامل سكة حديد أضرب عن عمله السكة الحديد يعرض نفسه للمقاضاة في محاكم المقاطعات، و"كل زعيم نقابي قام بتقديم النصح والترويج للسير في هذا السبيل يكون مسؤولاً عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات الخاصة "، وزعم سيمون أن الإضراب لم يُطلق عليه "دعمًا لعمال المناجم لنزاع صناعي" لكنه كان "إضرابًا ضد جموع الشعب، لإجبار الشعب

---

[١] نوار ونعنعي، التاريخ المعاصر، ص ٥٨٨.

[2] Mr. Baldwin's speech, Summary of BBC news broadcast,(8 May 1926 : 5th bulletin, 9.30 p.m.),p.2.

والبرلمان والحكومة على فعل شئ ما"[١]، وبالتالي حرموا من الحصانة التي يوفرها قانون المنازعات الصناعية لعام ١٩٠٦للنقابات العمالية، لأي شخص قام بخرق عقد العمل والانضمام للإضراب[٢]، ولكن في ١٠مايو، طعن سير هنري سليسرHenry Slesser في رأي سيمون في مجلس العموم، وأشار إلى أن الإخلال بالعقد،كما ألمح سيمون، لا يمثل سببًا كافيًا لإعلان عدم قانونية الإضراب، وأن المادة (٣) من قانون عام ١٩٠٦ تمنح حصانة صريحة لأي شخص قام بخرق العقد، بشرط أن يكون هذا الإجراء لـ " تعزيز لنزاع صناعي"، وأن المكان المناسب لمناقشة مسألة قانونية مثيرة للجدل للغاية كهذه هو ساحة القضاء وليس البرلمان[٣]، علاوة على ذلك فبموجب قانون المنازعات التجارية لعام ١٩٠٦،كان الاعتصام السلمي يُعد أمرًا قانونيًا تمامًا، وهناك دليل واضح يمكن اعتباره إشارة إلى أن الحكومة نفسها لم تكن تعتقد أن الإضراب غير قانوني، يتمثل في حقيقة مفادها أن مجلس الوزراء كان يعد إجراءً لجعل الإضرابات العامة غير قانونية قبل

(1) Hansard 1803–2005, Parliamentary Debates, House of Commons, 3th series, Emergency Powers, H.C.Deb.,6 May1926 vol 195,Cols.584-85, Available at: https://api.parliament.uk/historic-hansard/commons/1926/may/06/emergency-powers

(2) Hansard 1803–2005, Parlimentary Debates, House of Commons, 3th series, Trade Disputes Bill, HC. Deb., 27 July 1906 vol 162, cc.120-204, Available at : https://api.parliament.uk/historic-hansard/commons/1906/jul/27/trade-disputes-blll#S4V0162P0_19060727_HOC_171

(3) Hansard 1803–2005,Parlimentary Debates, House of Commons, 3th series,,Industrial Crisis, HC Deb. 10 May 1926, vol.195, cc.787-88, Available at : https://api.parliament.uk/historic-hansard/commons/1926/may/10/industrial-crisis-1

مايو **١٩٢٦**؛ حيث أثيرت إمكانية إصدار تشريع لجعل الإضرابات العامة غير قانونية في مجلس الوزراء في **٥** أغسطس **١٩٢٥**، وتم تشكيل لجنة تحت إشراف وزير العدل اللورد كيف، وتم تقديم مشروع القانون في مارس **١٩٢٦**[١].

وفي هذا السبيل تمكنت حكومة المحافظين من الصمود بقوة أمام هذا التكتل العمالي، وتمكنت الحكومة من الانتقام من العمال، ونتج عن انتصارها في مواجهة الإضراب العام زيادة قدرتها على التلاعب بالقانون لتحقيق أغراضها الخاصة، وتفتيت قوى الإضراب العام، والاستفادة من جميع المخاوف التي أثارها الإضراب، من خلال إدخال قانون للمنازعات المهنية والاتحادات المهنية لعام **١٩٢٧**[٢]، الذي شرعت الحكومة في صياغة نصوصه في أعقاب انتهاء الإضراب مباشرة، وأعطى السلطة للمسؤولين القانونيين المختصين لمقاضاة وتقييد قادة النقابات العمالية في استخدام الأموال لمثل هذه الأغراض، وعزز أحكام قانون التآمر وحماية الملكية Conspiracy and Protection of Property Act لعام **١٦٧٥** فيما يتعلق بالاعتصام؛ حيث ركز ذلك القانون على أساس توسيع فئة ما اعتبر "إضرابات غير قانونية"؛ واعتبر الإضرابات التعضيدية والمتعاطفة أو الإضرابات التي تحرج الحكومة وتهدد الأمة أو تدعو للتوقف عن العمل، أو مجرد التفكير فيه لإرغام الحكومة على شيء معين، أمرًا غير مشروع [٣]، ومنع كل اتصال

---

(1) Nottingham,The State and Revolution In Britain(1916-1926),p.392.

(٢) للمزيد من العلومات عن قانون عام **١٩٢٧** راجع:

Shefftz, M.,'The Trade Disputes and Trade Union Act 1927:The Aftermath of the General Strike', Review of Politics,Vol. 29 1967, pp.387-406;"British Tories in Move To Ban General Strikes",The Washington Post,oct. 8, 1926, pg.1 .

(٣) قامت حكومة العمال عام **١٩٤٦** بإلغاء هذا القانون، ولكن في **١٩٨٠** أعادت مارجريت تاتشر فرض الحظرعلى الدعوة لتنظيم الإضرابات، راجع :

ألين فلاندرز، النقابات المهنية في بريطانيا، ص**١٤**;

King, Twentieth-Century British History,p.106

بين منظمات الخدمة المدنية والاتحادات المهنية الأخرى، وفرض قيودا جديدة على نشاط الاتحادات السياسية وسلوكها في المنازعات المهنية، وحظر جميع الإضرابات "المصممة أو المحسوبة لإكراه الحكومة إما بشكل مباشر أو عن طريق إلحاق الأذى بالمجتمع"، فالعمال الذين رفضوا قبول تغييرات في ظروف عملهم اعتبروا آنذاك في نظر القانون مضربين، تم حظر الإضراب السلمي، تم منع موظفي الخدمة المدنية من الانضمام إلى النقابات العمالية . هكذا تم القضاء على اللطف النسبي لقانون أرباب العمل والعمال لعام **١٨٧٥**، وأصبحت النقابات العمالية مغلولة اليد في مدى قدرتها على تمويل الأحزاب السياسية، وعلى هذا النحو أدى فشل الاتحادات المهنية في مقاومة خفض الأجور ووقف موجة الإرهاب التي أعقبت الإضراب إلى إضعاف موقف هذه الاتحادات أكثر مما أضعفها استنزاف أموالها ومواردها[١].

وفوق كل ذلك وجه قانون **١٩٢٧** ضربة مباشرة إلى حزب العمال بتعديل القانون المتعلق باشتراكات النقابات وأرصدتها المالية، فبمقتضى قانون **١٩١٣** كان مرخصا للنقابات بجمع مساهمات لأغراض سياسية، وعدل قانون ١٩٢٧ هذا النظام إلى ضرورة توقيع استمارة، بحيث لا يمكن جمع المساهمات إلا ممن وقعوا استمارات بالموافقة على الدفع، وقد أدت هذه التغييرات إلى انخفاض عضوية حزب العمال من **٣.٣٨٨.٠٠٠** عام **١٩٢٦** إلى **٢.٠٧٧.٠٠٠** عضو في ١٩٢٨ – وإن كان بعض هذا الهبوط يرجع إلى الهبوط العام في عضوية النقابات من **٥** مليون ونصف مليون عضو في **١٩٢٥** إلى **٤.٨٠٤.٠٠٠** عضو بعد ذلك بثلاث سنوات،

---

(1) Hansard 1803–2005, Parlimentary Debates, House of Commons, 3th series,"Illegal Strikes", H.C .Deb. 18 May 1927 vol 206, cc.1192-334, Available at : https://api.parliament.uk/historic-hansard/commons/1927/may/18/clause-1-illegal-strikes#S5CV0206P0_19270518_HOC_360 ; Wilson, A. N., After The Victorians, pp.258-9.

وبذلك أدى هذا الفشل، فضلا عن الهبوط في عضوية النقابات، جعل الاستمرار في الاضراب يُنبيء بظهور وضع غير ملائم لتحقيق المطالب العمالية، وهكذا وبعد أن أُسقط في يدها وأصيبت بالشلل والعجز، اضطرت الحركة العمالية إلى الخضوع لسياسة المحافظين [١].

يجدر بنا أن نطرح سؤالا هنا ألا وهو ما الذي تسبب في هذا الانهيار النهائي والاستسلام في هذه المرحلة ؟ هناك سببان جليان ظهرا في التصريحات التي أدلى بها القادة المسؤولون بشكل مباشر أحدهما كان الخوف من الاحتمالات أمام التهديدات العسكرية للحكومة، والهجوم على الإضراب من الناحية القانونية، والثاني هو الخوف من الاحتمالات الثورية وخروج حركة الطبقة العاملة عن السيطرة، وقد بدا منذ البداية أن القيادة الإصلاحيةكانت مستعدة للاستسلام، فقد كانت هناك قوتان تم التعبير من خلالهما عن اشتداد الصراع الطبقي في بريطانيا، فمن ناحية، تم التعبير عن ضغط الجماهير بقوة في الرفض الصارم لعمال المناجم لقبول أي تخفيض للأجور وتصميم العمال الآخرين على الوقوف إلى جانبهم، الأمر الذي أجبر القادة على اتخاذ موقف حاولوا التراجع عنه لاحقًا ولكن دون جدوى، ومن ناحية أخرى،كان تصميم الحكومة على فرض الصدام على أوسع نطاق ممكن، وإجبار القادة الإصلاحيين على القتال حتى يتم استفزاز كل العمال نحو التحرك، وتجلت قوة الضغط الجماهيري الذي سبق الصراع في المظاهرات والاجتماعات وقرارات الأفرع والمقاطعات التي تدفقت على المديرين التنفيذيين لاتحاد عمال المناجم، وكذلك في المؤتمرات وعمليات الاقتراع، وكذلك مؤتمر عمال المناجم الذي انعقد في ٩ أبريل وتم من خلاله تبني قرار بالإجماع يرفض أي تخفيض في الأجور أو زيادة في ساعات العمل أو الاتفاقيات الإقليمية وفي مواجهة هذا الضغط الجماهيري، لم يتمكن القادة الإصلاحيون من إنكار تعهداتهم بالتضامن مع عمال المناجم، وأصبح بإمكانهم فقط محاولة إرباك القضية، ومناشدة الحكومة والرأي العام، والتعبير عن الثقة في تسوية سلمية، والبحث عن "صيغة"

[١] كول، تاريخ الفكر الاشتراكي، ج٥، ص ٥١٢ – ٥١٣.

لتركيز كل جهد، لا للحفاظ على مصالح العمال؛ ولكن لإيجاد "مخرج". لقد سعوا إلى تخفيف تعهدهم من "عدم تخفيض الأجور" (فبراير) إلى وعد بالتضامن في السعي إلى "تسوية مشرفة"،ثم "تسوية عادلة" (في أبريل). لقد مارسوا الضغط على عمال المناجم للتراجع عن مواقفهم، وناشدوا الحكومة، علناً وسراً، وفي المؤتمرات، لمساعدتهم على الخروج من هذا المأزق، لكن هذا ما لم تكن الحكومة مستعدة للقيام به، ووقفت بحزم وثبات. يجب أن تتوقف الإعانة؛ وتخفض الأجور؛ لن يتم النظر في أي تمديد مؤقت للدعم ما لم يتم قبول هذا الأساس، ومضت الحكومة بثبات إلى الأمام في استعداداتها النهائية للصراع المحتوم الذي كانت مصممة على خوضه[1].

وتذكر إلين ويلكينسون Ellen Wilkinson، العضوة في مجلس العموم، والمسؤولة النقابية والتي شاركت في الإضراب، ورئيسة لجنة إغاثة زوجات وأطفال عمال المناجم أسبابًا أخرى لإنهاء الإضراب :" كانت الأعداد الضخمة من المضربين بمثابة استنزاف لا يطاق لأموال النقابات، التي تراكمت خلال سنوات، كان أعضاء المجلس العام تحت ضغط العمل طوال الأيام التسعة، وظهور كل أنواع الشائعات التي كانت تدور حول ساحة إكليستون،كان الجو لا يمكن تصوره، و أتذكر أنني كنت ممتلئًة بالحماس بعد جولتي الأولى في أنحاء متفرقة من البلاد للدعاية، ولكن ساعة واحدة في تلك المكاتب المكتظة جعلتني أشعر بالتعب الجسدي والعصبي أكثر من كل العمل على الطرق، فقط تخيل الوضع، تقع مكاتب حزب العمال والمؤتمر النقابي في ثلاثة منازل خاصة في ساحة إكليستون مع عدم وجود تحضيرات سابقة، مع وجود عدد غير كاف من الموظفين، يدعمهم متطوعون غير مدربين، مع خدمة جمع معلومات ارتجالية، كان المجلس العام، في الواقع، يدير حكومة بديلة، يمكن مقارنتها بمهمة الحكومة، بموظفيها المدربين وبمكاتبها في طول البلاد وعرضها. أقول مرة أخرى، أن الإضراب أظهر القوى الرائعة للتنظيم الكامنة في طبقتنا العاملة، في ظل هذه الظروف، أعتقد أن التفسير

---

(1) R.Palme Dutt, The Meaning of the General Strike,
https://www.marxists.org/archive/dutt/pamphlets/strike.htm

الأكثر مصداقيه من الحديث السهل عن الغدر والخيانة هو القول بأن المجلس العام انهار تحت وطأة الضغوط التي مورست عليه" [١].

يبدو جليا من كل ماسبق أن أعضاء المجلس العام أخفقوا في التحضير للإضراب العام، رغم أنهم وعدوا به، وتوقعوا ذلك، وأخفقوا كذلك في الحفاظ على مبدأ المقاومة المشتركة لخفض مستوى معيشة عمال المناجم التي تم إرسائه في "الجمعة الحمراء"، وأخيرًا، فشلوا في تحذير العمال من أنهم كانوا يفكرون في الاستسلام، كما فكروا في الاستسلام في حدثي يوليو **١٩٢٥** وفبراير **١٩٢٦**، بل واعتبر المجلس تراجع مايو **١٩٢٦** بمثابة انتصار له، وأدى تردد وفشل المجلس العام في تولي القيادة إلى قبوله لتخفيضات الأجور نيابة عن مليون من عمال المناجم، ومن هذا يمكن القول إن الذين صنعوا الإضراب ليسوا العمال ولا قادتهم إنما الذي صنع الإضراب العام هي تلك القوى التي انطلقت من إسارها في بريطانيا بسبب ظروف ما بعد الحرب، وكان مالك الفحم اللورد لندنديري Lord Londonderry قد تنبأ في عام **١٩٢٦** بأنه سيتم سحق النقابات من أعلى إلى أسفل[٢]، إلا أن هذا لم يحدث،حيث كان لاستسلام مؤتمر النقابات العمالية تأثير عميق على العمال، لكن سعيهم للنضال ظهر مرارًا وتكرارًا، وما كان ينقصهم في كل مناسبة هو قيادة جديرة باستعداد العمال لهذا النضال.

وبعد قرار إلغاء الإضراب العام، واصل عمال المناجم إضرابهم حتى الخريف، ولمدة خمسة أشهر صمموا على موقفهم يحاولون عبثًا الحصول على نتيجة مُرضية وأخيرًا، قبلوا ساعة إضافية من العمل اليومي، بينما آخرون في معظم المناطق حصلوا على نفس معدلات أجورهم قبل الإضراب. لقد كلف الإضراب البلاد الكثير من المال، لكنه بشكل عام رفع هيبتها في عيون العالم وبدا تحركًا ثوريًا

---

(1) Introduction by Ellen Wilkinson, in Nearing, Scott,The British General Strike, p.xviii.

(2) Mitchinson,Britain1926General Strike:
https://www.marxist.com/britain-1926-general-strike-revolution.htm

بريطانيًا. [١] لقد دل إضراب الأيام التسعة العام والذي يعد أخطر حدث في تطور النقابات المهنية البريطانية، على أمور عدة كان أهمها القوة الكامنة في الطبقة العاملة، وعبث اعتماد النقابات على العمل المباشر، والافتقار إلى قيادة شجاعة تدافع عن مصالح الطبقة العاملة.

وبالرغم من امتناع أصحاب الأعمال عن القيام بهجوم شامل على العمال، فإن الأجور خُفضت في كثير من الصناعات، وفضلت النقابات، التي كانت قد فقدت الكثير من أعضائها، قبول تخفيضات معتدلة في الأجور على الالتجاء إلى الإضراب، وفي نفس الوقت، في الميدان السياسي، لم تبد الحكومة تسامحا مماثلا، بل تواطأت مع أرباب الصناعة حين ادعى مجلس الوزراء في نهاية الإضراب : "ليس لحكومة جلالة الملك سلطة إجبار أصحاب العمل على إعادة أي رجل كان مضربًا إلى عمله"، كما بذلت جهدها في تقويض دعائم حزب العمال، وكذلك في الحد من قوة النقابات، وعلى الرغم من تحذير اللورد ساليسبوريLord Salisbury " إن أي تشريع برلماني يحظر الإضرابات العامة يمكن أن يحل الأزمة، وتابع: "إن الأسباب عميقة وما لم تقم الحكومة و البرلمان بالإصلاح بأنفسهما، قد تصبح طريقة التغيير نمطية ولا طائل من ورائها، قد تصبح الثورة قناعة ويترسخ الإيمان بها، وأسوأ ما في الأمر هو أن الضغط غير الدستوري والعمل المباشر قد ثبتت فعاليته وأن الانتصار الحالي لقوى النظام هو استثناء"[٢].

---

[١] موريس كروزيه (إشراف)، تاريخ الحضارات العام، ص ١٠٨؛

Somervell,Modern Europe,p.165

[2] The National Archives,Cabinet Paper 207,"Industrial Policy Memo.by Lord Salisbury (Lord Privy Seal),dated 18 May 1926 CAB 24/180 Original Reference CP 201 (26)-300 (26), 1926 14 May-30 July,available at:https://www.nationalarchives.gov.uk/cabinetpapers/cabinet-gov/cab24-interwar-memoranda.htm#Cabinet%20Memoranda%201924%20to%201929

الخاتمة

مما سبق نستخلص أن إضراب الأيام التسعة العام، يُعد أخطر حدث في تطور النقابات المهنية البريطانية، ويمكن أن نرى جذوره في أحداث الجمعة السوداء والجمعة الحمراء، في **١٥** أبريل **١٩٢١** و **٣١** يوليو **١٩٢٥** على التوالي؛ حيث ترددت أصداؤهما في الحركة النقابية، فبعد هذين اليومين، أصبح اشتعال صراع مثل الإضراب العام أمرًا محتومًا، وغدت مسألة الفحم، رمزًا للمعركة بين رأس المال والعمال في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى، وذلك لم يحدث فقط لأن اتحاد عمال المناجم خرج من الحرب باعتباره أقوى نقابة عمالية في البلاد، ولكن لأن العمل في المناجم، بطبيعته الشاقة والخطرة، أكسب هؤلاء العمال تعاطفًا واحترامًا من جانب أناس خارج إطار هذه الصناعة، فلم يشعروا بمثل هذا التعاطف مع مطالبات أجور عمال السكك الحديدية، على سبيل المثال، ولكنهم شعروا أن عمال المناجم يجب أن يحصلوا على أجر جيد يتناسب مع ظروف عملهم الشاقة، كما يتضح أن الإضراب العام البريطاني كان في الأساس يستهدف تحقيق غرض اقتصادي، لقد استهدف فقط وحصريا درء بعض الشرور المهددة، والتي ظلت مسلطة على رقاب أصحاب الأجور المتدنية في بريطانيا، كما أن عدم تحريك الحكومة لأي تشكيلات بحرية أو كتائب المشاة، أكد على إدراك الحكومة، إن النزاع كان اقتصاديًا، وأن التسوية ستكون اقتصادية أيضا، وأن عليها أن تهتم بصناعة أساسية وحيوية، ومستوى معيشة متدهور لأكثر من مليون عامل وعائلاتهم.ولكنها تحسبت لانفلات الأمن وتحول النضال إلى حماس ثوري، لا تحمد عواقبه. لقد أظهر الاضراب بوضوح الشعور القومى بتضامن وحد العمال، ولكنه أثبت في نفس الوقت الطابع اللاثوري البحت، لا للزعماء النقابات العمالية فحسب، بل كذلك للسواد الأعظم من العمال البريطانيين.

لم تنكشف الطبيعة الرأسمالية المتجذرة للدولة البريطانية في أي وقت من الأوقات بشكل كامل كما حدث في هذه الفترة؛ حيث وضع الإضراب العام الطبقة العاملة البريطانية وجهاً لوجه أمام السلطة السياسية، والقوة القانونية والعسكرية

للدولة، وتم تقييد أيديهم من قبل عدد لا يُحصى من التقاليد النقابية والسلمية والقانونية والدستورية والديمقراطية؛ وفضح الطابع الطبقي للدولة، وبدا أن الطبقة العاملة لم تكن تمتلك بعد التنظيم القوي والموارد المالية المطلوبة، وفي هذه الحالة لا تستطيع القيام بالإضراب العام، وراود كثيرون منهم الأمل في أن الحكومة ستصاب بالذعر من أعداد المضربين، وستتراجع أمام التضامن الظاهري للطبقة العاملة، وهو ما لم يحدث لأن الحكومة منذ الصيف السابق كانت تستعد على قدم وساق لمعركة حاسمة، وفي ظل هذه الظروف كانت هزيمة المضربين حتمية.

ويمكن اعتبار الإضراب العام البريطاني عام **١٩٢٦** إحدى معارك الحرب التي شنها العمال ضد فساد واستغلال الرأسمالية، لقد كان اختبارا مهما لنضال العمال من أجل الفوز بالسلطة[١]، كما أظهر الإضراب قوة القيادة النقابية المحافظة وانضباط النقابات البريطانية آنذاك، ففي البداية خرج الطباعون وسائقو السيارات وعمال السكك الحديدية وعمال أرصفة الموانئ وعمال النقل والمهندسون، لأنهم اعتادوا خلال سنوات النضال أن يلبوا نداء الإضراب. كان العنصر المثير للاهتمام هم موظفي السكك الحديدية، الذين خرجوا بأعداد مفاجئة فيما كان يمثل أول إضراب وطني لهم، وكان من بين المضربين مدراء محطات كانوا يشغلون مناصب مهمة، وقد تم تعيين أحد هؤلاء الرجال أمينًا للجنة الإضراب، في اليومين الأولين[٢].

وعلى الرغم من كل الصعوبات التي اعترضت سبيله، فقد حقق الإضراب، على هذا النحو، نجاحًا رائعًا، وكان الملمح الأكثر بعثا للأمل هو التطور السريع لقيادات الإضراب المحلية، فإذا تتبعنا الأحداث، نرى أن الشخصيات الدرامية في النزاع، أشخاص مثل أمناء لجنة الإضراب من الشباب في كوفنتري ويورك،

---

(1) Nearing,Scott,The British General Strike,p. iii.

(2) Ibid.,p.xi.

الرجال الذين خرجوا من الغموض وعادوا إليه، لكنهم، في هذه الفترة الوجيزة، أظهروا مواهب التنظيم الكامنة الموجودة في الطبقة العاملة الحديثة والمتعلمة[١].

ولم يكن من قبيل المصادفة أن الأزمة حدثت في قضية أجور عمال المناجم على حد سواء في أعوام **١٩٢١**و**١٩٢٥**و**١٩٢٦**.كانت القضية تتعلق بأجور عمال المناجم، وكانت هذه القضية تلخص الوضع القائم، في المقام الأول. كانت قضية اقتصادية واسعة مثل الأجور والنضال ضد تخفيض الأجور هي التي يمكن أن توحد بسهولة أكبر كتلة من الطبقة العاملة في تلك المرحلة، ثانياً، كانت صناعة الفحم أخطر تعبير عن أزمة الرأسمالية البريطانية برمتها، وكان العبء الأكبر في تراجع الأجور يقع على عاتق عمال المناجم؛ كما كان عدم قدرة الرأسمالية على إيجاد أي حل، والمناجزة المكشوفة بين الأرباح ومستوى معيشة العمال أصبحت واضحة للغاية، وهكذا فإن قضية أجور عمال المناجم لخصت مجمل قضية الرأسمالية والطبقة العاملة في بريطانيا، وإن كان ذلك في شكل خفي، وليس بتعبير واع، ومباشر لذا فقد حدث أن جميع القوى بحلول عام **١٩٢٦** جعلت بريطانيا، الموطن الكلاسيكي للاستقرار الرأسمالي، مسرحًا لصراع طبقي حاد، بل وصلت إلى شفا حرب أهلية[٢].

لقد شعر هؤلاء الرجال أن تضامنهم على مدى تسعة أيام قد انتهى بهزيمة مُذلة، وأن المجلس العام قد قرر بالفعل إلغاء الإضراب، ورتب لعقد اجتماع مع رئيس الوزراء لإبلاغه بهذا القرار، ولكن يمكن القول إن الإضراب لم ينته بهزيمة كاملة فقد استطاع أن يُحيي الحماس الدفين لدى ملايين العمال، الذين بدأوا يدركون إمكانية حدوث تحرك للجماهير حول حلول للمعاناة والاحباطات التي كانوا يرونها في السابق أمرًا مفروغًا منه، ومن خلال مجالس الحركة ولجان الإضراب

(1) Ibid.,p.xvi.

(2) R. Palme Dutt, The Meaning of the General Strike, 1926, https://www.marxists.org/archive/dutt/pamphlets/strike.htm

بدأوا يعبرون عن مبادراتهم الفردية أكثر من أي وقت مضى، فدروس نضالات الستة عشر عامًا السابقة والقاسية تم تطبيقها وذلك من خلال عرض جماهيري يعكس حالة التضامن الطبقي. إلا إن القيادة المركزية الوحيدة لهذه الحركة ظلت هي المجلس العام لاتحاد النقابات العمالية، الذي سيطرت على رجاله الرغبة في نهاية تفاوضية سريعة للإضراب، وثبت أنه من الصعب شل المجتمع وفقا لتوقعات مؤتمر النقابات العمالية.

لقد كان الإضراب مثالاً رائعًا لتضامن العمال، وأظهر أن العمال المنظمين يمكن أن يقفوا بحزم من أجل حقوق زملائهم في العمل عندما يتم الطعن في هذه الحقوق، كما كشف أن الحكومة اصطفت مع أرباب العمل ضد العمال[1]، إلا أن توقف إضراب عام **١٩٢٦** على هذا النحو كان بمثابة طعنة للعمال، فقد أدت الهزائم السابقة مثل الجمعة الأسود إلى أضعاف النقابات وتولد ظروفًا أكثر سوءًا لأعضائها، لكنها لم تترك أبدًا ذلك الفقدان الجماهيري للإيمان بالعمل الجماعي، ففي **١٩٢٦**، وضع ملايين العمال آمالهم في هذا الحراك كما لم يفعلوا من قبل، وتمت خيانتهم من القيادات التي ذهبت كلماتهم بعيدًا في التعبير عن رغبتهم في النضال. ولم يكن هذا الأمل لينبني مرة أخرى إلا بعد مرور سنوات عديدة. كان ربط مجالس العمل ولجان الإضراب في جميع أنحاء البلاد هو الأساس لتحقيق أهداف الإضراب، وكان هذا يعني نقل النضال من صراع دفاعي لإنقاذ عمال المناجم، إلى صراع هجومي لتغيير المجتمع. لسوء الحظ، لم يكن قادة النقابات العمالية مستعدين حتى لخوض مثل هذه المعركة الدفاعية، وانحصر الإضراب في نزاع على الأجور ولم يتطور إلى حركة ثورية، وعلى الرغم من إنفاق الطبقة الحاكمة مئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية، ومع كل الموارد المتاحة لها لم تكن لتهزم الإضراب العام لولا خيانة وتراجع قادة مؤتمر النقابات.

---

(1) Trades Union Congress, Notes for speakers: The settlement of the General Strike, 20 May 1926, p.18.

وقد رفضت الحكومة التفاوض مع مؤتمر النقابات العمالية أوعمال المناجم حتى يتم إلغاء الإضراب العام، واعتبروا ذلك الإضراب يتناقض مع المبدأ الأساسي للديمقراطية، وأن سلطة حكومة تدعمها أغلبية برلمانية أساسها أصوات ناخبي الأمة، وظهر بقوة أن طبقة الرأسماليين التي يقودها حزب المحافظين كانت أكثر خبرة وتنظيمًا من العمال وقادتهم. عرفت الطبقة الرأسمالية أنه يجب خوض المعركة سياسيًا لأن الإضراب كان له أهمية سياسية هائلة، وبالتالي كان لابد من اتخاذ تدابير ذات طابع سياسي. لذلك يجب الاستقواء بسلطة الملك ومجلس العموم والتذرع بحماية الدستور، يجب أن تكون هناك حالة طوارئ ويجب التلويح باستخدام الجيش.

بدا أن هذا الإضراب مثل نهاية حقبة عاصفة في التاريخ الصناعي البريطاني. بدأت منذ حوالي عام **١٩١٠**، فكما سبق ونوهنا أن السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة كانت مليئة بالإضرابات الكبيرة والتهديدات الثورية و "الحرب الطبقية". خلال الحرب كان هناك الكثير مما كان يسمى بالاضطرابات الصناعية، وبعد الهدنة تفاقمت من جديد كأسوأ سمات الفترة بين عامي **١٩١٠-١٩١٤**. ولكن بعد عام **١٩٢٦** تغيرت الظروف، كانت الإضرابات قليلة ومتباعدة، وكانت الأفكار الثورية مقتصرة على مؤسسات صغيرة ذات تأثير محدود [١]، ولم تصل حدة الأزمات إلى مرحلة اللاعودة، كما حدث في روسيا بعد عام **١٩١٧**، أو في ألمانيا **١٩٢٩ -١٩٣٢**، بسبب سياسة الاحتواء والاستيعاب الإنجليزية التي أثبتت فاعليتها في امتصاص التذمر والاحتجاج الاجتماعي. وبتعبير آخر، نجحت الديموقراطية البرلمانية في التغلب على العديد من العقبات التي وقفت أمامها، على الرغم من انتشار الأيديولوجيات التي طرحت نفسها كأكسير لخلاص المجتمع من "آفات" ماضيه وحاضره بصورة نهائية[٢].

---

[1] Somervell, Modern Europe, p.165.

[٢] عبد الرحمن عبد الغني، مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوروبا، رام الله **٢٠١٠**

انزعج قادة الدولة البريطانية من شكوك كان لها ما يبررها بشأن ولاء شرطتها وقواتها المسلحة في مواجهة حركة عمالية كانت " أقوى من أي وقت مضى في تاريخها "، بينما فشلت العناصر الثورية في ذلك الوقت في استغلالها، فقد لاحت أمامهم آنذاك في الواقع " أعظم فرصة ثورية منذ أجيال". أصبحت الحكومة تتمتع باحتكار فعلي، ولو جزئي، لوسائل الاتصال الجماهيرية أثناء الأزمة، وكللت سياستها بالنجاح، وتمكنت من تشويه المبادئ التي كانت بالفعل جزءًا من الثقافات السياسية الأوسع، وكان الجزء الأهم من تلك الثقافات هو ذلك الذي يتعلق بالقانون والدستور، واستطاعت التلاعب بالقانون لتحقيق أغراضها الخاصة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا المصادر:

أ.الوثائق المنشورة:

- The National Archives, The Cabinet Papers,(1915-1978),The General Strike of 1926, Available At : https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/ukgwa/20100202222653/https://www.nationalarchives.gov.uk/cabinetpapers/themes/general-strike-cover-papers.htm .
- The General Strike: Sources at the Modern Records Centre& Archives of trade unions, The University of Warwick ,Available At : https://warwick.ac.uk/services/library/mrc/research_guides/gs
- Trades Union Congress, London Metropolitan University, Library Collections, Available At: http://www.unionhistory.info/generalstrike/ContactSheet.php?Where=TucGeneralStrikeTheme+contains+%27Historical+Background%27
- Hansard 1803–2005, Parliamentary Debates, House of Commons and House of Lords, Available At: https://hansard.parliament.uk/
- Sources for the Study of the General Strike, 1926, Sheffield Libraries Archives and Information 2010.

ب – المذكرات والذكريات واليوميات والسير الذاتية:

– بالانجليزية:

–Arnot, R.Page,The Miners:Years of Struggle ,Allen & Unwin 1953.

–Bullock, Alan, Life and Times of Ernest Bevin, Vol. I:Trade Union Leader, 1881-1940, (Heinemann 1960.

–Burns ,Emile,The General Strike, May 1926 : Trades Councils in action, London : The Labour Research Department,1926.

–Cook, Arthur James, The nine days: The story of the General Strike told by the Miners' Secretary', London: Co-operative Printing Society Limited,1926.

-Crook, W. H., The General Strike ,University of North Carolina Press, 1931.

-Davies ,Paul, A. J. Cook,(Manchester: Manchester University Press, 1987.

-Fyfe, Hamilton, Behind the Scenes of the Great Strike, London, 1926.

-Jensen, J. Vernon, Clement R. Attlee and Twentieth Century Parliamentary Speaking, Parliamentary Affairs, XXIII,(1969-1970).

-Jones, Thomas,Whitehall Diary,London, 1969.

-Lord Citrine, Men and Work ,Hutchinson, 1964.

- Young, G. M., Stanley Baldwin, Rupert Hart Davis,1952.

ج – الصحف والمجلات:

العربية:

- المصري اليوم ،٢٦ ديسمبر ٢٠١٨.

الإنجليزية:

- Aberdeen Evening Express, Strike edition. No. 1, 4 May 1926.

-Daily Mail, 6 May 1926.

-Daily Mirror,12 May 1926.

- Isle of Wight County Press, 22 May 1926.

-Lansbury's Labour Weekly, The secret history of the Great Strike and the blackleg state, London 1926.

- The British Gazette, London: His Majesty's Government, No. 2, 6 May 1926 and. No. 4,8 May 1926, and No. 7, 12 May 1926 and No. 8, 13 May 1926.

-The British Worker, No. 2, 6 May 1926 and No. 3, 7 May 1926 and No. 5, 9 May 1926 and No. 6, May 10, 1926 and No. 8, 12 May 1926 and No. 9, 13 May 1926.

-The Daily Herald. No. 3194 ,4 May 1926.

-The Daily Telegraph ,11 May 1926.

- The Evening News, (late extra),12 May 1926.

- The Manchester Guardian, Feb 22, 1926.

- The New Leader, May 21, 1926.

- The New York Times, Nov.15, 1926.

-The Washington Post,oct .8, 1926.

-The Yale Law Journal, Vol. 36, No. 4,Feb., 1927.

ثانيًا :المقالات المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة:

أ. العربية:

- محمد يحيى الجوعاني وعلي حسين العلواني، أفول مكانة بريطانيا العالمية مابين الحربين (**١٩١٩ – ١٩٣٩**)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية - كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار، سبتمبر **٢٠١٢**م .

- منير عبد الله خضير، إضراب العمال عن العمل تعريفه وتكييفه القانونى وأنواعه وأحكامه الشرعية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية - جامعة آل البيت – الأردن مجلد **٩**، عدد ،**٢٠١٣**م .

- يحيى المعموري وفاضل كاظم، دور حزب العمال البريطاني في معالجة الأزمات الداخلية (**١٩٢٢-١٩٢٦**)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد : **١١**، العدد:**٢**، العراق **٢٠٢١**م .

الإنجليزية:

-Blosfeld, Evgeniya G. ,The Left Laborites and The General Strike of 1926 in The UK , Science Journal of Volgograd State University, vol. 22, no. 6, 2017.

-Mason ,A. ,The Government and The General Strike 1926, International Review of Social History ,Vol. 14, No. 1,1969.

-Robertson, D. H., A Narrative of the General Strike of 1926, The Economic Journal, Vol. 36, No. 143, Sep., 1926.

- Shefftz, M., 'The Trade Disputes and Trade Union Act 1927:The Aftermath of the General Strike', Review of Politics ,Vol. 29 1967.

ثالثًا : الرسائل الجامعية:

العربية:

- محمود محمد عويس منصور، العلاقات بين بريطانيا والاتحاد السوفييتي (١٩٢١-١٩٢٧)، دراسة في العلاقات الاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة عين شمس، ٢٠١٥.

باللغة الإنجليزية :

- Nottingham, C. J., The State and Revolution In Britain 1916-1926, Ph.D., Department of Political Theory and Institutions, October 1984.
- Turton , Jonathan To what extent did the 1926 General Strike and the 1984-5 Miners' Strike constitute a Revolutionary Situation?, MA. Thesis, History Leiden University, July 2012.

رابعًا : المراجع:

أ. العربية والمترجمة:

- ألين فلاندرز، النقابات المهنية في بريطانيا،ترجمة جرانت إسكندر، اخترنا لك ، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.
- توني كليف ، نماذج من الإضراب الجماهيري ، ترجمة رمضان متولي ،مركز الدراسات الاشتراكية: القاهرة د.ت.
- جورج هربرت كول، الاشتراكية في تطور، اخترنا لك ٧٤، مطابع شركة الإعلانات الشرقية :القاهرة ، د.ت .
- ـــ ، تاريخ الفكر الاشتراكى، ج ٥ (الشيوعية والديمقراطية الاجتماعية)، ترجمة :عبدالكريم أحمد مراجعة: إبراهيم سعد الدين، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، د.ت .
- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة (١١٨) : الكويت ١٩٧٨.
- روزا لوكسمبورغ، الإضراب الجماهيري والحزب السياسي والنقابات، دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٠.
- عبد الرحمن عبد الغني، مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوروبا ، رام الله ٢٠١٠.
- عبد العزيز سليمان نوار، التاريخ المعاصر- أوربا ١٨٧١- ١٩٤٥, دار الفكر العربي: القاهرة،١٩٨٢.

- فرانسوا جورج دريفوس ورولان ماركس وريمون بوادوفان، موسوعة تاريخ أوربا العام، ترجمة حسين حيدر، مراجعة أنطوان الهاشم ،ج٣, ط١، منشورات عويدات : بيروت ١٩٩٥.

- موريس كروزيه (إشراف)، تاريخ الحضارات العام ،المجلد السابع : العهد المعاصر،ترجمة يوسف أسعد داغر وفريد داغر، منشورات عويدات : باريس ١٩٨٧.

ب/ الأجنبية:

-Cannadine , D., Class in Britain , London, Penguin Books,2000.

-Carter,E. H. & Mears,R. A. F.,A History of Britain , vol. IV (1815 – Present Day, Oxford , Clarendon Press 1937.

-Charles Ferrall & Douglas McNeill ,Writing the 1926 general strike: literature, culture, politics, Cambridge University Press, 2015.

-Clinton, A., The Trade Union Rank and File,Trades Councils in Britain, 1900-1940 ,Manchester 1977.

- Crook, W. H., The General Strike ,University of North Carolina Press, 1931.

–Farman,C.,The General Strike, May 1926 ,London 1974.

–Gould,Gerald,The Coming Revolution(1920), Kessinger Publishing,2010

-Halevy, Elie , Era of Tyrannies , New York University Press 1960.

–Hutt, A., The Postwar History of the British Working Class, (London 1972.

-King ,Peter ,Twentieth-Century British History , London 1980.

-Knapman, Kenneth, Working class movement UK – 1800-1926 and beyond, Workers' Resource Centre, London, 2009.

-Laybourne ,Keith ,The General Strike of 1926 (Manchester University Press, 1993.

- Mitchell, B.R., European Historical statistics, 1750-1970, Typeset by Lithoset, Chichester, (London, 1975).

–Morris, M. ,The General Strike ,London 1976.

-Mowat , C. L., Britain between the Wars , Methuen 1955.

-ـــ , C. L., The General Strike 1926, Edward Arnold (Publishers) Ltd. London 1969.

-Pelling, H., The History of British Trade Unionism (London: Macmillan, 1987.

-Saville , John ,Society for the Study of Labour History, Bulletin No 12, Spring, 1966.

-Seaman, L. C. B., Post - Victorian Britain 1902-1951, Methuen and Co Ltd : London 1968.

- Skelly, Jeffrey, (ed.) , The General Strike,London,1976.

- Somervell, D. C. ,Modern Europe 1871-1950, Methuen & Co. LTD. London 1953.

-Symons, J., The General Strike: A Historical Portrait , London, The Cresset Press, 1959.

-Todd, S., The People: The Rise and Fall of the Working Class. 1st ed. London, John Murray Publishers, 2014.

-Tracey, Michael, the BBC and the General Strike: May 1926, University of Colorado, 2003.

-Wilson, A. N., After The Victorians, Hutchinson : London, 2005.

مواقع على شبكة الانترنت:

- https://www.marxists.org/archive/dutt/pamphlets/strike.htm

https://revsoc.me/theory/dwr-lswfyytt-fy-lthwr-lrwsy/-